د/ عبدالله العمري

تخريج الاحاديث

المحاضرة الأولى

تعريف التخريج لغة، وإطلاقاته عند المحدثين :

التخريج في اللغة: **اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد.**
قال الفيروز آبادي في القاموس المحيط:(عامٌ فيه تخريج: خِصْبٌ وجَدبٌ. وأرض مُخرَّجة: نبتها في مكان دون مكان، وخرَّج اللوح تخريجاً: كتب بعضا وترك بعضا، والخَرَج: لونان من بياض وسواد).

ويطلق التخريج في اللغة على عدة معان. منها:

١- الإظهار والإبراز ، التخريج مصدر الفعل :(خَرَّجَ) . بمعنى أظهر وأبرز ،فالتخريج هو: الإظهار والإبراز .

ومنه قوله تعالى: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا ﴾.

ومنه قول المحدثين عن الحديث: (أخرجه البخاري) ؛ أي: أبرزه للناس وأظهره لهم ، ببيان مخرجه ؛ وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.

فالمَخْرَج: موضع الخروج ؛ يقال: خرج مخرجا حسنا، وهذا

مخرجه.

ومنه قول المحدثين: (هذا حديث عُرف مخرجه) ؛ أي: موضع خروجه ، ورواة إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.

وهذا هو المعنى الاصطلاحي المناسب لمفهوم التخريج عند علماء الحديث.

٢- التدريب : قال الفيروز آبادي في القاموس المحيط :خرَّجه في الأدب فتخرَّج وهو خِرِّيج.

٣- الاستنباط

٣- التوجيه: تقول: خَرَّجَ المسألة: وجهها ؛ أي بين لها وجها.

يطلق التخريج عند المحدثين على عدة معان:

١- على أنه مرادف للإخراج : أي: إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه ؛ أي: رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.

فيقولون مثلاً: "هذا حديث أخرجه البخاري" ، أو : "خرجه البخاري" ؛ أي: رواه وذكر مخرجه استقلالاً.

قال ابن الصلاح: " وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان:

إحداهما: التصنيف على الأبواب ، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها.... والثانية: تصنيفه على المسانيد ... " .

فالمراد بقوله: "تخريجه" أي: إخراجه وروايته للناس في كتابه.

٢- إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها:

أي : إخراج المحدث المتأخر أسانيد مروياته من بطون المصنفات والأجزاء والمشيخات الحديثية.

قال السخاوي في "فتح المغيث" :

«والتخريج : إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء ، والمشيخات ، والكتب ونحوها ،

وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك ،

والكلام عليها ،

وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين».

٣- الدلالة :

أي: الدلالة على مصادر الحديث الأصلية وعزوه إليها، وذلك بذكر من رواه من المؤلفين.

قال المناوي في "فيض القدير" عند قول السيوطي: «وبالغتُ في تحرير التخريج» :

«بمعنى : اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث ، من الجوامع والسنن والمسانيد ، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرِّجه ، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله - وإن جلّ - كعظماء المفسرين» .

وقال العراقي في مقدمة كتابه: «تخريجُ الأحاديث والآثار الواقعة في منهاج البيضاوي» :

"ذكرتُ في هذه الأوراق الأحاديث التي ضمنها قاضي القضاة ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي...

ذاكرًا من خرجها من الأئمة ،

وصحابيَّ كل حديث ، أو من رواه مرسلاً ،

مع التنبيه على صحتها وضعفها على سبيل الاختصار" .

والمعنى الثالث – أي : الدلالة على مصادر الحديث الأصلية وعزوه إليها، بذكر من رواه من المؤلفين - هو الذي شاع واشتهر بين المحدثين، وكثر استعمال هذا اللفظ فيه ، لاسيما في القرون المتأخرة بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبثوثة في بطون بعض الكتب ؛ لحاجة الناس إلى ذلك.

<u>مفهوم التخريج في الاصطلاح ،وشرح مفرداته:</u>

التخريج : هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة.

شرح التعريف:

- قولنا في التعريف : (الدلالة على موضع الحديث) :

معناه : عزو الحديث ، أي : نسبة الحديث إلى من أخرجه من الأئمة

ولهذا العزو صورتان:

الأولى: العزو الإجمالي : وذلك بأن يقتصر على مجرد الإحالة إلى من أخرج الحديث ، أو ذكر اسم المصدر الذي يروَى فيه الحديث .

فيقال مثلاً: " أخرجه البخاري في صحيحه".

وهذه طريقة المتقدمين في الغالب ؛ لاكتفائهم بذلك في معرفة موضع الحديث.

الثانية: العزو التفصيلي : وللمتأخرين فيه عدة مسالك :

منها: أن يزاد على ما سبق : ذكر ترجمة الكتاب التفصيلي، وترجمة الباب ، ورقم المجلد والصفحة والحديث.

فيقال مثلاً : "أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الطهارة ، باب في طهور الأرض إذا يبست ، حديث رقم: (٣٨٢) ، ج: ١ ص: ١٩٨ " وهكذا.

وسيأتي تفصيل لذلك في محاضرة أخرى.

- وقولنا في التعريف: (في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده):

<u>المصادر نوعان:</u>

١- مصادر أصلية.

٢- مصادر فرعية.

أولًا : المصادرُ الأصلية:

المصدر الأصلي: هو كلُّ كتاب يروي فيه مصنفه الأحاديث بأسانيده عن شيوخه عمن فوقهم حتى يصل إلى المتن.

أقسام المصادر الأصلية:

القسم الأول: كتب السنة الشريفة التي صُنفت من أجل جمع الأحاديث بالأسانيد .

أي : كتب السنة التي جمعها مؤلفوها عن طريق تلقيها عن شيوخهم بأسانيد إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ كالكتب الستة، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وغيرها.

وهي على أنواع ، أشهرها:

١- الجوامع: جمع : جامع ،والجامع هو: كل كتاب يَجمع فيه مؤلفه جميع أبواب الحديث الثمانية ،

وهي: العقائد، والعبادات، والمعاملات، والسير، والمناقب، والرِّقاق، والفتن، وأخبار يوم القيامة.

ومن أمثلة ذلك : "الجامع الصحيح" للبخاري.

٢- المسانيد: جمع : مسنَد ،والمسند هو: كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة، من غير النظر إلى الموضوع الذي يتعلق به الحديث.

ومن أمثلة ذلك : "المسند" للإمام أحمد بن حنبل.

٣- السنن:

والسنن هي : الكتب المصنفة على أبواب الفقه ؛ لتكون مصدرًا للفقهاء في استنباط الأحكام.

وتختلف عن الجوامع في: أنها لا يوجد فيها ما يتعلق بالعقائد، والسير، والمناقب، وما إلى ذلك،

بل هي مقصورة على أبواب الفقه وأحاديث الأحكام.

ومن أمثلة ذلك : "سنن أبي داود".

٤- المعاجم: جمع : معجم ،والمعجم هو: كل كتاب جمع فيه مؤلفه الحديث مرتبا على أسماء شيوخه، على ترتيب حروف المعجم غالبا.

ومن أمثلة ذلك : "المعجم الأوسط" ، و"المعجم الصغير" للطبراني

٥- الأجزاء: جمع : جزء ،والجزء الحديثي هو:

كل كتاب صغير جُمع فيه :

أ- مرويات راوٍ واحد من رواة الحديث،

ب- أو ما يتعلق بموضوع واحد على سبيل الاستقصاء.

ومن أمثلة ذلك : "جزء رفع اليدين في الصلاة" للبخاري.

٦- المستدركات: جمع : مستدرك ،والمستدرك هو: كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر، مما فاته على شرطه.

ومن أمثلة ذلك : "المستدرك على الصحيحين" لأبي عبد الله الحاكم.

٧- المستخرجات: جمع : مستخرج ،والمستخرج هو:

كل كتاب خرج فيه مؤلفه أحاديث كتاب لغيره من المؤلفين بأسانيد لنفسه، من غير طريق المؤلف الأول،وربما اجتمع معه في شيخه، أو من فوقه.

ومن أمثلة ذلك : "المستخرج على الصحيحين" لأبي نعيم الأصبهاني.

القسم الثاني من المصادر الأصلية: كتب مصنفة في علوم شتى، ولكن مصنفيها يوردون الأحاديث والآثار بالأسانيد عن شيوخهم إلى نهاية السند.

فهم لم يقصدوا أصلاً جمع الحديث ، ولكن عند حاجتهم للاستشهاد بحديث أو أثر ما ، فإنهم يروونه بالأسانيد.

ومن أمثلة هذه الكتب:

١- «جامع البيان في تأويل آي القرآن» للطبري
٢- ٢- «معالم التنزيل» للبغوي.
٣- فهذان الكتابان في التفسير لكنهما يوردان الأحاديث والآثار بأسانيد مستقلة لمؤلفيهما ؛ فلذلك يعدُّ كل منهما مصدرًا أصليًّا يصحُّ التخريج منه.
٤- ٣- «كتاب الأم» ، للشافعي.

٥- ٤- «المحلَّى» لابن حزم الظاهري.

فهذان الكتابان في الفقه ، لكن تروَى فيها الأحاديث والآثار بأسانيد مستقلة لمؤلفيهما ؛ فلذلك يعدُّ كل منهما مصدرًا أصليًّا يصحُّ التخريج منه.

٥- «تاريخ الأمم والملوك» للطبري.

وهو كتاب يتحدث عن تاريخ البشرية منذ آدم عليه السلام إلى زمان المؤلف.

٦- «تاريخ دمشق» لابن عساكر.

وهو يؤرخ لكل من حلَّ بمدينة دمشق من العلماء والفقهاء والزهاد والمحدثين والأمراء وغيرهم حتى عصره .

فهذان الكتابان في التاريخ ، لكن تروَى فيه الأحاديث بأسانيد مستقلة للمؤلفين ؛ فلذلك يعدُّ كل منهما مصدرًا أصليًّا يصحُّ التخريج منه.

فعلى هذا :

فكلُّ كتاب يورد فيه مؤلفه الأحاديث والآثار بالأسانيد يعدُّ مصدرًا أصليًّا يصحُّ التخريج منه والعزو إليه ، وإن لم يقصد مؤلفه من تأليفه جمع الأحاديث والآثار.

ثانيًا : المصادرُ الفرعيةُ:

المصادر الفرعية هي كل كتاب يجمع فيه مصنفه الأحاديث من المصادر الأصلية من غير رواية لها بأسانيده.

أي أنها الكتب التي جمعت بعض الأحاديث لا عن طريق التلقي عن الشيوخ ، وإنما من المصنفات السابقة لها.

فلا يعتبر العزو إليها تخريجًا على الاصطلاح في فن التخريج.

مثل: كتاب «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للحافظ ابن حجر،

و«الجامع الصغير» للسيوطي،

و«رياض الصالحين» للنووي ،

و«مجمع الزوائد» للهيثمي ،

وغيرها- وقولنا في التعريف: (ثم بيان مرتبته عند الحاجة) :

أي توضيح درجة الحديث من حيث القبول أو الردّ.

أي بيان رتبة الحديث من الصحة والضعف وغيرها إذا دعت الحاجة لذلك.

فليس بيان المرتبة إذن شيئًا أساسيًّا في التخريج ، وإنما هو أمر متمم يؤتى به عند الحاجة إليه.

ولاشك أن غالب كتب التخريج القديمة تعتني بالحكم على الحديث؛ لأنه الثمرة الأخيرة من العزو ودراسة الإسناد .

لكن قد يقوم المخرّج بتخريج الحديث ولا يحكم عليه بحكمٍ ما.

وهذا يحصل حتى في كتب التخريج المشهورة ، مثل: «التلخيص الحبير» لابن حجر، و «نصب الراية» للزيلعي .

ويكثر عند ابن كثير في كتابه: «تحفة الطالب في تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب» ،

وعند السيوطي في كتابه: «تخريج أحاديث الشفا»،

فهؤلاء يكتفون بالعزو فقط ، ولا يحكمون على الحديث غالبًا .

وعلى ذلك فإن الحكم على الحديث ليس شرطًا في التخريج.

<u>الفرق بين علم التخريج والتخريج :</u>

علم التخريج هو الجانب النظري ، وهو يتصل بالجانب النظري وهو يتصل بالأسس والقواعد التي يقوم عليها هذا الفن ،ومثال ذلك كتاب " أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور : محمود الطحان " فهذا الكتاب يعلمنا كيفية تخريج الحديث من مصادره الأصيلة والفرعية.

أما التخريج : فهو الجانب التطبيقي : يعني هو عملية البحث في مصادر السنة عن الحديث المراد تخريجه، ومثال ذلك:نصب الراية بتخريج أحاديث الهداية / لجمال الدين الزيلعي، فهذا الكتاب يخرج الأحاديث من مصادرها الأصيلة.

المحاضرة الثانية

أهمية التخريج وفوائده ،وأنواعه، ونشأته وتطوره.

أهمية التخريج وفوائده وأنواعه ونشأته وتطوره:

أهمية التخريج وفوائده:

لا يخفى على أحد من أهل العلم أهمية أصول التخريج وشرف منزلته وذلك لأنّه أساس لمعرفة السنة النبوية التي عليها مدار فهم القرآن وتفسيره، حيث جعل الله سبحانه وتعالى بيانه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}، فهي عليها مدار الأحكام وتفاصيلها، وبها يعرف الحلال من الحرام وغير ذلك، وأهم ثمرة لأصول التخريج هي حفظ السنة وصيانتها من الدّخيل عليها ومعرفة صحيح المتون من سقيمها ومحفوظها من شواذها ومنكراتها.

ولذا قال ابن المديني رحمه الله تعالى: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبيَّنْ خطؤه.

قال أبو حاتم الرازي رحمه الله تعالى:لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه.

وقال الخطيب البغدادي - رحمه الله تعالى:من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ وليأخذ قلم التخريج .

وقال أيضاً: قلّما يتمهر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستثير الخفي من فوائده، إلاّ من جمع متفرقة وألف مشتته وضم بعضه إلى بعض .... فإنّ ذلك مما يقوي النفس، ويُثبت الحفظ ... ويكشف المشتبه ويوضح الملتبس .

وقال ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى :إذا اجتمعت طرق الحديث يُستدل ببعضها على بعض ويجمع بين ما يمكن جمعه ويظهر به المراد.

ومن ذلك تُعْرَفُ أهمية التخريج وفوائده عند أهل الفن. وفيما يلي بيان لجملة من ذلك:

١- من أهم هذه الفوائد بل هي ثمرته معرفة صحة الحديث وضعفه من جمع الطرق وتخريجها.

٢ - معرفة مظان الحديث في مصادره الأصلية، ومن ثَمَّ توثيق نص الحديث ورجاله، وضبط هذا النص.

٣ - معرفة كون الحديث فرداً غريباً أو عزيزاً، أو مشهوراً مستفيضاً، أو متواتراً.

٤ - معرفة أنَّ الحديث أخرجه الشيخان أو أحدهما في الأصول المسندة، فلسنا بحاجة إلى دراسة الإسناد والحكم عليه عندهما لما تكفل كل واحد منهما مؤنة ذلك، وقد تلقت الأمة كتابيهما بالقبول، وإذا احتجنا إلى التخريج لأحاديثهما فليس لأصل الحكم بل لفوائد أخرى في التخريج، كما سأشير إلى فوائد المستخرجات عليهما وعلى غيرهما ضمن هذه الفوائد.

٥ - الوقوف من خلال التخريج على كلام الأئمة في الحديث وإسناده صحة وضعفاً، مثل كلام الترمذي وما ينقله عن البخاري وكلام النسائي وأبي داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم، فيسهّل ذلك له معرفة حكم الحديث وإسناده.

٦ - معرفة شواهد الحديث ومتابعاته من عملية التخريج ومن ثم معرفة تقوية الإسناد أو الحديث بها أو عدم تقويته.

٧ - يمكن الوصول بالتخريج وجمع طرق الحديث إلى معرفة علل الحديث متنا وإسناداً، من الشذوذ والنكارة وزيادة الثقة ونحوها.

٨ - الوقوف على أسباب ورود الحديث من خلال تخريجه وجمع طرقه.

والاطلاع على معاني الغريب منه، كما ذكر أبو حاتم الرازي بقوله: ((لو لم نكتب الحديث من ستين وجها ما عقلناه)) فهذه الجملة القصيرة تبين لنا قيمة جمع طرق الحديث.

٩- معرفة السقط في السند سواء في أوّله وهو المعلق، أو في وسطه باثنين متواليين وهو المعضل، أو بواحد وأكثر متفرقاً فهو المنقطع، أو في آخره فهو المرسل، أو وجود تدليس في الإسناد.

١٠- معرفة من روى عن المختلط قبل اختلاطه من بعده.

١١- معرفة القلب في الإسناد أو المتن أو الإدراج أو الاضطراب وغيرها من العلل.

١٢- إظهار علل الإسناد الخفية عند الاختلاف على الراوي بالوصل والإرسال، أو بالوقف والرفع، أو الاتصال والانقطاع، أو زيادة رجل في أحد الإسنادين، أو الاختلاف في اسمه وهو متردد بين ثقة وضعيف.

فمعرفة الحديث المعلول من غيره هي بحق أُمُّ الفوائد.

١٣ - معرفة المهمل والمبهم من الرواة. والفرق بينهما أن المهمل سُمِّي ولم ينسب، والمبهم لم يسمَّ.

١٤ - كشف أوهام الرواة، والمخرجين من خلال التخريج

أولاً : تخرّيج مطوّل : وهو الذي تُستوعب فيه الأسانيد استيعاباً كاملاً ، فيذكر من أخرج الحديث ويعزو إليه الحديث ، ثم يذكر إسناد هذا المصنف كاملاً ، ويترجم لجميع رواة السند في جميع طرق الحديث على جميع الوجوه ، هذا تخريج مطوّل جداً . وهو يصعب مع الكتب الكبار ، أو تخريج أحاديث كثيرة ، ثم إن الفائدة من هذا التطويل قد لا تكون متحققة دائماً كأن يكون الحديث صحيحاً من طريق معين .

فهذه الطريقة لا يُنصح بإتباعها إلا إذا كان الباحث يريد أن يُفرد حديثاً معيناً بالتصنيف .

ثانياً : تخرّيج مختصر : وهو أن يُكتفى بالعزو إلى من أخرج الحديث مع الحكم على الحديث ، كما في (خلاصة البدر المنير) لابن الملقن ، وهو في الغالب يبتدئ بحكم إمام متقدم فيقول : أخرجه البخاري ومسلم ، ويكتفي بالعزو إليهما ، أو يقول : أخرجه الترمذي وصححه ، وهذا أيضاً يحصل في كتب الشيخ الألباني المختصرة مثل : (صحيح الجامع الصغير) ، و(ضعيف الجامع الصغير) ، و(صحيح الترغيب والترهيب) ، وغيرها من الكتب المختصرة.

ثالثاً : تخريج متوسط : -والتوسط يختلف أيضاً- وهو الاعتناء باختلاف الطرق ونقاط الالتقاء بين الرواة . فمثلاً إذا كان الحديث يدور على الزهري ثم اختلف على الزهري بأوجه مختلفة واختلف تلامذة الزهري عليه في رواية الحديث اختلافاً في المتن والإسناد أو في واحدٍ منهما ، فيأتي المُخرّج ويقول : أخرجه فلان وفلان من طريق –مثلاً- عُقيل بن خالد عن الزهري بوجه كذا – ويذكر الوجه الذي رُوي به- وخالفه يونس بن يزيد الأيلي فرواه عن الزهري بطريق كذا ، ووافق يونس مالك وفلان و فلان –ويذكر من أخرجه من هذا الوجه من أصحاب الكتب المتأخرين من التطويل بشكل مملّ .

– ثم بعد ذلك يرجح بين الطرق ، ببيان الحكم الذي يليق بكل طريق إن كان هناك اختلاف حقيقي أو لم يكن اختلافاً حقيقياً ، أو إذا كان بعض الرواة أوثق من بعض ، أو اتفق بعض الثقات على وجه وخالفهم راوٍ على وجه آخر ....وهكذا.

وهذه الطريقة هي المتبعة في كثير من كتب التخريج التي يمكن أن توصف بأنها أكثر كتب التخريج إفادة ، من أمثال : (التلخيص الحبير) أو (نصب الراية) أو كتب الشيخ الألباني الموسعة كـ(السلسلة الصحيحة) و(السلسلة الضعيفة) و(إرواء الغليل) وأمثالها .

ومن الكتب المتقدمة التي تستخدم هذه الطريقة كتاب (العلل) للدارقطني ، ويُنصح مَنْ أراد أن يتعلم طريقة سياق الطرق أن يقرأ كتاب (العلل) للدارقطني ، فطريقته فيه بديعةٌ جداً ، حيث يسوق الطرق والأسانيد واختلاف الرواة في الحديث الواحد فيما يقارب الصفحتين ، بخلاف ما يحصل في الوقت الحاضر من المتأخرين من التطويل بشكل مملّ .

<u>نشأة التخريج والمراحل التي مر بها:</u>

لمحة عن تاريخ التخريج :

١- لم يكن العلماء في القرون الأولى بحاجة إلى معرفة القواعد والأصول التي أطلق عليها فيما بعد اسم: أصول التخريج ، لأن اطلاعهم على مصادر السنة النبوية كان اطلاعاً واسعاً.

٢- بعد عدة قرون صعب على كثير من العلماء معرفة مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنفون في العلوم الشرعية وغيرها.
٣- فنهض بعض العلماء لتخريج أحاديث بعض الكتب المصنّفة في غير الحديث، وعزوها إلى مصادرها من كتب السنة النبوية.
٤- ثم ظهر ما يسمى بكتب التخريج.
وكان من أوائل تلك الكتب : الكتب التي خرّج الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) أحاديثها ، وأشهرها تخريج الكتب التالية:
أ-«الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» للشريف أبي القاسم الحسيني.
ب- «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» لأبي القاسم المهرواني.
٥- ثم تتالت كتب التخريج حتى شاعت وكثرت، وبلغت عشرات المصنفات.
٦- ثم اقتضى الأمر تصنيف كتاب يشتمل على قواعد وأصول تبيّن كيفية التخريج وطرقه ؛ بسبب قلة المعرفة في ذلك.
وهذا ما سنوضحه لاحقاً.

<u>مر التخريج بخمسة أطوار متميزة:</u>

<u>الطور الأول:</u>
رواية النص بإسناده إلى قائله في كتاب مصنف.
وهذا الطور يشمل عصر الرواية ، وهو عبارة عن القرن الثاني والثالث والرابع من الهجرة.
فيقال في التعبير عن رواية النص بالإسناد في كتاب مصنف : أخرجه البخاري ، أو مسلم ، أو أبو داود ، أو الطحاوي ، أو الطبري ، أو غيرهم من المؤلفين في هذا العصر .
وسمي عملهم هذا تخريجاً للنص وإخراجاً له لأن أصل الخروج في اللغة بمعنى البروز ، فكأن المؤلف أبرز هذا النص وأظهره للناس حين وضعه بإسناده في كتابه ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن إسناد النص يعرف عند العلماء بالمخرج ، فكأنه الطريق الذي خرج منه هذا النص ، وحينئذ فرواية المؤلف للنص بإسناده تخريج له لأنه عرّف الناس بمخرجه .
والذي يظهر لي – والله أعلم – أن كلا الأمرين له صلة يوصف هذا العمل بالتخريج ، وتسمية مؤلفه بالمخرج ، وذلك أن رواي النص إذا لم يضعه في كتاب له لا تسمى روايته له تخريجاً ، وإلا لأصبح الراوة كلهم مخرجين ، وليس الأمر كذلك ، وكذلك المؤلف إذا وضع نصاً في كتابه دون أن يذكر إسناده لا يقال له في الاصطلاح أنه أخرجه ، وإن قيل ذلك على سبيل التجوز فلا بد من تقييده ، وإنما يقال : ذكره ، وأورده ، وساقه ونحو ذلك.
فظهر من هذا ملاحظة الأمرين في تسمية هذا العمل تخريجاً : روايته بإسناد ووضعه في كتاب مصنف.

<u>الطور الثاني:</u>
في أثناء عصر الراوية وقبل انقراضه برز نوع من التخريج فيه معنى ما في الطول الأول – وهو رواية الحديث بإسناده في كتاب مصنف – وزيادة على ذلك وهو : تخصيص كتاب من كتب السنة وإخراج الأحاديث الموجودة فيه بأسانيد للمؤلف الثاني لا يمر بها على المؤلف الأول : ويلتقي فيه بشيخه أو من فوقه حتى الصحابي ، ولأجل هذه الزيادة سمي عملهم هذا : استخراجا فاستخراج الأئمة على ((الصحيحين)) ، وعلى ((سنن الترمذي)) ، و ((سنن أبي داود))وكثرت المؤلفات من هذا النوع ... ومن عمل مستخرجاً في أثناء عصر الرواية : أبو علي الطوسي ، عمله على ((سنن الترمذي)) وهو من أقران الترمذي ، وكانت وفاته سنة ٣٠٨هـ ، وكذلك أبو بكر محمد بن رجاء النيسابوري المتوفى سنة ٢٨٦هـ ، وهو من أقران مسلم ، وعمل على كتابه ((الصحيح)) مستخرجاً ... واستمر هذا النوع من التصنيف حتى قبيل نهاية القرن الخامس .

- **<u>الطور الثالث:</u>**

بعد انقراض عصر الرواية واستكمال تدوين السنة أخذ التخريج معنى جديداً ، وهو أن يروي

المخرج الحديث بإسناد يمر به على كتاب مصنف سابق في عصر الرواية مثل)) : صحيح البخاري)) ، و ((سنن أبي داود)) و ((مسند أحمد)) و ((مصنف عبد الرزاق)) ، ثم بعد ذلك يعزوه دون إسناد إلى كتب أخرى يريد التخريج منها ، وممن يكثر من هذا العمل البيهقي في ((سننه الكبرى)) وكتبه الأخرى ، والبغوي في ((شرح السنة)) وابن الجوزي في ((التحقيق))

- وغيره من كتبه وكثيراً ما ينصون على موضع التقاء إسناد من عزوه إليه بالإسناد الذي ساقوه ، ويحدد بعض الباحثين هذا الطور بنهاية القرن السادس.

- **الطور الرابع:**

نهجوا منهج من سبقهم في الطور الثالث ، واستحدثوا مع ذلك طريقة جديدة اضطرهم إليها بعدهم عن عصر الراوية ، فطالت الأسانيد ، وهذه الطريقة هي العزو المباشر إلى كتاب السنة الأولى دون سوق أسانيد.

وأكثر كتبهم في التخريج على الطريقة الجديدية ، فمن ذلك كتب الأحكام : ((عمدة الأحكام)) للمقدسي ، و ((الإلمام)) لابن دقيق العبد ، و ((المحور)) لابن عبد الهادي ، و ((بلوغ المرام)) لابن حجر ، وكذلك الكتب المخصصة لتخريج أحاديث معينة من كتب الفقه وغيرها ، مثل ((تحفة الطالب)) لابن كثير ، و ((تحفة المحتاج)) لابن الملفق ، و ((نصب الراية)) للزيلعي ، و ((التلخيص الحبير)) لابن حجر ، وغيرها

ومن الكتب المؤلفة على طريقة أصحاب الطور الثالث : ((نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار)) و ((تعليق التعليق)) وهما لابن حجر . ويمكن جعل نهاية القرن التاسع حداً لانتهاء هذا الطور.

الطور الخامس:

وبعد القرن التاسع إلى وقتنا الحاضر اكتفى المخرجون بعزو الأحاديث إلى كتب السنة الأولى دون سوق أسانيد إلا في النادر جداً ، وهذا النادر غير مستساغ أيضاً ، وذلك لطول الإسناد وعدم الحاجة إليه.

والمراد بسوق الأسانيد أن يقول المخرج : حدثنا فلان ، قال : حدثنا فلان ... إلى أن يصل إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو إلى صاحب الأثر ، فهذا هو الذي حذفه أهل الطور الرابع في غالب تخريجهم ، وكذلك أهل الطور الخامس ، وأما ذكر الإسناد من كتب السنة الأولى كأن يقول : أخرجه البخاري عن فلان عن فلان ... فهذا موجود في الطورين بكثرة وله أهميته في بيان درجة النص.

والمتأمل في تطور مفهوم كلمة: ((التخريج)) ومتابعة تطبيقها في عصورها يلاحظ عدة أمور:

أ ـ الأطوار الخمسة – كما هو ظاهر – بينها تداخل في وقتها الزمني ، فظهور معنى جديد للتخريج لا يعني ترك ما قبله بالكلية ، فالغرض من ذكر هذه الأطوار بيان ما هو الغالب على كل عصر في معنى التخريج ، وما هو الأليق به بالنسبة لحاجة النصوص إلى تمييز صحيحها من سقيمها.

ب ـ تقدم في ذكر الطور الأول وجه إطلاق هذه الكلمة على رواية النص بإسناده في كتاب مصنف ، والملاحظ أن الأطوار الأربعة اللاحقة لها صلة قوية بهذا المعنى ، حتى حين أخذ التخريج شكل العزو المجرد دون رواية الحديث بالإسناد ، وذلك أن العزو يكون إلى من روى النص بالإسناد في كتاب مصنف فهو دلالة على من أخرج النص ، فصح أن يسمى هذا العمل تخريجاً.

ج ـ ظهر أن هناك اختلافاً في معنى التخريج في أطواره الخمسة ، وذلك تبعاً لحاجة النصوص في كل عصر من العصور التي مرت بها ، وهو في كل ذلك له قواعد وضوابط يسير عليها المخرجون واليوم قد عمت العالم الإسلامي نهضة مباركة هدفها خدمة النصوص وتقريبها للناس ، مع تمييز صحيحها من سقيمها ، وتحقيق الكتب المتقدمة التي تروى بالإسناد ، ودراسة أسانيدها – اتجه الباحثون إلى شرح وتوضيح طرق التخريج التي يمكن أن يوصل عن طريقها إلى مكان النص في مصادره الأصلية

كما اتجهوا إلى تحرير قواعد وضوابط أخذوها من تصرفات السابقين وعملهم ومما مر بهم من تجارب في تخريج النصوص ، لكي يستعين بهذه الطرق ويسير على هذه الضوابط والقواعد من يأتي بعدهم ،

فظهر في التخريج كفن مستقل عرفه بعضهم بأنه معرفة القواعد الموصلة إلى معرفة كيفية تخريج النصوص وبيان درجتها عند الحاجة.

المحاضرة الثالثة
مصادر التخريج

مصادر التخريج

تنوع موضوعات هذه الكتب

من يقين القول إن السنة مصدر تشريعي بعد كتاب الله -عز وجل-، وإذا انصرفت همة المحدثين وعنايتهم إلى هذا المصدر جمعاً وتدويناً وتخريجاً وشرحاً؛ فإن علماء الأمة على تنوع علومهم وعلو هممهم قد أولوا هذا العلم الشريف جل عنايتهم، إذ لا يخلو كتاب فقه من أدلة حديثية تستنبط منها الأحكام، ولا يخلو كتاب أصولي من أحاديث تبنى عليها قواعد الفقه في الإسلام.

وقبل هذا وذاك حفلت كتب التفسير بقدر هائل من الأحاديث النبوية التي تفسر كلام رب العالمين.

فضلاً عن كتب السير والشمائل والأخلاق والآداب والعقائد، بل اللغة والبلاغة وعلوم العربية التي تستقي مادتها من هذا النبع النبوي الصافي.

وإذا كان هؤلاء العلماء قد أودعوا في كتبهم هذه النصوص النبوية فقد قلت عنايتهم ببيان درجتها والحكم عليها، ولم يلتفت كثير منهم إلى هذا الجانب المهم لسبب أو لآخر، ولعل من أهم هذه الأسباب أنهم أوكلوا هذا العمل لأهل الفن، وهذا ما دعا إلى نهوض عدد من المحدثين أهل الشأن

بتجريد هذه الأحاديث والحكم عليها وبيان مخارجها في مصنفات مستقلة، وتبعاً لتعدد موضوعات هذه المصنفات تعددت مصنفات علم التخريج فكان من أشهرها ما يأتي:

أولاً: كتب في تخريج أحاديث كتب حديثية، ومن أشهرها:

١- تغليق التعليق: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢؟).

٢- العجاب في تخريج ما يقول فيه الترمذي وفي الباب، لابن حجر

٣- كشف النقاب عما يقوله الترمذي وفي الباب، لمحمد حبيب الله مختار.

٤- الحاوي في بيان آثار الطحاوي لعبد القادرالقرشي (ت٧٧٥)

٥- المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح، لأبي المعالي محمد بن إبراهيم بن إسحاق المناوي (ت٨٠٣) .

٦-هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة، للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢)

٧- تخريج الأحاديث العالية لمسلم على البخاري للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢).

٨- نتائج الأفكار قي تخريج أحاديث الأذكار للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢).

٩- فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب، لأحمد بن محمد الغماري (ت١٣٨٠؟)

ثانياً: كتب اعتنت بتخريج أحاديث مصنفات في التفسير، منها:

١- تخريج أحاديث الكشاف للزمخشري تخريج: الزيلعي (ت٧٦٢).

٢- الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر (ت٨٥٢).

٣- الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي (ت:٩١١).

٤- الفتح السماوي في تخريج أحاديث تفسير البيضاوي، لزين الدين عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١).

٥- تحفة الراوي في تخريج أحاديث تفسير البيضاوي للشيخ: محمد همات زاده الحنفي (ت١١٧٥).

ثالثاً: كتب اعتنت بتخريج أحاديث كتب في العقيدة:

١- بغية الراشد في تخريج أحاديث شرح العقائد النسفية، لابن قطلو بغا (ت٨٧٩).

٢- تخريج أحاديث شرح العقائد للسيوطي (ت٩١١).

٣- تخريج أحاديث شرح المواقف، للسيوطي.

٤- فرائد القلائد في تخريج أحاديث شرح العقائد، لعلي القاري (ت١٠١٤).

رابعاً: كتب اعتنت بتخريج أحاديث كتب فقهية:

٢- تخريج أحاديث المهذب للشيرازي، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤).

٣- الكفاية في معرفة أحاديث الهداية للمرغيناني الحنفي، لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني المعروف بابن التركماني (ت٧٥٠).

٤- نصب الراية لأحاديث الهداية لعبد الله بن يوسف الزيلعي (ت٧٦٢).

٥- تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي، لعز الدين عبد العزيز بن محمد ابن جماعة (ت٧٦٧).

٦- تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار، لابن الملقن (ت٨٠٤).

٧- البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، لابن الملقن .

٨- تخريج أحاديث المهذب للشيرازي، لابن الملقن .

٩- تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي، لبدر الدين محمد بن جماعة (ت٨١٩).

١٠- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢).

١١- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، للحافظ ابن حجر .

١٢-الهداية إلى تخريج أحاديث البداية، لأحمد بن محمد الغماري (ت١٣٨٠).

١٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ: محمد ناصر الدين الألباني.

خامساً: كتب اعتنت بتخريج أحاديث كتب أصولية:

١- تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت٧٤٤).

٢- تخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت٧٧١).

٣- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب لعماد الدين بن كثير (ت٧٧٤).

٤- تحفة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، لابن الملقن (ت٨٠٤).

سادساً: كتب في تخريج أحاديث كتب في الرقائق والآداب:

١- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، لزين الدين العراقي (ت٨٠٦).

٢- تخريج أحاديث النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية لأحمد بن أحمد زروق، تخريج: علي بن أحمد الحريشي الفاسي (ت١١٤٣).

٣- عواطف اللطائف في تخريج أحاديث عوارف المعارف، لأحمد بن محمد الغماري (ت١٣٨٠).

سابعاً: تخريج أحاديث كتب نحوية ولغوية:

١- فلق الإصباح في تخريج أحاديث الصحاح للجوهري، تخريج السيوطي (ت٩١١).

٢- تخريج الأحاديث والآثار الواردة في شرح الكافية للاسترا باذي، تخريج: عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣).

٣- تخريج الأحاديث الواقعة في التحفة الوردية لعمر بن مظفر الوردي، عبد القادر البغدادي .

التعريف بأهم كتب التخريج

التعريف ببعض كتب التخريج

أ- نصب الراية لأحاديث الهداية

١- مؤلفه: الحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، الحنفي، (٧٦٢هـ).

٢- موضوعه: تخريج للأحاديث التي استشهد بها العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي (ت٥٩٣هـ)، في كتابه: «الهداية» ، في الفقه الحنفي.

٣- مزاياه: أ- هو من أجود كتب التخريج، وأشملها ذكراً لطرق الحديث، وبيان مواضعه في كتب السنة،

ب- ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجال إسناد الحديث، بشكل واف.

٤- أثره فيمن بعده: استفاد من طريقته من جاء بعده من أصحاب كتب التخريج، لا سيما الحافظ ابن حجر العسقلاني.

٥- دلالة الكتاب على علم المؤلف: هذا الكتاب يدل على تبحر مؤلفه في الحديث وعلومه، وسعة اطلاعه على مصادره الكثيرة.

٦- طريقة تخريجه:

أ- أنه يذكر نص الحديث.

ب- ثم يذكر من أخرجه من أصحاب كتب الحديث، وطرقه.

ج- ثم يذكر الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى الحديث الذي ذكره صاحب الهداية، ويخرّجه.

د- ويرمز لهذه الأحاديث بـــــ : «أحاديث الباب».

٧- ثم إن كانت المسألة خلافية يذكر الأحاديث التي استشهد بها العلماء المخالفون لما ذهب إليه الحنفية، ويرمز لهذه الأحاديث بأحاديث الخصوم، ويذكر تخريجها.

٨- الإنصاف منهج المؤلف: يتميز منهجه بالنزاهة والإنصاف من غير تعصب لمذهبه.

٩- ترتيب الكتاب: أحاديث الكتاب مرتبة حسب ترتيب الكتب الفقهية، فيبدأ بكتاب الطهارة، ويستمر إلى آخر أبواب الفقه.

١٠- قيمة الكتاب: الكتاب موسوعة ضخمة لتخريج أحاديث الأحكام التي استدل بها سائر الفقهاء من أصحاب المذاهب المتبوعة.

<u>نموذج من الكتاب</u>

هو تخريج حديث يتعلق بكيفية تطهير المني من الثوب، في كتاب الطهارة، باب الأنجاس.

قال الزيلعي:«الْحَدِيثُ الثَّالِثُ: رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ رضي الله عنها فِي الْمَنِيِّ:"فَاغْسِلِيهِ إنْ كَانَ رَطْبًا، وَافْرُكِيهِ إنْ كَانَ يَابِسًا"، قُلْتُ: غَرِيبٌ، وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، ثَنَا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، ثن الأوزاعي، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: كُنْت أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم إذَا كَانَ يَابِسًا، وَأَغْسِلُهُ إذَا كَانَ رَطْبًا، انْتَهَى.

وَرَوَاهُ الْبَزَّارُ فِي مسنده، وقال: لَا يُعْلَمُ من أَسْنَدَهُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها إلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنهما هَذَا، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ عَمْرَةَ مُرْسَلًا، انْتَهَى.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي التَّحْقِيقِ: وَالْحَنَفِيَّةُ يَحْتَجُّونَ عَلَى نَجَاسَةِ الْمَنِيِّ بِحَدِيثٍ رَوَوْهُ عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ رضي الله عنها:"اغْسِلِيهِ إنْ كَانَ رَطْبًا، وَافْرُكِيهِ إنْ كَانَ يَابِسًا"، قَالَ: وَهَذَا حَدِيثٌ لَا يُعْرَفُ، وَإِنَّمَا رُوِيَ نَحْوُهُ مِنْ كَلَامِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ الدَّارَقُطْنِيِّ الْمَذْكُورَ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ حَمَلَ فَرْكَ الثَّوْبِ عَلَى غَيْرِ الثَّوْبِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ.

وهذا ينتقض بِمَا وَقَعَ فِي مُسْلِمٍ: "كُنْت أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم فَيُصَلِّي فِيهِ"، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُد:"ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ"، وَالْفَاءُ تَرْفَعُ احْتِمَالَ غَسْلِهِ بَعْدَ الْفَرْكِ.

وَحَمَلَهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى الفرك بالماء.

وهذا ينتقض بِمَا فِي مُسْلِمٍ أَيْضًا:" لَقَدْ رَأَيْتنِي وَإِنِّي لَأَحُكُّهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم بِظُفْرِي"، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ.

أحاديث الباب:

- رَوَى الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها:" أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، فَيَخْرُجُ، فَيُصَلِّي فيه وَأَنَ أَنْظُرُ إلَى بُقَعِ الْمَاءِ فِي ثَوْبِهِ"، انْتَهَى.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا لَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهَا:" كُنْت أَفْرُكُ مِنْ ثَوْبِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ"، كَمَا لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ غَسْلِهِ قَدَمَيْهِ وَمَسْحِهِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: لَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ غَسْلَهُ كَانَ لِلِاسْتِقْذَارِ، لَا لِلنَّجَاسَةِ.

- حَدِيثٌ آخَرُ:" إنَّمَا يُغْسَلُ الثَّوْبُ مِنْ خَمْسٍ"، سَيَأْتِي قَرِيبًا.

- الْآثَارُ: رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عَزَّةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَقَالَ: إنِّي احْتَلَمْتُ عَلَى طُنْفُسَةٍ، فَقَالَ:" إنْ كَانَ رَطْبًا فَاغْسِلْهُ، وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَاحْكُكْهُ، وَإِنْ خَفِيَ عَلَيْك فَارْشُشْهُ بِالْمَاءِ"، انْتَهَى.

- أَحَادِيثُ الْخُصُومِ: رَوَى أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، أَنْبَأَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ:"كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ يَسْلُتُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِهِ بِعِرْقِ الْإِذْخِرِ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ، وَيَحُتُّهُ يَابِسًا ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ"، انْتَهَى.

- حَدِيثٌ آخَرُ: أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ، عَنْ إسْحَاقَ بْنِ يُوسُفَ بن الْأَزْرَقِ، عَنْ شَرِيكٍ الْقَاضِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ عَنْ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ، قَالَ:" إنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ

الْمُخَاطِ أَوْ الْبُزَاقِ"، وَقَالَ:" إنَّمَا يَكْفِيك أَنْ تَمْسَحَهُ بِخِرْقَةٍ أَوْ بِإِذْخِرَةٍ"، انْتَهَى.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُ إسْحَاقَ الْأَزْرَقِ، عَنْ شَرِيكٍ، انْتَهَى.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي التَّحْقِيقِ: وَإِسْحَاقُ إمَامٌ مُخَرَّجٌ لَهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَرَفْعُهُ زِيَادَةٌ، وَهِيَ مِنْ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ وَقَفَهُ لَمْ يَحْفَظْ، انْتَهَى.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما مَوْقُوفًا، وَقَالَ: هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مَوْقُوفٌ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ شريك، عن ابن لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ مَرْفُوعًا، وَلَا يَثْبُتُ، انْتَهَى».

ب- الدراية في تخريج أحاديث الهداية

١- مؤلفه: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

٢- موضوعه: هو تلخيص لكتاب نصب الراية للحافظ الزيلعي، وترتيبه كترتيب الأصل.

٣- مزاياه: يسهل على المبتدئ، ويختصر له الوقت عند المراجعة فيه.

٤- نقده: ليس فيه كبير فائدة مع وجود الأصل. لماذا؟

لأن مبنى التخريج النافع على استقصاء طرق الحديث، وبيان مواضعه، مع كمال التوضيح، لتتم الفائدة، ويكمل الانتفاع، على حين أن الكتاب مختصر.

نموذج من الكتاب

في كتاب الطهارة، باب الأنجاس، قال المؤلف:

٧٤ - حَدِيث توضئي وَصلي وَإِن قطر الدَّم عَلَى الْحَصِير ابْن ماجة من حَدِيث عَائِشَة فِي قصَّة فَاطِمَة بنت أبي حُبَيْش وَهُوَ عِنْد أبي دَاوُد لَكِن لم يقل وَإِن قطر الدَّم عَلَى الْحَصِير وَفِي الْبَاب عَن عِكْرِمَة عَن عَائِشَة اعتكفت مَعَ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إمرأة من نِسَائِهِ فَكَانَت ترَى الْحمرَة والصفرة والطمش تحتهَا وَهِي تصلي أخرجه البُخَارِيّ

٧٥- حَدِيث الْمُسْتَحَاضَة تدع الصَّلَاة أَيَّام أقرائها الْأَرْبَعَة إِلَّا النَّسَائِيّ من طَرِيق عدي بن ثَابت عَن أَبِيه عَن جده أَن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الْمُسْتَحَاضَة تدع الصَّلَاة أَيَّام أقرائها ثمَّ تَغْتَسِل وَتصلي قَالَ أَبُو دَاوُد لايصح وَعَن عَائِشَة مَرْفُوعا الْمُسْتَحَاضَة تدع الصَّلَاة أَيَّام أقرائها ثمَّ تَغْتَسِل مرّة ثمَّ تتوضأ إِلَى مثل أقرائها أخرجه الطَّبَرَانِيّ فِي الصَّغِير

وَعَن سُلَيْمَان بن يسَار أَن فَاطِمَة بنت أبي حُبَيْش استحيضت فَأمرت أم سَلمَة أَن تسْأَل رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ تدع الصَّلَاة أَيَّام أقرائها ثمَّ تَغْتَسِل وتستذفر بِثَوْب وَتصلي أخرجه الدَّارَقُطْنِيّ وَقَالَ رُوَاته ثِقَات وَأخرجه ابْن أبي شيبَة نَحوه وَعَن سوة بنت زَمعَة مَرْفُوعا الْمُسْتَحَاضَة تدع الصَّلَاة أَيَّام أقرائها الَّتِي كَانَت تجْلِس فِيهَا ثمَّ تَغْتَسِل غسلا وَاحِدًا ثمَّ تتوضأ لكل صَلَاة أخرجه الطَّبَرَانِيّ فِي الْأَوْسَط

٧٦ - حَدِيث الْمُسْتَحَاضَة تتوضأ لكل صَلَاة ابْن حبَان من طَرِيق أبي عوَانَة عَن هِشَام عَن أَبِيه عَن عَائِشَة سُئِلَ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَن الْمُسْتَحَاضَة فَقَالَ تدع الصَّلَاة أَيَّامهَا ثمَّ تَغْتَسِل غسلا وَاحِدًا ثمَّ تتوضأ عِنْد كل صَلَاة وَأخرجه أَيْضا من طَرِيق مُحَمَّد بن عَليّ الْحسن بن شَقِيق سَمِعت أبي يَقُول حَدثنَا أَبُو حَمْزَة عَن هِشَام فَذكره مطولا فِي قصَّة فَاطِمَة بنت أبي حُبَيْش وَفِيه فَإِذا أَدْبَرت فاغتسلي وتوضئي لكل صَلَاة وَهُوَ عِنْد البُخَارِيّ من طَرِيق أبي مُعَاوِيَة عَن هِشَام وَقَالَ فِي آخِره فدعى الصَّلَاة وَإِذا أَدْبَرت فاغسلي عَنْك الدَّم وَصلي قَالَ وَقَالَ أبي ثمَّ توضئي لكل صَلَاة حَتَّى يجئ ذَلِك الْوَقْت وَفِي رِوَايَة التِّرْمِذِيّ بعد أَن أخرجه من طَرِيق عَبدة ووكيع وَأبي مُعَاوِيَة عَن هِشَام قَالَ أَبُو مُعَاوِيَة فِي حَدِيثه وتوضئي إِلَى آخِره وَأخرجه مُسلم من طَرِيق وَأَشَارَ إِلَى أَن هَذِه الزِّيَادَة فِي رِوَايَة حَمَّاد بن زيد وَأَنه حذفهَا وَفِي الْبَاب عَن جَابر أَن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمر الْمُسْتَحَاضَة بِالْوضُوءِ لكل صَلَاة أخرجه أبويعلي وَإِسْنَاده ضَعِيف وَقد تقدم حَدِيث أم سَلمَة فِي الَّذِي قبله

٧٧ - حَدِيث الْمُسْتَحَاضَة تتوضأ لوقت كل صَلَاة لم أَجِدهُ هَكَذَا وَإِنَّمَا فِي حَدِيث أم سَلمَة إِن إمرأة سَأَلت رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَن الْمُسْتَحَاضَة فَقَالَ تدع الصَّلَاة أَيَّام أقرائها ثمَّ تَغْتَسِل وتستثفر بِثَوْب وتتوضأ لكل صَلَاة

٧٨ - حَدِيث أم سَلمَة أَن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقت للنفساء أَرْبَعِينَ يَوْمًا الْحَاكِم وَالْأَرْبَعَة

إِلَّا النَّسَائِيّ من حَدِيث أم سَلمَة كَانَت الْمَرْأَة من نسَاء النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تقعد فِي النُّفَسَاء أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَكُنَّا نطلي وُجُوهنَا بالورس من الكلف زَاد أَبُو دَاوُد وَلَا يأمرها النَّبِي بِقَضَاء صَلَاة النّفاس

وَفِي الْبَاب عَن أنس أخرجه ابْن ماجة وَالدَّارَقُطْنِيّ بِلَفْظ وَقت للنفساء أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَن ترَى الطُّهْر قبل ذَلِك وَفِي إِسْنَاده ضعف قَالَ الدَّارَقُطْنِيّ المتفرد بِهِ سَلام بن سليم الطَّوِيل عَن حميد

وَعَن عُثْمَان بن أبي الْعَاصِ نَحوه إِلَّا الإستثناء أخرجه الْحَاكِم وَالدَّارَقُطْنِيّ وَضَعفه وَعَن عبد الله بن عَمْرو رَفعه تنْتَظر النُّفَسَاء أَرْبَعِينَ لَيْلَة فَإِن رَأَتْ الطُّهْر قبل ذَلِك فَهِيَ طَاهِر وَإِن جَاوَزت الْأَرْبَعين فَهِيَ بِمَنْزِلَة الْمُسْتَحَاضَة تَغْتَسِل وَتصلي فَإِن غلبها الدَّم تَوَضَّأت لكل صَلَاة أخرجه الْحَاكِم وَالدَّارَقُطْنِيّ وَإِسْنَاده

وَعَن جَابر وَقت للنفساء أَرْبَعِينَ يَوْمًا أخرجه الطَّبَرَانِيّ فِي الْأَوْسَط وَفِيه عبيد بن جناد هُوَ ضَعِيف وَعَن عَائِشَة مثله أخرجه الدَّارَقُطْنِيّ وَضَعفه وَأخرجه ابْن حبَان من وَجه آخر أَضْعَف مِنْهُ وَهُوَ فِي الْأَوْسَط للطبراني وَعَن أبي الدَّرْدَاء وَأبي هُرَيْرَة نَحوه بسياق عبد الله بن عَمْرو أخرجه ابْن عدي فِي تَرْجَمَة الْعَلَاء بن كثير وَضَعفه ثمَّ هُوَ عَن مَكْحُول عَنْهُمَا وَلم يسمع مِنْهُمَا

ج- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير

١- مؤلفه: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

٢- موضوعه: هو تلخيص لكتاب: «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في (الشرح الكبير) » ، لسراج الدين عمر بن علي بن المُلَقّن (ت٨٠٤هـ)،

وقد لخّص ابن الملقن كتابه: «البدر المنير» في أربعة مجلدات، وسمّاه: «خلاصة البدر المنير» ، ثم انتقاه في جزء وسمّاه: «منتقى خلاصة البدر المنير».

وكتاب: «الشرح الكبير» هذا : هو في الفقه الشافعي ، ومؤلفه هو: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت٦٢٣هـ).

وممن اعتنى بتخريج أحاديث كتاب «الشرح الكبير» كل من ابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، وعز الدين ابن جماعة (ت٧٦٧هـ)، وحفيده بدر الدين ابن جماعة (٨١٩هـ)، وابن النقاش (ت٨٤٥هـ)، والزركشي (ت٧٧٤هـ)، والسيوطي (ت٩١١هـ).

٣- استفادة ابن حجر ممن سبقه: استفاد ابن حجر العسقلاني من كتاب «المنتقى» دون كتاب «الخلاصة» ، لابن الملقن.

وكذلك استفاد ابن حجر العسقلاني من كتاب « نصب الراية» ، للزيلعي.

٤- أهمية الكتاب: يعتبر كتاب التلخيص الحبير مصدرًا مهمًّا من مصادر التخريج لأحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء من شتى المذاهب.

٥- طريقة المؤلف في الكتاب: ويشبه طريقة تصنيف كتاب «التلخيص الحبير» طريقة تصنيف كتاب «الدراية في تخريج أحاديث (الهداية)» لنفس المصنف.

٦- ترتيب الكتاب: رتبت أحاديث الكتاب حسب ترتيب الكتب الفقهية.

نموذج من الكتاب

هو تخريج حديث في كتاب الزكاة ، باب أداء الزكاة وتعجيلها.

«حَدِيثُ عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّ الْعَبَّاسَ رضي الله عنه سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ :

أخرجه أَحْمَدُ، وَأَصْحَابُ السُّنَنِ، وَالْحَاكِمُ، وَالدَّارَقُطْنِيّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، مِنْ حَدِيثِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ حُجَيَّةَ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه،

وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ إسْرَائِيلَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ حُجْرٍ الْعَدَوِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه،

وَذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ الِاخْتِلَافَ فِيهِ عَلَى الْحَكَمِ، وَرَجَّحَ رِوَايَةَ مَنْصُورٍ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ يَنَّاقٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله

وَسَلَّمَ مُرْسَلًا،

وَكَذَا رَجَّحَهُ أَبُو دَاوُد،

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ:" رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ أَنَّهُ تَسَلَّفَ صَدَقَةَ مَالِ الْعَبَّاسِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ"، وَلَا أَدْرِي أَثْبَتَ أَمْ لَا،قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: عَنَى بِذَلِكَ هَذَا الْحَدِيثَ.

وَيُعَضِّدُهُ حَدِيثُ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ قَالَ:" إنَّا كُنَّا احْتَجْنَا فَاسْتَسْلَفْنَا الْعَبَّاسَ رضي الله عنه صَدَقَةَ عَامَيْنِ"، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ إلَّا أَنَّ فِيهِ انْقِطَاعًا، وَفِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ قَالَ لِعُمَرَ رضي الله عنه:" إنَّا كُنَّا تَعَجَّلْنَا صَدَقَةَ مَالِ الْعَبَّاسِ رضي الله عنه عَامَ أَوَّلٍ"، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد الطَّيَالِسِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ

د- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار

١- مؤلفه: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ).

٢- موضوعه: هو تخريج الأحاديث التي في كتاب: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٥٠٥هـ).

٣- دلالة الكتاب: يدل على رسوخ قدم الحافظ العراقي في علوم الحديث.

٤- طريقته في التخريج:

أ- إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفى بعزوه إليه.

ب- إذا لم يكن الحديث في الصحيحين أو أحدهما، ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب الستة.

ج- إذا لم يكن الحديث في أحد الكتب الستة، ذكر مواضعه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة.

د- وقد يكرر تخريج الحديث لغرض، أو ذهول عن كونه تقدم تخريجه.

٥- طريقته في عرض التخريج:

أ- أنه يذكر طرف الحديث الذي في الإحياء، وصحابيه، ومخرجه، ثم يبيّن صحته أو حسنه أو ضعفه.

ب- إذا لم يكن للحديث أصل في كتب السنة، قال: لا أصل له.

ج- وأحياناً يقول: لا أعرفه، إذا لم يكن قد اطلع عليه في كتب السنة.

٦- قيمة الكتاب: هذا الكتاب مفيد جدًّا، والتخريجات التي اشتمل عليها مهمة للغاية ؛ لماذا؟

لأن كتاب «إحياء علوم الدين» يشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، فبينها التخريج وميزها بشكل مختصر، وبعبارة سهلة واضحة.

نموذج من الكتاب

في كتاب الطهارة، وهو حَدِيث: "خلق الله المَاء طهُورا لَا يُنجسهُ شيءْ، إِلَّا مَا غيّر لَونه أَو طعمه أَو رِيحه"، قال العراقي:

«أخرجه ابْن مَاجَه، من حَدِيث أبي أُمَامَة رضي الله عنه بِإِسْنَاد ضَعِيف،

وَقد رَوَاهُ بِدُونِ الِاسْتِثْنَاء: أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيّ، وَالتِّرْمِذِيّ، من حَدِيث أبي سعيد رضي الله عنه،

وَصَححهُ أَبُو دَاوُد، وَغَيره» .

حَدِيث «من تَوَضَّأ وأسبغ الْوضُوء وَصَلى رَكْعَتَيْنِ لم يحدث فيهمَا نَفسه بِشَيْء من الدُّنْيَا خرج من ذنُوبه كَيَوْم وَلدته أمه» وَفِي لفظ آخر «لم يسه فيهمَا غفر لَهُ مَا تقدم من ذَنبه»

أخرجه ابْن الْمُبَارك فِي كتاب الزّهْد وَالرَّقَائِق باللفظين مَعًا وَهُوَ مُتَّفق عَلَيْهِ من حَدِيث عُثْمَان بن عَفَّان دون قَوْله «بِشَيْء من الدُّنْيَا» وَدون قَوْله «لم يسه فيهمَا» . وَأخرجه أَبُو دَاوُد من حَدِيث زيد بن خَالِد «ثمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يسهو فيهمَا ... الحَدِيث»

المحاضرة الرابعة
قواعد وضوابط في التخريج وصياغته

قواعد وضوابط في التخريج وصياغته

أولًا: بيان فروق المتن

جرى التدوين العام للسنة وأقوال الصحابة والتابعين في عصر متأخر من الوقت الذي قيلت فيه .

وكان الاعتماد في الغالب على نقلها مشافهة ،

فإذا أضيف إلى ذلك أن كثيراً من الرواة كانوا يروون النصوص بالمعنى أمكننا أن ندرك بسهولة السبب في وجود الاختلاف في ألفاظ الرواة في النص الواحد .

ثم إذا عرفنا أهمية هذه النصوص واحتياج الأمة إليها في التشريع

أدركنا ضرورة معرفة اختلاف ألفاظ الرواة ،

وهذا هو المعبر عنه : ببيان فروق المتن .

فمعنى بيان فروق المتن إذن هو:

ذكر الاتفاق والاختلاف بين النص الذي أمام الباحث ويقوم بتخريجه ، وبين ما في المصدر الذي يعزو إليه .

وبيان فروق المتن تحكمه الضوابط التالية :

أ- وضع ضابط عام فيما ينبغي الاعتناء به من هذه الاختلافات أمر غير ممكن .

والذي يحكم هذا هو: نوع البحث الذي فيه تخريج ذلك النص

فإذا كان الباحث في موضوع فقهي فلا شك أن مجال عنايته ألفاظ النص التي تستنبط منها الأحكام ، وعلى الأخص ما يتعلق بموضوعه الذي يبحث فيه .

وكمثال على هذا فإن بعض الأئمة نقد البيهقي عند روايته حديث : «أيما إهاب دبغ فقد طهر» ، فإنه بعد أن رواه بإسناده عزاه إلى (صحيح مسلم) مع أن الموجود في (صحيح مسلم)) هو بلفظ : «إذا دبغ الإهاب فقد طهر» ، وبين اللفظين فرق كبير من جهة الحكم الفقهي.

ولهذا فلو كان الباحث يخرج نصوص كتاب في (غريب الحديث) فإن عليه أن يعتني بهذا الجانب في بيان فروق المتن.

وكذا لو كان يخرج نصاً جرى مجرى المثل فإن عليه أن يوليه عناية تخدم الغرض الذي من أجله سيق النص، وهو جريانه مجرى المثل .

والخلاصة أن هذا الأمر منوط بفقه الباحث في التخريج وبخبرته وكثرة مرانه .

ب- من فقه التخريج أن لا يلتزم الباحث تفصيل ببيان فروق المتن على التفصيل ، بل يفعل ذلك بحسب الحاجة .

ولكن ما يتركه الباحث دون تفصيل عليه أن يفعله على طريق الإجمال .

وقد يجمع بين الأمرين : يفصل شيئاً ويجمل ما بقي ،

وهذا أيضاً راجع إلى فقه المخرج ودرايته .

مصطلحات في بيان فروق المتن:

وقد استخدم الأئمة والباحثون مصطلحات في بيانهم لفروق المتن والاتفاق والاختلاف بطريقة مجملة ، يختار منها الباحث ما يناسب النص الذي معه .

ومن هذه المصطلحات :

١- بلفظه : يستعملها الباحث إذا كان النص الذي أمامه موافقاً للنص في المصدر الذي يعزو إليه .

٢- بنحوه : إذا كان الاختلاف بين النص يسيراً .

٣- بمعناه : إذا كان الاختلاف بين النصين واسعاً واتفقا في المعنى .

مع ملاحظة أن كثيراً من الأئمة يعبر بإحدى الكلمتين: (بنحوه، بمعناه) في مقام الأخرى ، ولكن الباحثين في الوقت الحاضر مالوا إلى التدقيق ، ففرقوا بينهما كما سبق.

٤- مختصراً : إذا كان النص في المصدر الذي يعزو إليه فيه اختصار وحذف بالنسبة للنص الذي أمام الباحث .

٥- مطولاً : إذا كان النص في المصدر الذي يعزو إليه فيه طول في السياق بالنسبة للنص الذي أمام الباحث .

٦- في أثناء حديث : إذا كان النص الذي أمام الباحث موجوداً في المصدر الذي يعزو إليه في ضمن حديث مطول.

٧- في أوله - أو في آخره - زيادة ، أو قصة : إذا كان الحديث بهذه الصفة في المصدر الذي يعزو إليه الباحث .

٨- مفرقاً : إذا كان النص الذي أمام الباحث موجوداً في المصدر الذي يعزو إليه في أماكن متفرقة في الكتاب ، في كل مكان جزء من الحديث ، وفي مجموعها النص كله .

وفي كثير من الأحيان يجمع الباحث بين مصطلحين عند الحاجة إلى هذا ، فيقول مثلاً : أخرجه أحمد ... مختصراً في أثناء حديث ، أو بلفظه وفي آخره قصة أو بمعناه مطولاً .

<u>ثانيًا: بيان درجة النص</u>

لا تحتاج جميع النصوص إلى بيان درجتها .

فمن النصوص ما يغني عزوه إلى مصادره عن بيان درجته ، فالعزو إلى «صحيح البخاري» و «صحيح مسلم» كاف في الدلالة على صحة النص ، وليس ذلك لغير هذين الكتابين.

مع التنبيه إلى أن النص إذا كان حديثاً نبوياً فيتأكد من عزوه إلى أحد هذين الكتابين أنه فيه عن ذلك الصحابي الذي أمامه.

فقد يكون الحديث عند الباحث عن صحابي وهو فيهما أو في أحدهما عن صحابي آخر .

وهذا وإن كان يشمل غيرهما إلا أنه فيهما آكد ؛ لأن مجرد العزو إليهما دال على صحة الحديث ، وقد يصح الحديث عن صحابي ولا يصح عن صحابي آخر .

وفي مقابل التصحيح هناك كتب يدل على العزو إليها على أن النص موضوع على من نسب إليه أو ساقط الدرجة .

وذلك مثل: كتب الأحاديث الموضوعة كـ «الموضوعات» لابن الجوزي ، و«اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي ، و«العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» لابن الجوزي .

وهذا النوع يحتاج إلى تحرٍ ؛ خشية أن يكون المؤلف لم يوافَق على حكمه على النص .

فإذا لم يكن النص من أحد هذين النوعين فيحتاج حينئذ إلى بيان درجته غالبًا.

ولا يخلو الباحث حينئذ من حالين :

الأولى : أن يكون لديه القدرة على دراسة الأسانيد ولديه الرغبة والجرأة على الحكم عليها:

فهذا يحكم بما أداه إليه اجتهاده .

الثانية : أن لا تكون لديه القدرة على الاجتهاد ، أو لديه القدرة ولكن يرى أن سد هذا الباب لئلا يلج منه من لا يحسنه كما هو حاصل الآن أولى من الاجتهاد :

فهذا يبحث في كتب الأئمة الذين تكلموا على النصوص لعله يقف على من ذكر درجة للنص الذي أمامه .

وذلك مثل كتب تخريج النصوص التي تكلم فيها الأئمة على النصوص تصحيحاً وتضعيفاً ، وجمعوا فيها أقوال من سبقهم كـ : «نصب الراية» للزيلعي ، و «التلخيص الحبير» لابن حجر ، و«المقاصد الحسنة» للسخاوي ، وغيرها.

<u>ثالثًا: التخريج الإجمالي والتفصيلي</u>

عزو النص إلى من أخرجه ، وبيان فروق درجة النص تشكل عناصر التخريج الرئيسية ، فمن وفى بها فقد أتى بتمام التخريج .

وكل واحد من هذه العناصر يمكن عرضه بصورة مفصلة ، كما يمكن عرضه أيضاً بصورة مجملة .

وتمام العزو يتضمن ذكر اسم الكتاب المؤلف ، واسم الكتاب داخل الكتاب المؤلف ، واسم الباب ، ورقم الجزء والصفحة ، ورقم الحديث .

مثال:صحيح البخاري- كتاب الحدود- باب ما يحذر من الحدود ١٢/ ٥٨(٦٧٧٢).

فذكر هذه الأشياء عزو تفصيلي ، واختصار شيء منها إجمال لهذا التفصيل .

ويمكن أن يقال: إن وضع ضابط يقع به الحد بين التخريج الإجمالي والتخريج التفصيلي غير ممكن . لماذا؟ لأن كل تخريج يقوم به باحث إذا قيل إنه تخريج تفصيلي ، ثم قورن بتخريج أكثر تفصيلاً منه ، فإنه يعد تخريجاً إجمالياً ،

وإذا قيل إنه تخريج إجمالي ، ثم قورن بتخريج أقل إجمالاً ، فإنه يعد تخريجاً تفصيلياً

ومع ذلك فهناك درجة من الإجمال ليس دونها درجة :

وهي أن يكتفي المخرّج في العزو بذكر اسم المؤلف فقط ، كأن يقول : أخرجه البخاري ، أو أخرجه أحمد .

فما الذي ينبغي أن يسلكه الباحث إذن ؟ هل يوغل في التفصيل أو يوغل في الإجمال أو يتوسط ؟

والإجابة تحددها نوعية البحث الذي تخرج فيه النصوص :

ففي مثل الرسائل العلمية في الدراسات العليا – مثلًا - يكون التخريج تفصيلياً

وفي رسالة يفردها الباحث لدراسة نص معين وبيان درجته يكون أكثر تفصيلاً ، وفي مثل خطب الجمعة ، ومقالات عامة في مجلة ، ونحو ذلك يكون التخريج في أدنى درجات الإجمال .

رابعًا: تقسيم مصادر التخريج

سبق أن مصادر التخريج قسمان رئيسيان :

الأول : مصادر أصلية .

الثاني : مصادر فرعية .

ويلاحظ في العزو إلى المصادر الأصلية والفرعية ثلاثة أمور :

١- أن الأصل في العزو يكون إلى مصدر أصلي كما سبق.

ولا يعدل عن هذا الأصل إلا عند الضرورة ، وذلك إذا لم يقف الباحث على النص في مصدر أصلي .

فلا يصح عزو النص مثلاً إلى «زاد المعاد» لابن القيم، أو «الجامع الصغير» للسيوطي ، وهو موجود في «مصنف عبد الرزاق» أو في «سنن الترمذي».

٢- مثل أن يذكر صاحب المصدر الفرعي طريقاً جديدة للنص لم يقف عليها الباحث في مصدر أصلي ، وهو مع ذلك محتاج إليها في دراسته لأسانيد النص ونظره في اختلاف وقع في تلك الأسانيد .

ب- ومن الحالات كذلك أنه - قد يجمع الباحث بين العزو إلى مصدر أصلي والعزو إلى مصدر فرعي في حالات معينة :

كون مؤلف المصدر الفرعي قد حكم على النص ، ويريد الباحث أن ينقل هذا الحكم .

ج- أو يكون المؤلف قد نقل عن إمام متقدم كلمة له في النص ؛ إما بتصحيحه أو بتعليله أو بترجيح رواية على رواية .

٣- العزو إلى مصدر فرعي إذا كان هذا المصدر الأصلي لا يروي الحديث بالإسناد .

وقد سبق بيان ذلك في تعريف التخريج في الاصطلاح .

وإلحاق المصادر الفرعية بمصادر التخريج من باب التجوز ، فهو عزو في الجملة .

وأيضاً قد يكون بديلاً عن مصدر أصلي كما تقدم فيأخذ حكمه.

ومن جهة ثالثة قد يحكم على النص أو ينقل حكم إمام ، وقد سبق أن من عناصر التخريج بيان درجة النص .

ومع هذا فإنه يفرق بين العزو إلى مصدر يروي بالإسناد والعزو إلى مصدر فرعي محذوف الأسانيد :

فيقال في العزو إلى الأول : خرجه ، أو : أخرجه ، أو : رواه .

على حين يقال في الثاني : ذكره ، أو : ساقه ، أو : أورده ، ونحو ذلك من العبارات التي تشعر بأنه لم يروه بالإسناد .

<u>خامسًا: تحديد المصادر التي يعزو إليها التخريج</u>

ويمكن تلخيص ذلك في ثلاث نقاط :

١- يكتفي الباحث بأمهات مصادر الفن :

ففي السنة : يكتفي مثلاً بالكتب الستة ، أو يضيف إليها «مسند أحمد» ، أو «موطأ مالك» ، بحسب نظره واجتهاده .

فيلتزم استيعاب العزو إلى هذه الأمهات ،

فكل حديث لا يعزوه إليها أو إلى واحد منه يعرف القارئ أنه غير موجود فيما تركه الباحث من مصادر .

٢- يلتزم الباحث بذكر مصادر بديلة في حالة عدم وجود النص في المصادر التي حددها أو في بعضها :

كأن يقول : إذا لم أجد الحديث في «صحيح البخاري» ولا في «صحيح مسلم» ذكرت مكانهما كتابين من الكتب التي التزم أصحابها الصحة مثل : «صحيح ابن خزيمة» ، و «صحيح ابن حبان» ،

أو أن يقول : إن كان النقص من المصادر في غير «الصحيحين» أضفت إلى مصادري ما يكمل عددها من كتب السنة الأخرى مبتدئاً بالأقدم وفاة ،

أو ينص على أسماء المصادر البديلة ، وترتيبها .

٣- يلتزم الباحث بالنظر فيما يستطيع الوقوف عليه من مصادر الفن ، غير التي حددها للتخريج :

ثم يذكر من هذه المصادر في تخريجه ما فيه فائدة جديدة ليست في المصادر التي التزم التخريج منها ،

وهذه الفوائد قد تكون في المتن : كأن يكون لفظ النص الذي يقوم بتخريجه موجوداً في مصدر خارج المصادر التي التزمها ، أو في ذلك المصدر زيادة يحسن ذكرها ، وقد تكون في الإسناد : كطريق غير موجود في مصادره ، وهو محتاج لهذا الطريق في نظره في الأسانيد .

<u>سادسًا: ترتيب مصادر التخريج</u>

أما المصادر الفرعية التي لا تروي الحديث بالإسناد فيرتبها الباحث على ما هو المعهود في النقل عن المصادر المتقدمة علينا:

وذلك بترتيبها على حسب وفاة مؤلفيها المتقدم فالمتقدم ،

ولا يعدل عن هذا الترتيب إلا لسبب يرى الباحث أنه باعث على تقديم من تأخرت وفاته على من هو متقدم عليه .

وأما المصادر الأصلية التي تروي الحديث بالإسناد فهناك عدة طرق يمكن أن يسلكها الباحث ، أشهرها طريقان:

الأول: أن يرتب مصادره على حسب وفاة مؤلفيها :

فلو أخرج عبد الرزاق وأحمد والبخاري ومسلم الحديث، ورأى الباحث العزو إليها كلها، فإنه يبتدئ بعبد الرزاق ، ثم بأحمد ، ثم البخاري ، ثم مسلم، لأن ترتيبهم في الوفاة هكذا .

وهذه الطريقة تصلح للأحاديث ولغيرهاوالثاني: أن يبتدئ بذكر الكتب الستة (الصحيحين ، والسنن الأربعة) ، أو من أخرج نصه منها ،

ويرتبها على ترتيبها المعهود عند العلماء ، وهو هكذا : البخاري، ثم مسلم ، ثم أبو داود ، ثم الترمذي ، ثم النسائي ، ثم ابن ماجه

ثم بعدها يعود إلى الطريقة الأولى فيرتب باقي مصادره بحسب الوفاة.

وهذه الطريقة أشهر الطرق ،

ولكنها خاصة بالأحاديث النبوية تقريباً ،

فإن هذه الكتب مخصصة لها .

ثم إن بعض المخرجين يلحق بهذه الكتب: «مسند أحمد» ، ويجعل الترتيب على الوفاة بعده .

المحاضرة الخامسة

الطريقة الأولى

التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة والتابعين

طرق التخريج ستة:

الطريقة الأولى: التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة.

الطريقة الثانية: التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث.

الطريقة الثالثة: التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء من متن الحديث.

الطريقة الرابعة: التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث.

الطريقة الخامسة: التخريج عن طريق النظر في حال الحديث سنداً ومتناً.

الطريقة السادسة: التخريج عن طريق استخدام الحاسوب.

الطريقة الأولى

التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة والتابعين.

وفيها ما يلي:

١- متى نلجأ لهذه الطريقة ؟

٢- أنواع المصنفات التي تساعدنا في هذه الطريقة:

(أولًا) المسانيد.

(ثانيًا) المعاجم.

(ثالثًا) كتب الأطراف.

- متى نلجأ لهذه الطريقة ؟

هذه الطريقة يُلجأ إليها عندما يكون اسم الصحابي أو التابعي مذكورا في الحديث الذي يُراد تخريجه.

أما إذا لم يكن اسم الصحابي أو التابعي مذكورا في الحديث، ولم نتمكن من معرفته، فلا يمكن اللجوء إلى هذا الطريقة.

وهذا أمر واضح.

<u>(أولًا) المسانيد</u>

وفيها ما يلي:١- تعريفها. ٢- عددها.٣- طريقة ترتيبها. ٤- إطلاق آخر لكلمة «المسند» .

٥- أسماء بعضِ المسانيد.

٦- عرض لبعض المسانيد وطريقة التخريج منها:

أ- مسند الحميدي.

ب- مسند أحمد بن حنبل.

<u>(أولًا) المسانيد</u>

١- تعريفها:

المسانيد هي الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة؛

أي أنهم جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة داخل الكتاب.

٢- عددها:

المسانيد التي صنفها الأئمة المحدّثون كثيرة، ربما تبلغ مائة مسند، أو تزيد.

وقد ذكر الكِتّانيّ في كتابه: "الرسالة المستطرفة" اثنين وثمانين مسندا منها ، ثم قال: «والمسانيد كثيرة سوى ما ذكرناه».

٣- طريقة ترتيبها:

للعلماء في ترتيب المسانيد ثلاث طرق:

الأولى: ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم من أوائل الأسماء، فيبدأ – مثلاً - بأُبيّ بن كعب، ثم أسامة بن زيد، ثم أنس بن مالك ، وهكذا إلى آخر الحروف.

الثانية: الترتيب على القبائل فيبدأ ببني هاشم، ثم الأقرب إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في النسب، ثم مَنْ يليهم.

الثالثة: الترتيب على قدر سوابق الصحابة في الإسلام ومحلهم في الدين، فيبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة - رضوان الله عليهم -، ثم المقدمين من أهل بدر، ثم يلونهم أهل بيعة الرضوان بالحديبية... وهكذا.

٤- إطلاق آخر لكلمة «المسند» :

ما سبق هو المشهور في المسانيد، وترتيبها.

لكن قد يُطلق «المسند» عند المحدثين على كتاب مُرتّب على الأبواب أو الحروف لا على الصحابة ؛

وذلك لأن أحاديثه مسندة ومرفوعة إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؛

مثل مسند بقي بن مخلد الأندلسيّ المتوفى سنة ٢٧٦ هـ ؛

فإنه مرتب على أبواب الفقه ، لا على أسماء الصحابة.

٥- أسماء بعضِ المسانيد:

- مسند أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) .

- مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الـحُميديّ (ت ٢١٩ هـ) .

- مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسيّ (ت ٢٠٤ هـ) .

- مسند أسد بن موسى الأموي (ت ٢١٢ هـ) .

- مسند مُسدَّد بن مُسَرْهد الأسْدي البصري (ت ٢٢٨ هـ) .

- مسند أبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧ هـ) .

- مسند عبد بن حميد (ت ٢٤٩ هـ) .

وسنتكلم عن اثنين من هذه المسانيد، وهما : مسند الحميدي، ومسند أحمد بن حنبل .

٦- عرض لبعض المسانيد وطريقة التخريج منها:

<u>أ- مسند الحميدي</u>

١- مؤلفه: الحافظ الكبير أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري المتوفى سنة ٢١٩هـ.

٢- حجمه: هو مصنف ليس بالكبير، ويتألف من أحد عشر جزءا حديثيّا، وهو في النسخة المطبوعة في عشرة أجزاء حديثية. وسبب ذلك اختلاف النسخ في التجزئة.

٣- عدد أحاديثه: يشتمل الكتاب على ألف وثلاثمائة حديث حَسَبَ الترقيم في النسخة المطبوعة.

٤- ترتيبه: الكتاب مرتب على مسانيد الصحابة.

لكن ترتيب أسماء الصحابة ليس على ترتيب حروف الهجاء،

وإنما سلك المؤلف مسلكا آخر:

فبدأ بمسند أبي بكر الصديق، ثم بباقي الخلفاء الراشدين على ترتيبهم التاريخي،

ثم بمسانيد بقية العشرة، إلا طلحة بن عبيد الله، فلم يذكره،

والظاهر أن الحميدي لم يذكره لأنه لم يرو له حديثًا مرفوعًا.

٥- عدد مسانيد الصحابة فيه:

وعدد أسماء الصحابة الذين أَسند عنهم الأحاديث في هذا المسند هو مائة وثمانون صحابيّا لم يروِ من طريق عدد كبير منهم إلا حديثا واحدا.

وقد حققه وعلّق عليه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي،

وقد عُني بتحقيقه والتعليق عليه عناية جيدة.

كما رقَّم الأحاديث،

ووضع له ثلاثة فهارس: للموضوعات، وللأحاديث ، وللأعلام

وقد رتب فهرس أحاديثه على الأبواب بذكر طرف الحديث، والإشارة إلى رقمه في المسند.

٦- طريقة الكشف فيه والتخريج منه:

كيفية العثور على الحديث في «مسند الحميدي» :

أن نبحث في «المسند» عن اسم الصحابي المروي من طريقه ذلك الحديث،ثم نفتش عن الحديث داخلَ مسنده، فإن وجدناه فذاك،

وإلا فيكون المصنِّف لم يخرجه فيه، فنلجأ إلى مصدر آخر.

فلو أراد الباحث أن يخرج حديثاً من أحاديث عبد الرحمن بن عوف في مسند الحميدي فعليه أن يبحث عن أحاديث عبد الرحمن بن عوف في مسند الحميدي ويقرأ أحاديثه حتى يصل إلى الحديث المراد تخريجه.

مثال من مسند الحميدي:

<u>أحاديث عبد الرحمن بن عوف في مسند الحميدي</u>

أَحَادِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

٦٤ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، ثنا سُفْيَانُ، ثنا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ بَجَالَةَ يَقُولُ لَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ هَجَرٍ».

٦٥ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، ثنا سُفْيَانُ، ثنا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: اشْتَكَى أَبُو الرَّدَّادِ فَعَادَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَقَالَ أَبُو الرَّدَّادِ: إِنَّ أَخْيَرَهُمْ وَأَوْصَلَهُمْ مَا عَلِمْتُ أَبُو مُحَمَّدٍ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَقُولُ اللَّهُ أَنَا اللَّهُ وَأَنَا الرَّحْمَنُ، خَلَقْتُ الرَّحِمَ وَاشْتَقَقْتُ لَهَا اسْمًا مِنِ اسْمِي فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلْتُهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا بَتَتُّهُ»

ب- مسند أحمد بن حنبل

١- مؤلفه: هو : الإمام الحافظ الكبير، عالم السنة : أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، المتوفى سنة ٢٤١ هـ.

٢- عدد أحاديثه: كتاب كبير يشتمل على نحو أربعين ألف حديث (٤٠٠٠٠) حديثًا بالأحاديث المكررة ، وعلى حوالي ثلاثين ألف حديث بالأحاديث غير المكررة (٣٠٠٠٠) حديثاً .

٣- ترتيبه: الكتاب مرتب على مسانيد الصحابة.

لكنه لم يرتب أسماء الصحابة على نسق حروف المعجم، وإنما راعى في ترتيب أسمائهم أمورا متعددة؛ منها أفضليتهم، ومنها مواقع بلدانهم التي نزلوها، ومنها قبائلهم.. وهكذا.

وربما جعل أحاديث بعضهم في أكثر من موضع

وقال بعض العلماء إنه «رتبه على قدر سابقة الصحابي في الإسلام ومحله من الدين» .

وقد ابتدأ الإمام أحمد بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة مقدما أبا بكر الصديق، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليًّا،

ثم بقية العشرة،

ثم ذكر حديث عبد الرحمن بن أبي بكر،

ثم ثلاثة أحاديث لثلاثة من الصحابة،

ثم مسانيد أهل البيت فذكر أحاديثهم، وهكذا حتى انتهى بحديث شداد بن الهاد -رضي الله عنه- .

٤- عدد مسانيد الصحابة فيه: اشتمل «مسند أحمد» على ٩٠٤ من مسانيد الصحابة.

منها مسانيد بلغت مئات الأحاديث؛ كمسند أبي هريرة، والمكثرين من الصحابة، ومنها مسانيد لا تشمل إلا حديثًا واحدًا،

ومنها مسانيد بين ذلك

٦- طريقة الكشف فيه والتخريج منه:

أولًا: من الطبعة المفهرسة:

من أراد تخريج حديث عرف اسم الصحابي الذي رواه؛ فليراجع أولا هذا الفهرس المشار إليه؛ ليعرف بسرعة موضع مسند هذا الصحابي من الجزء والصفحة، ثم ليراجع في مسند هذا الصحابي حتى يعثر على الحديث إن كان قد رواه الإمام أحمد في المسند.

ثانيًا: من طبعة الشيخ أحمد محمد شاكر:

هذه الطبعة ليست كاملة فلا يحسن التخريج منها.

ثالثًا: من طبعة مؤسسة الرسالة : بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط

بالرجوع إلى فهرس أسماء الصحابة، وهو أحد فهارس الكتاب الكثيرة، ويذهب إلى الجزء والصفحة التي فيها أحاديثه،

ثم ليراجع في مسند هذا الصحابي حتى يعثر على الحديث إن كان قد رواه الإمام أحمد في المسند.

فلو أراد الباحث أن يخرج حديثاً من أحاديث أبي بكر الصديق في مسند أحمد فعليه أن يبحث عن مسند أبي بكر في مسند أحمد ويقرأ أحاديثه حتى يصل إلى الحديث المراد تخريجه.

مثال من مسند أحمد بن حنبل:

<u>بداية مسند أبي بكر الصديق في مسند أحمد</u>

مُسْنَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرِينَ بِالْجَنَّةِ

مُسْنَدُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ

مُسْنَدُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو الْقَاسِمِ هِبَةُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُصِينِ الشَّيْبَانِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، وَأَنَا أَسْمَعُ، فَأَقَرَّ بِهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيِّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ الْوَاعِظُ، وَيُعْرَفُ بِابْنِ الْمُذْهِبِ، قِرَاءَةً مِنْ أَصْلِ سَمَاعِهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ مَالِكٍ الْقَطِيعِيُّ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ،

قَالَ:

١ - حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلِ بْنِ هِلَالِ بْنِ أَسَدٍ، مِنْ كِتَابِهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي خَالِدٍ - عَنْ قَيْسٍ، قَالَ:قَامَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ هَذِهِ الْآيَةَ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ}.

<u>(ثانيًا) المعاجم</u>

وفيها ما يلي:١- تعريفها. ٢- أشهر المعاجم. ٣- طريقة التخريج من المعاجم.

<u>(ثانيًا) المعاجم</u>

١- تعريفها:

المعاجم في اللغة : جمع معجم.

والمعجم في اصطلاح المحدثين : الكتاب الذي تُرتّب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة ، أو الشيوخ ، أو البلدان ، أو غير ذلك.

والغالب أن يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم. والذي يَعنينا –هنا- المعاجم المرتبة على مسانيد الصحابة فقط.

٢- أشهر المعاجم:المعاجم كثيرة . وأشهرها ما يلي:

أ- المعجم الكبير : مؤلفه: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠ للهجرة.

عدد أحاديثه: يقال: إن في «المعجم الكبير» ستين ألف حديث.

وفيه يقول ابن دِحْيَةَ: «هو أكبر معاجم الدنيا. وإذا أطلق في كلامهم المعجم فهو المراد، وإذا أريد غيرُه قُيِّد».

وقد طبع «المعجم الكبير» في عشرين مجلداً، لكن ينقصه خمس مجلدات، من المجلد الثالث عشر إلى السابع عشر.

والذي وجد في المطبوع بترقيم الشيخ حمدي السلفي: (٢٢٠٢١) حديثاً تقريباً.

وبلغ عدد الصحابة الذين خَرَّج لهم الطبراني أو أوردهم مترجماً لهم مع التعريف: (١٦٠٠) صحابي تقريباً، ولكنه قد يورد المختلف في صحبته وينبه إلى ذلك.

- ترتيبه:وهو على مسانيد الصحابة،

- ورتب أسماء الصحابة على حروف المعجم.

عدا مسند أبي هريرة فلم يذكره؛ لأنه أفرده في مصنف.

- بدأ بمسانيد الرجال من الصحابة بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، وقدم الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، ثم ساق باقي الصحابة، ورتبهم على حروف المعجم، ثم جعل مسانيد النساء في قسم مستقل.

- وإذا دارت عدة أحاديث لصحابي حول موضوع واحد، ووجد الطبراني أن هناك مرويات لصحابي آخر لها تعلق بهذا الموضوع فإنه يذكرها ، ولا يلتفت إلى أنها ليست تحت ترجمة ذلك الصحابي.

- يروي في مسند الصحابي أحاديث ليست من روايته، وذلك عند التعريف بهذا الصحابي، وذكر فضائله، وعند بيان صحبة من ليست له رواية.

بداية مسند عمر بن الخطاب في المعجم الكبير

مَا أَسْنَدَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ

٨٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ الْعَمِّيُّ، ثنا وُهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَيَتَوَضَّأُ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

٨١ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ الْمُثَنَّى، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْعَيْشِيُّ، ثنا وُهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَقُولُ: وَأَبِي، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ».

ب- المعجم الأوسط : للطبراني أيضا:

وهو مرتب على أسماء شيوخه ، وهم قريب من ألفي رجل.

ويقال: إن فيه ثلاثين ألف حديث.

فإذا أردنا أن نخرج الحديث من المعجم الأوسط علينا تحديد اسم شيخ الطبراني ،ثم نبحث عنه في المعجم ونقرأ الأحاديث التي رواها هذا الشيخ حتى نصل إلى الحديث المراد تخريجه.

مثال من المعجم الأوسط:

مَنِ اسْمُهُ حَبَابٌ.

٣٥٠١ - حَدَّثَنَا حَبَابُ بْنُ صَالِحٍ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ النَّشَائِيُّ قَالَ: نا عُمَيْرُ بْنُ عِمْرَانَ الْحَنَفِيُّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ أُزَوِّجَ كَرِيمَتَيَّ عُثْمَانَ».

ج- المعجم الصغير : للطبراني وهو مرتب على أسماء شيوخه كذلك:

خَرَّجَ فيه عن ألف شيخ من شيوخه ،

ويقتصر فيه غالبًا على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه.

فإذا أردنا أن نخرج الحديث من المعجم الصغير علينا تحديد اسم شيخ الطبراني ،ثم نبحث عنه في المعجم الصغير ونقرأ الأحاديث التي رواها هذا الشيخ حتى نصل إلى الحديث المراد تخريجه.

مثال من المعجم الصغير:

مَنِ اسْمُهُ خَلَفٌ

٤٣٩ - حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ عَمْرٍو الْعُكْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزَنِيِّ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ».

٣- طريقة التخريج من المعجم الكبير :

لا نلجأ في هذه الطريقة إلا إلى المعاجم المرتبة على أسماء الصحابة ؛ مثل «المعجم الكبير» ، السابق ذكره.

وطريقة التخريج منه :

أن نذهب إلى الجزء الذي فيه أحاديث الصحابي الذي روى الحديث المراد تخريجه ،

ثم تراجع أحاديثه ، إلى أن نعثر على الحديث ، فلو أراد الباحث أن يخرج حديثاً من أحاديث سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعليه أن يبحث عن مسند سفينة في المعجم الكبير ويقرأ أحاديثه حتى يصل إلى الحديث المراد تخريجه.

مثال من المعجم الكبير :

مَنِ اسْمُهُ سَفِينَةُ: سَفِينَةُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

٦٤٣٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو خَلِيفَةَ، ثنا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ السَّدُوسِيُّ، ثنا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالُوا: ثنا حَشْرَجُ بْنُ نُبَاتَةَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُمْهَانَ، قَالَ: سَأَلْتُ سَفِينَةَ عَنِ اسْمِهِ، فَقَالَ: أَنَا مُخْبِرُكَ بِاسْمِي، سَمَّانِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَفِينَةَ، قُلْتُ: لِمَ سَمَّاكَ سَفِينَةَ؟ قَالَ: خَرَجَ وَمَعَنَا أَصْحَابُهُ، فَثَقُلَ عَلَيْهِمْ مَتَاعُهُمْ، فَقَالَ: «ابْسُطْ كِسَاءَكَ» فَبَسَطْتُهُ، فَجَعَلَ فِيهِ مَتَاعَهُم، ثُمَّ حَمَلَهُ عَلَيَّ، فَقَالَ: «احْمِلْ، مَا أَنْتَ إِلَّا سَفِينَةٌ» قَالَ: فَلَوْ حَمَلْتُ يَوْمَئِذٍ وِقْرَ بَعِيرٍ أَوْ بَعِيرَيْنِ أَوْ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ مَا ثَقُلَ عَلَيَّ.

والذي يساعد على ذلك : سهولة ترتيب الكتاب ، مع ما ألحقه المحقق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي من فهارس بأطراف أحاديث كل مجلد تيسر على الباحث الوصول إلى بغيته فيه.

ولكن لابد من التنبه إلى أن الحديث قد يتكرر وروده بألفاظ متقاربة،

أو بالمعنى من عدة طرق لاسيما في المسانيد الكبيرة،

ومن هنا فلابد للباحث من التدقيق والتتبع للروايات بشيء من الحرص الزائد.

المحاضرة السادسة

تابع للطريقة الأولى: التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة والتابعين. كتب الأطراف

(ثالثًا) كتب الأطراف

وفيه: ١- معنى الأطراف. ٢- حقيقة كتب الأطراف. ٣- ترتيب كتب الأطراف. ٤- عدد كتب الأطراف.

٥- فوائد كتب الأطراف.

٦- من نماذج كتب الأطراف:

أ- كتاب: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» .

ب- كتاب: «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث» .

١- معنى الأطراف:

الأطراف: جمع طرف.

وطرف الحديث معناه في الاصطلاح: الجزء من متنه الدَّال على بقيته ، أو العبارة الدالة عليه.

مثال الجزء من متنه الدَّال على بقيته : قولنا: حديث: (كلكم راع) ، وحديث: (بني الإسلام على خمس) ، وحديث: (الإيمان بضع وسبعون شعبة) ، وهكذا.

ومثال العبارة الدالة عليه : قولنا: حديث: (سؤال جبريل).

٢- حقيقة كتب الأطراف:كتب الأطراف هي نوع من المصنفات الحديثية،

اقتصر فيها مؤلفوها على :ذِكْر طرف الحديث الذي يدل على بقيته أو العبارة الدالة عليه - كما سبق

ثم ذِكْر أسانيده التي ورد من طريقها ذلك المتن،

إما على سبيل الاستيعاب ، أو بالنسبة لكتب مخصوصة.

ثم إن بعض المصنفين ذكر أسانيد ذلك المتن بتمامها، وبعضهم اقتصر على ذكر شيخ المؤلف فقط .

٣- ترتيب كتب الأطراف:الغالب أن مؤلفيها رتبوها على مسانيد الصحابة، مرتبين أسماءهم على حروف المعجم.

أي: يبدأون بأحاديث الصحابي الذي أول اسمه ألف، ثم باء وهكذا.

وربما رتبها بعضهم على الحروف بالنسبة لأول المتن - وهو قليل -

كما فعل أبو الفضل ابن طاهر في كتابه: "أطراف الغرائب والأفراد" للدارقطني؛ وكذلك فعل الحافظ محمد بن علي الحسينيّ في كتابه: "الكشاف في معرفة الأطراف".

٤- عدد كتب الأطراف:

كتب الأطراف كثيرة، ومن أشهرها:

١- "أطراف الصحيحين" لأبي مسعود الدمشقيّ إبراهيم بن محمد، المتوفى سنة ٤٠١هـ.

٢- "أطراف الصحيحين" للواسطيّ أبي محمد خلف بن محمد، المتوفى سنة ٤٠١ هـ أيضا.

٣- "الإشراف على معرفة الأطراف" - أي أطراف السنن الأربعة - لابن عساكر أبي القاسم عليّ بن الحسن الدمشقي ، المتوفى سنة ٥٧١هـ.

٤- "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" - أي أطراف الكتب الستة - للمِزّيّ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، المتوفى سنة ٧٤٢ هـ.

٥- "إتحاف المهرة بأطراف العشرة" لابن حجر العسقلانيّ أحمد بن عليّ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ.

٦- "أطراف المسانيد العشرة" للبوصيري أبي العباس أحمد بن محمد ، المتوفى سنة ٨٤٠ هـ.

٧-"ذخائر المواريث في الدلالة على مواضيع الحديث" لعبد الغني النابلسي ، المتوفى سنة ١١٤٣ هـ.

<u>نماذج من كتب الأطراف:</u>

أ- كتاب: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» . مصنفه:الحافظ جمال الدين ، أبو الحجاج ، يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ).

اشتهر بنسبته: (المزي) بكسر الميم وتشديد الزاي المكسورة ، نسبة إلى قرية كبيرة من قرى دمشق .

٢- الغرض الأساسي من تصنيفه:

جمع أحاديث الكتب الستة وبعض ملحقاتها ،

بطريق يسهل على القارئ معرفة أسانيدها المختلفة ،

مجتمعة في موضع واحد.

٣- موضوعه:

ذكر أطراف الأحاديث التي في الكتب الستة،وبعض ملحقاتها:

وهي:

١- مقدمة «صحيح مسلم».

٢- «المراسيل» : لأبي داود.

٣- «العلل الصغير» : للترمذي.

٤- «الشمائل» : للترمذي.

٦- «عمل اليوم والليلة» : للنسائي

٤- رموزه:

خ: للبخاري. **خت: للبخاري تعليقاً.**

م: لمسلم.

د: لأبي داود. **مد: لأبي داود في مراسيله.**

ت: للترمذي. **تم: للترمذي في الشمائل.**

س: للنسائي. **سي: للنسائي في عمل اليوم والليلة.**

ق: لابن ماجه.

ز: لما زاده المصنف من الكلام على الأحاديث.

ك: لما استدركه المصنف على ابن عساكر.

ع: لما رواه الستة.

- ترتيبه:أ- الكتاب معجمٌ مرتب على تراجم أسماء الصحابة الذين رووا الأحاديث التي اشتمل عليها الكتاب.

ب- يبدأ الكتاب بترجمة مَنْ أول اسمه همزة مع ملاحظة الحرف الثاني منه.. وهكذا مثل ترتيب الكلمات في معاجم اللغة.

لذلك نرى أول مسند في هذا الكتاب هو مسند أبيض بن حَمَّال.

هذا هو الترتيب العام للكتاب.

وقد بلغت مسانيد الصحابة فيه ٩٠٥ مسندا، وبلغت مسانيد المراسيل المنسوبة إلى أئمة التابعين ومن بعدهم ٤٠٠ مسندا،

وبهذه الطريقة يُعرف عدد أحاديث كل صحابي على حدة.

ج- إذا كان الصحابي مكثرا من الرواية ؛ فإنه يقسم مروياته على جميع تراجم مَنْ يروي عنه من الصحابة أو التابعين، ويرتبهم على ترتيب حروف المعجم أيضا.

د- إذا كثرت مرويات أحد التابعين عن بعض الصحابة ، وكثر عدد الآخذين عن ذلك التابعي ؛ فإنه يقسم مروياته على تراجم من يروي عنه من أتباع التابعين.

هـ- كذلك إذا كثرت مرويات أتباع التابعين، وتعدد الآخذون عنهم، فقد رتبها على أسماء الآخذين عنهم ، فيقسم مروياتهم على تراجم : «أتباع أتباع التابعين» .

مثال: ولذلك تأتي أحيانًا ترجمة مثل: «حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة» .

٦- تكرار الحديث وسببه:أورد المصنف بعض الأحاديث في مواضع متعددة.

وسبب ذلك هو التزامه إيراد الأحاديث على أسماء الصحابة.

فلما كانت بعض الأحاديث مروية من طريق عدد من الصحابة؛ اضطر أن يذكرها مرارًا بعدد الصحابة الذين رَوَوْها في الكتب الستة.

وذلك حتى يجدها الباحث في أي موضع من مظانها حسب طريقة الكتاب.

ولذلك بلغت عدة أحاديثه: ١٩٥٩٥ حديثًا ، على حين بلغت أحاديث كتاب "ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث" : ١٢٣٠٢ حديثًا .

٧- ترتيب سياق الأحاديث فيه:

يقدم المصنف في ذكر أحاديث كل ترجمة ما كثر عدد مخرجيه من أصحاب الكتب أولا، ثم ما يليها في الكثرة .. وهكذا :

فما رواه الستة يقدم في الذكر على ما رواه الخمسة،وما رواه الخمسة يقدم في الذكر على ما رواه الأربعة،وهكذا.

ويقدم في رواية الحديث الواحد: إسناد البخاري ثم إسناد مسلم ثم إسناد أبي داود ثم إسناد الترمذي ثم إسناد النسائي ثم إسناد ابن ماجه.

٨- الغاية من المراجعة فيه:

إن الغاية من المراجعة في هذا الكتاب هي معرفة أسانيد حديث من الأحاديث التي في الكتب الستة وملحقاتها المذكورة.

أما معرفة متن الحديث بتمامه فلا بدَّ فيه من الرجوع إلى المكان الذي أشار إليه صاحب الكتاب من الكتب الستة وملحقاتها.

٩- طريقة إيراد الحديث فيه:

١- يبدأ المصنف بذكر لفظ حديث عند أول كل حديث يريد إيراده،

ويكتب فوق هذا اللفظ الرموز التي تشير إلى من أخرج هذا الحديث.

٢- ثم يذكر طرفًا من أول متن الحديث بقدر ما يدل على بقية لفظه.

وهذا الجزء من الحديث الذي يذكره إما من قوله - صلى الله عليه وسلم - إن كان الحديث قوليا، أو من كلام الصحابي إن كان الحديث فعليا،

أو يذكر جملة أشبه ما تكون بموضوع الحديث؛ فيقول مثلاً حديث العرنيين.

٣- ثم يقول في الغالب: «الحديث» ؛ أي: اقرأ بقية الحديث .

٤- ثم يشرع في بيان الأسانيد التي روي بها الحديث في المصنفات التي ترمز إليها على ترتيب الرموز التي ذكرها تماما

فيبدأ بكَتْب أول تلك الرموز، ويتبعه باسم الكتاب الذي ورد فيه ذلك الحديث من ذلك المصنف،

ثم يذكر الإسناد بتمامه منتهيا إلى اسم المترجم بقوله: «عنه به» ؛ أي بهذا الإسناد كما في الترجمة.

ثم يذكر بقية الرموز وأسانيدها بنفس الطريقة حتى يأتي عليها.

٥- وإن تكرر الحديث في أكثر من كتاب من أصل المخرِّج؛ ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدها.

٦- فإن تعددت طرق حديث، واجتمع بعض رواة الحديث على شيخ مشترك بينهم؛ ساق الأسانيد إلى أولئك الرواة المشتركين فقط ثم قال في الأخير: «أربعتهم عن فلان»؛ أي عن الشيخ المشترك.

وكثيرًا ما يجمع هكذا بين الرواة المشتركين في أصول شتى، ثم يختم أسانيدهم بشيخ مشترك بينهم.

١٠- نموذج منه:قال المزي:من مسند أبيض بن حمّال الحميريّ المأربيّ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

(د ت س ق) حديث: أنّه وفد إلى النبيّ فاستقطعه الملح الذي بمأرِب... الحديث.

د : في «الخراج» عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل العسقلانيّ، كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس المأربيّ، عن أبيه، عن ثُمامة بن شراحيل، عن سُميّ بن قيس، عن شَمير بن عبد المَدان، عن أبيض بن حمّال به.

ت: في «الأحكام» عن قتيبة ومحمد بن يحيى بن أبي عمرِ، كلاهما عن محمّد بن يحيى بن قيس بإسناده، وقال: (غريب) .

ك: س : في «إحياء الموات» (في الكبرى) عن إبراهيم بن هارون، عن محمد بن يحيى بن قيس به.

وعن سعيد بن عمرو، عن بقيّة، عن عبد الله بن المبارك، عن معمر، عن يحيى بن قيس المأربيّ، عن أبيض بن حمّال به.

وعن سعيد بن عمرو، عن بقيّة، عن سفيان، عن معمر نحوه. قال سفيان: وحدّثني ابن أبيض بن حمّال، عن أبيه، عن النبيّ بمثله.

وعن عبد السلام بن عتيق، عن محمد بن المبارك، عن إسماعيل بن عيّاش وسفيان بن عُيينة، كلاهما عن عمرو بن يحيى بن قيس المأربيّ، عن أبيه، عن أبيض بن حمّال نحوه.

ق : في «الأحكام» عن محمد بن يحيى بن أبي عمر، عن فَرَج بن سعيد بن علقمة بن سعيد بن أبيض بن حمّال، عن عمّه ثابت بن سعيد، عن أبيه سعيد، عن أبيه أبيض نحوه.

ك : حديث س في رواية ابن الأحمر ، ولم يذكره أبو القاسم.

<u>ب- كتاب: «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث»</u>

وفيه:

١- مصنفه. ٢- موضوعه.٣- ترتيبُه. ٤- تقسيمُه.٥- رموزه.

٦- كيفية عرض المسانيد ، وإيراد الأحاديث فيها.

٧- كيفية المراجعة فيه.٨- الموازنة بينه وبين كتاب "تحفة الأشراف" للمزي. ٩- نموذج منه.

١- مصنفه:الشيخ عبد الغني النابلسي ، المتوفى سنة ١١٤٣ هـ .

٢- موضوعه:جمع أطراف الكتب الستة وموطأ مالك.

٣- ترتيبُه:رتبَّه مصنفه على مسانيد الصحابة مُرَتِّبا ذكرهم على نسق حروف المعجم، مبتدئا بالهمزة منتهيا بالياء.

٤- تقسيمُه:قَسَّمَ المصنف الكتاب إلى سبعة أبواب مرتبًا ما في كل باب على نسق حروف المعجم ؛ تسهيلاً للاستخراج.

وهذه الأبواب هي:

الباب الأول: في مسانيد الرجال من الصحابة.

الباب الثاني: في مسانيد من اشتهر منهم بالكُنية ، مرتبة على الحروف بالنسبة لأول حرف من الاسم المكنى به.

الباب الثالث: في مسانيد المبهمين من الرجال ، حَسَبَ ما ذُكِرَ فيهم من الأقوال ، على ترتيب أسماء الرواة عنهم.

الباب الرابع: في مسانيد النساء الصحابيات.

الباب الخامس: في مسانيد من اشتهر منهن بالكنية.

الباب السادس: في مسانيد المبهمات من النساء الصحابيات، مرتبة على ترتيب أسماء الرواة عنهن.

الباب السابع: في ذكر المراسيل من الأحاديث ، مرتبة على أسماء رجالها المرسلين.

وألحق بهذا الباب ثلاثة فصول، ١- في كنى المرسلين، ٢-وفي المبهمين منهم ، ٣- وفي مراسيل النساء.

وقسم بعض الأبواب السابقة إلى فصول فيما يتعلق بكنى بعض الأسماء وما شابه ذلك.

٥- رموزه: خ: للبخاري. م: لمسلم. د: لأبي داود.

ت: للترمذي. س: للنسائي. هـ: لابن ماجه. ط: للموطأ.

٦- كيفية عرض المسانيد، وإيراد الأحاديث فيها:

١- بدأ المؤلف الكتاب -كما مر قريبًا- بحرف الهمزة.

٢- يكتفى بذكر شيخ المصنف فقط، ولا يذكر بقية الإسناد إلى الصحابي، بخلاف «التحفة» .

٣- اعتبر المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات،

فهو يذكر طرف الحديث بلفظه في بعض المصنفات، ويشير بعد ذلك بالرموز إلى ما يوافقها في المعنى دون الألفاظ.

٤- إذا كان الحديث مرويًّا عن عدد من الصحابة: يذكر الحديث في مسند واحد منهم خشية التكرار.

بخلاف ما فعل المزي في "تحفة الأشراف" ، كما مر قريبًا.

٧- كيفية المراجعة فيه:

قال مصنِّفه في المقدمة:

«وإذا أردت الاستخراج منه: فتأمل في معنى الحديث الذي تريده في أي شيء هو، ولا تعتبر خصوص ألفاظه،

ثم تأمل الصحابي الذي عنه رواية ذلك الحديث، فقد يكون في السند عن عمر أو أنس مثلاً، والرواية عن صحابي آخر مذكور في ذلك الحديث، فصحح الصحابي المروي عنه،

ثم اكشف عنه في محله؛ تجده إن شاء الله تعالى» .

٧- كيفية المراجعة فيه:

قال مصنِّفه في المقدمة:

«وإذا أردت الاستخراج منه: فتأمل في معنى الحديث الذي تريده في أي شيء هو، ولا تعتبر خصوص ألفاظه،

ثم تأمل الصحابي الذي عنه رواية ذلك الحديث، فقد يكون في السند عن عمر أو أنس مثلاً، والرواية عن صحابي آخر مذكور في ذلك الحديث، فصحح الصحابي المروي عنه، ثم اكشف عنه في محله؛ تجده إن شاء الله تعالى» .

٨- الموازنة بينه وبين كتاب "تحفة الأشراف" للمزي:لا شك أن لكل كتاب ميزةً يتميز بها عن الآخر،

- فكتاب «تحفة الأشراف» :

١- أجود لمن يريد الأسانيد، ويعتني بها ويريد الحكم على الحديث من كثرة طرقه واختلاف رجاله،

٢- كما أنه يمتاز بذكر الحديث الذي رواه عدد من الصحابة في مسانيدهم جميعًا وهي ميزة جيدة؛ لأن من عرف أي راوٍ لهذا الحديث من الصحابة فإنه يجده في مسنده.

أما في "ذخائر المواريث" فقد لا يجد هذا الحديث في مسانيد بعض رواته من الصحابة، وهذا نقص في الكتاب.

- أما كتاب "ذخائر المواريث" :فيمتاز بميزة الاختصار، فقد جاء حجمه بمقدار ربع حجم كتاب "المزي" .

وهذه ميزة مهمة لمن يريد الاستدلال على متن الحديث فقط،

ومعرفة من أخرجه من أصحاب المصنفات التي احتواها الكتاب، فإنه يحصل على بغيته من أقصر طريق وأيسر سبيل،ثم بإمكانه بعد معرفة موضعه أن يعرف تمام أسانيده هناك في تلك المصادر التي أحال الكتاب عليها.

٩- نموذج منه:قال: «حرف الهمزة» .

ثم قال: «أبيض بن حمال الحميري المأربي عن النبي - صلى الله عليه وسلم – ».

ثم قال - بخط كبير - : «حديث».

ثم ذكر طرف الحديث، فقال: «أنه وفد إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فاستقطعه الملح الذي بمأرب» .

ثم قال: «وفيه : (لاَ حِمَى فِي الأَرَاكِ) ».

ثم كتب ما يلي:

«د: في (الخراج) عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل، وعن محمد بن أحمد القرشي، ت: في (الأحكام) عن قتيبة، هـ: فيه عن محمد بن يحيى بن أبي عمر». انتهى.

المحاضرة السابعة:

الطريقة الثانية في التخريج

التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث

الطريقـة الثانيـة

التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث

ونلجأ إليها إذا تأكدنا من معرفة أول كلمة من الحديث

ونرجع في هذه الطريقة إلى المؤلفات التالية:

١ـ الكتب المؤلفة في الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس

أ- تعريفها: المقصود بالأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس مايدور بينهم ويتناقلونه من أقوال منسوبة للرسول ﷺ بعضها صحيحا وكثير منها ضعيف أو موضوع، ولا نقصد بالشهرة هنا المشهور اصطلاحا.

ب- ترتيبها: أكثرها مرتب على حروف المعجم

ج- أشهرها: (اقتصرت على ذكر بعض المطبوع)

اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة، لابن حجر.

المقاصد الحسنة في بيان الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي.

الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، للسيوطي.

تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، لابن الديبع الشيباني.

كشف الخفاء ومُزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على الألسنة، للعجلوني.

أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، للحوت.

٣ـ الفهارس والمفاتيح

أ- تعريفها: هي مفاتيح وفهارس لكتب حديثية مخصوصة، رتبت أحاديث تلك الكتب على حروف المعجم، تسهيلا على الباحثين.

ب- بعض المؤلفات فيها:

١ـ مفتاح الصحيحين، لمحمد الشريف بن مصطفى التوقادي

٢ـ مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب، لأحمد الغماري.

٣ـ فهرس ترتيب صحيح مسلم لمحمد فؤاد عبد الباقي.

٤ـ البغية في ترتيب أحاديث الحلية لعبد العزيز بن أحمد الغماري.

٢ـ المؤلفات التي رُتبت الأحاديث فيها على حروف المُعجم

أ- تعريفها: كتب جمعت الأحاديث من مصنفات متعددة، وحذفت أسانيدها، مرتبة على حروف المعجم لتسهيل معرفتها.

ب - أشهرها:

١ـ الجامع الكبير، للسيوطي، كتاب ضخم قصد فيه جمع السنة كلها، وقِسْمُ الأحاديث القولية منه مرتب على حروف المعجم.

٢ـ الجامع الصغير من حديث البشير النذير، للسيوطي أيضا.

٣ ـ الزيادة على الجامع الصغير للسيوطي وهي أحاديث انتقاها زيادة على الصغير.

٤ـ الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، ليوسف النبهاني وانتُقِد لحذفه رموز السيوطي التي فيها بيان مرتبة الأحاديث صحة أو ضعفا.

أولا: التعريف ببعض الكتب المؤلفة في الأحاديث المشتهرة:

١- كتاب(المقاصد الحسنة) في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين السخاوي.

وصفه:

صفحة | ٣٩

هو كتاب جامع لكثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، إذ بلغت أحاديثه (١٣٥٦حديثا)، واختصره تلميذه ابن الديبع الشيباني في كتابه (تمييز الطيب من الخبيث).

طريقته في التأليف:

١/ رتب أحاديث الكتاب على نسق حروف المعجم .

٢/ بعد ذكره للحديث يذكر من خرجه إن كان له أصل، وبيّن مرتبته والكلام عليه وما قاله العلماء فيه .

٣/ وإن لم يكن للحديث أصلا، وليس في كتاب من كتب الحديث بيّن ذلك وقال (لا أصل له) .

٢- كتاب (تمييز الطيب من الخبيث) فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، لابن الديبع الشيباني.

وصفه:

هو تلخيص لكتاب المقاصد الحسنة للسخاوي.

طريقته في التأليف:

١/ رتب أحاديث الكتاب على نسق حروف المعجم.

٢/ ذكر في كل حديث من أخرجه ومرتبته، دون تفصيل أو استطراد.

٣/ لم يحذف من أحاديث الأصل شيئا، بل زاد عليها أحاديث يسيرة ميزها بقوله في أولها:(قلت)، وفي آخرها: (الله اعلم) .

١- كتاب (كشف الخفاء ومزيل الإلباس) عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل العجلوني.

وصفه:

هو أوسع كتاب في هذا الباب وأجمعه، حيث بلغت أحاديثه (٣٢٥٤حديث)، لخص فيه مؤلفه كتاب (المقاصد الحسنة) للسخاوي.

طريقته في التأليف:

١/ رتب أحاديث الكتاب على نسق حروف المعجم.

٢/ لم يقتصر على أحاديث (المقاصد الحسنة) بل ضم إليها أحاديث من كتب الأئمة الذين سبقوه كـ (اللآلئ المنثورة الأحاديث المشهورة) لابن حجر، و(الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة) للسيوطي، وغيرهما.

٣/ يذكر في كل حديث من أخرجه، ودرجته في الغالب، أو يذكر أقوال العلماء فيه، وإذا لم يكن للحديث أصلا بينه ، وإذا لم يكن بحديثٍ بين ذلك بقوله (ليس بحديث).

ثانيا: التعريف ببعض المؤلفات التي رُتبت أحاديثها على حروف المُعجم:

- **كتاب (الجامع الصغير) من حديث البشير النذير، لجلال الدين السيوطي.**

وصفه:

حوي هذا الكتاب عشرة آلاف حديث، انتقاها من كتابه (جمع الجوامع) ورتبها على حروف المعجم مراعيا أول الحديث فما بعده، واقتصر فيه على الأحاديث الوجيزة، ولم يكثر فيه من أحاديث الأحكام، وأورد فيه الصحيح والحسن والضعيف بأنواعه.

طريقته في التأليف:

١/ رتب أحاديث الكتاب على نسق حروف المعجم.

٢/ يذكر متن الحديث وراويه من الصحابة، بدون ذكر سنده .

٣/ يذكر في آخر المتن رمز من أخرجه من أصحاب المصنفات في الحديث .

٣/ يذكر بعد ذلك حكم الحديث مُستخدما رموزا مختصرة، وعنده في ذلك تساهل، بيّنه المُناوي في شرحه (فيض القدير شرح الجامع الصغير).

٤/ خدم الألباني هذا الكتاب وحكم على أحاديثه، وقسّمه قسمين: (صحيح الجامع) و(ضعيف الجامع).

ثالثا: التعريف ببعض المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة:

١- مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب لأحمد الغماري.

وصفه: فهرس المؤلف فيه بصفحات لا تزيد على تسعين صفحة جميع الأحاديث المروية في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي.

أهميته:١/ أن الخطيب البغدادي يروي أحاديث كثيرة في تاريخه هذا، وبعضها غير مرويٍ في مصادر السنة المشهورة .

٢/ أن هذه الأحاديث ليس من سبيل للكشف عنها غير هذا المفتاح لأن هذه الأحاديث لم يلتزم الخطيب في ذكرها أي ترتيب .

طريقته: قسم الأحاديث إلى قسمين قولية، والفعلية.

١/ أما الأحاديث القولية فرتبها على حروف المُعجم، فذكر طرف الحديث، وأشار إلى رقم الجزء والصفحة من كتاب الخطيب.

١/ وأما أحاديث الأفعال فرتبها على أسماء الصحابة، ورتبهم على حروف المعجم، مع الإشارة إلى رقم الجزء والصفحة .

١- فهرس ترتيب صحيح مسلم لمحمد فؤاد عبد الباقي.

وصفه: هذا الفهرس يندرج ضمن فهارس أخرى وضعها المؤلف للكتب الستة، بيّن فيها الأحاديث القولية مرتبة على حروف المُعجم، وتضمن هذا الفهرس:

١/ فهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب.

٢/ الرقم المُسلسل لجميع الأحاديث من غير المُكرر.

٣/ بيان الأحاديث التي رواها مسلم في أكثر من موضع.

٤/ مُعجم ألف بائي بأسماء الصحابة، وبيان أحاديث كل منهم.

٥/ بيان الأحاديث القولية مرتبة ترتيبا ألفا بائيا حسب أوائلها.

٦/ مُعجم الألفاظ، ولا سيما الغريب منها.

المحاضرة الثامنة

الطريقة الثالثة

التخريج عن طريق معرفة كلمة غريبة أول لفظ بارز يقل دورانه من متن الحديث

ونرجع في هذه الطريقة إلى:

١)- كتاب (المُعْجَم المُفَهْرِس لألفاظ الحديث) ٢)- كتب غريب الحديث المسندة

١- (معجم المفهرس لألفاظ الحديث) (مطبوع في سبع مجلدات)

أ- تعريفه: هو معجم مفهرس لألفاظ الحديث النبوي الموجودة في تسعة مصادر من أشهر مصادر السنة وهي: الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد ومسند الدارمي .

ب - مؤلفه: رتب هذا المعجم وأعدّه لفيف من المستشرقين بإشراف (أرند جان ونسنك) (ت١٩٣٩م) وطبع بمطبعة بريل بمدينة ليدن بهولندا، وشاركهم في إخراجه محمد فؤاد عبد الباقي .

ج – رموز الكتب المُفهرسة مع التمثيل لطريقة الدلالة على موضع الحديث في المُعجم:

أولا: صحيح البخاري ورمزه: خ ، ويلي الرمز: اسم الكتاب المورد فيه الحديث، ورقم الباب داخل ذلك الكتاب.

مثال: خ شركة ١٦,٣= البخاري، كتاب الشركة،الباب الثالث والسادس عشر.

ثانيا: صحيح مسلم، ورمزه: م ، ويلي الرمز: اسم الكتاب في صحيح مسلم، ورقم الحديث المتسلسل في مسلم.

مثال: م فضائل الصحابة ١٦٥= مسلم ، حديث١٦٥، كتاب فضائل الصحابة.

تنبيه: تُراجع بقية الرموز في الكتاب المُقرر (ص ٨٤، ٨٦) .

ملاحظات على الكتب التي تناولها المعجم

إن معدي المعجم من المستشرقين رقموا الأبواب في جميع المصادر المفهرسة ما عدا :

١- مسند أحمد : حيث أشاروا إلى رقم الجزء والصفحة فقط .

٢- صحيح مسلم وموطأ مالك: رقموا أحاديثهما فقط .

وأما بقية الكتب فقد رقموا أبوابها وأحاديثها، وقد طبعت كل الكتب التي فهرسها المعجم مرتبة بما يتناسب مع طريقة المعجم، وهي:

١- صحيح البخاري.
٢- صحيح مسلم .
٣- سنن أبي داود .
٤- سنن الترمذي .
٥- سنن النسائي .
٦- سنن ابن ماجه .
٧- مسند أحمد .
٨- سنن الدارمي .
٩- موطأ مالك.

وأكثر الفهارس لهذه الكتب من صنع محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله.

٢- (كتب غريب الحديث المُسندة)

ومن أشهرها:

أ) غريب الحديث لابن قتيبة.

ب)غريب الحديث للخطابي.

ج) غريب الحديث لأبي إسحاق إبراهيم الحربي.

د) غريب الحديث لأبي عُبيد القاسم بن سلام.

تابع للمُعجم المُفَهْرسْ لألفاظ الحديث:

- **ترتيب المواد في المعجم**

١- تقارب طريقته ترتيب المعاجم اللغوية عموما، لكن لا يذكر الأحرف ولا أسماء الأعلام، ولا الأفعال التي يكثر ورودها كـ (قال) وما تصرَّف منه.

٢- كثيرا ما يحيل عند ذكر مادة ما، إلى النظر في مواد أخرى، ليتم استيفاء ما يطلبه المُراجع من الأحاديث التي فيها كلمة من هذه المادة نفسها، مما دعا للقول: إن فيه نقصاً كبيراً، وإنه لم يفهرس لكثيرٍ من الألفاظ الموجودة في الكتب التي اعتمدها .

ونظام ترتيب المواد فيه، مذكور في أول المجلد السابع، وهو:

١- الأفعال

٢- أسماء المعاني

٣- المُشتقات

ملاحظة مهمة:

١- التطابق الحرفي يكون بين النص وبين المرجع المشار إليه أولا.

٢- الرمز:(**) يدل على تكرار اللفظ في الحديث أو الباب أو الصفحة.

- **أهمية المعجم**

١- هناك ملاحظات على الكتاب، لكنها لا تلغي فوائده الكبيرة والعديدة ومنها :

أ- المساعدة على تخريج الحديث في تسعة مصادر مهمة للحديث.

ب- توفير الكثير من الوقت على الباحث.

٢- بظهور التخريج باستخدام الحاسوب، قلت أهمية الكتاب عما كان عليه سابقا.

٣- مع أن واضعيه من المستشرقين، قصدوا بتأليفه تسهيل دراستهم الاستشراقية، إلا أن ذلك لا يقدح في مادته العلمية، لأنها فهارس يصعب الدس فيها

ملاحظة على الكتب التي تناولها المُعجم بالفهرسة:

من المعلوم أن المؤلفين رقموا الأبواب في جميع المصادر

المفهرسة ماعدا مسند أحمد، كما رقموا أحاديث صحيح مسلم وموطأ مالك.

كما أشاروا إلى أرقام الأجزاء والصفحات في مسند أحمد.

فما هي الطبعات الموافقة لتلك الترقيمات يا ترى ؟

الجواب: من المعلوم أن المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي قد انضم إلى المستشرقين في إخراج هذا المعجم، وقد عرف أن كثيرا من الكتب المطبوعة يصعب الإهتداء إلى موضع الحديث فيها لأنها غير مرقمة الأبواب أو الأحاديث، لذا قام بإخراج بعض هذه الكتب مرتبة مبوبة مرقمة بما يتناسب وطريقة المعجم المُفهرس، لكن عاجلته المنية ولم يتيسر له إخراج جميع هذه الكتب.

ولا ندري إن كان قد سودها ولم تطبع بعد أو لم يعدها البتة.

فمن الكتب التي أخرجها على ما وصفت :

رقم محمد عبد الباقي كتبه وأحاديثه وذكر أطراف الأحاديث المكررة لكن لم يطبع المتن وحده على هذا الشكل، وإنما طبع مع شرحه فتح الباري للحافظ ابن حجر، بالمطبعة السلفية بالقاهرة، وهي الطبعة التي أشرف على تحقيق الجزء الأول والثاني منها فضيلة الشيخ عبد العزيز ابن عبد الله بن باز – رحمه الله - .

أخرجه في أربعة مجلدات ورقم أحاديثه وأهمل الأحاديث التي تشتمل على الإسناد فقط من الترقيم كما فعل أصحاب المعجم ، وألحق بالكتاب مجلدا خامسا اشتمل على فهارس في غاية الأهمية والفائدة ، وهي فهارس لم يزود بها كتاب من كتب السنة من قبل ، فجزاه الله عن المسلمين خيرا وأجزل مثوبته.

لم يتيسر لمحمد عبد الباقي الاشتغال بهما لكن عليك بالنسبة:

لسنن النسائي بالطبعة التي طبعها مصطفى البابي الحلبي – الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ بمصر فإنها مقاربة وإن لم يكن فيها ترقيم للكتب أوالأبواب ، وهي مطبوعة في ثمانية أجزاء صغيرة ، وطبع مع المتن

(زهر الربي على المجتبى) للسيوطي، مع تعليقات مقتبسة من حاشية السندي .

أو عليك بالطبعة التي حققها عبد الفتاح أبو غدّة، فهي كاملة الترقيم.

وأما سنن أبي داود فعليك بالطبعة التي حققها الشيخ محيي الدين عبد الحميد المطبوعة بمصر ، أو الطبعة التي حققها عزت الدعاس.

(الموطأ) رقم كتبه وأحاديثه ،وخرج أحاديثه وتكلم على بعضها وشرح غريب ألفاظه، وألحق به فهارس مفيدة

(الترمذي)قام بإخراج الجزء الثالث منه ، وقد صدر الكتاب في خمسة أجزاء حقق الأول والثاني الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، وحقق هو الثالث فقط ، وحقق الباقي وهما الرابع والخامس الشيخ إبراهيم عطوة عوض ، وهذه الطبعة بجميع أجزائها توافق مايشير إليه المعجم المفهرس لألفاظ الحديث.

(ابن ماجه) فقد رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه ، بما يطابق المعجم المفهرس ، وأخرجه في حلة قشيبة وألحق به فهارس مفيدة جدا وتكلم على بعض أحاديثه وشرح الغريب فيها . والكتاب مطبوع في مجلدين .

(مسند الدارمي) فقد قام بطبعه وتخريجه وترقيم كتبه وأبوابه وأحاديثه السيد عبد الله هاشم يماني المدني ، وطبعه لدى شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة سنة ١٣٨٦-١٩٦٦م.

(احمد ابن حنبل)

أرقام الأجزاء والصفحات التي يشير إليها أصحاب المعجم هي أرقام المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٣هـ وقد صورت هذه الطبعة سنة ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م دار صادر والمكتب الإسلامي ببيروت والطبعة في ستة مجلدات.

وقد ألحق مصنفو هذا المعجم به فهارس للأماكن والأعلام ، وأشاروا الى ذلك أثناء الكلام على بعض الألفاظ ، لكن هذه الفهارس لم تطبع مع الكتاب ، ولا أعلم أنها طبعت.

المحاضرة التاسعة
طرق التخريج

الطريقة الثالثة: التخريج عن طريق: معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء من متن الحديث:

معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء من متن الحديث

يستعان في هذه الطريقة بكتاب:

«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» .

والكلام عن هذا الكتاب هو موضوع هذه المحاضرة.

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»

وفيه:١- محتوى هذا الكتاب.٢- مؤلفوه.

٣- وصف الكتاب.٤- ترتيب الكتاب.

٥- رموز الكتاب وطريقة الدلالة على موضع الحديث.

٦- مثال. ٧- تنبيهات. ٨- مثال تطبيقي. ٩- عيوب الكتاب.

١٠- ملاحظاتٌ على الكتب التي تناولها المعجم بالفهرسة

١- محتوى هذا الكتاب:

هو معجم لتسعة مصادر في السنة النبوية، وهي:

الكتب الستة " صحيح البخاري ،صحيح مسلم، سنن أبي داود، سنن الترمذي ، سنن النسائي ، سنن ابن ماجه" ، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وسنن الدارمي .

٢- مؤلفوه: رَتّب هذا المعجمَ ونظّمه لفيفٌ من المستشرقين،

ونشره أحدهم، وهو الدكتور أرندجان وِينسِنك أستاذ العربية بجامعة ليدن، وذلك بمطبعة برايل بمدينة ليدن بهولندا.

وشاركهم في إخراجه ونشره محمد فؤاد عبد الباقي.

وقام هذا المشروع بمساعدات مالية من المجامع العلمية البريطانية، والدنمركية، والسويدية، والهولندية، وغيرها.

٣- وصف الكتاب: يتألف هذا المعجم من سبعة مجلدات ضخمة،

طبع الأول منها عام ١٩٣٦ للميلاد، وطبع المجلد الأخير -وهو السابع- عام ١٩٦٩ للميلاد.

ثم إن القائمين عليه عملوا -بعد ذلك- مجلدًا ثامنًا للفهارس،وكان بين صدور هذا الفهرس وصدور المجلد الأول أكثر من ٥٠ سنة.

ولم تطبع مع الكتاب مقدمة، تبين فيها طريقة ترتيب الكتاب وتنظيمه، مع أن الكتاب بحاجة ماسّة إليها.

إلا أنه طُبع في أول المجلد السابع بعضُ التنبيهات، والإشارات، وبيان نظام ترتيب الألفاظ، وموادها فيه، مع دليل للمراجعة.

٤- ترتيب الكتاب:

أ- ترتيب مواد المعجم تقارب طريقة ترتيب المعاجم اللغوية بشكل عام،

ب- لكن ليس للأحرف وما شابهها، ولا لأسماء الأعلام، ولا للأفعال التي يكثر ورودها - كَـ: "قَالَ"، و"جاء" ، وما تصرف منها - ذِكْرٌ فيه.

ج- كيفية ترتيب المواد فيه:

أولًا: الأفعال: الماضي، المضارع، الأمر، اسم الفاعل، اسم المفعول، وتذكر الصيغ التالية لكل ضمير:

١- صيغ الأفعال المبنية للمعلوم.٢- صيغ الأفعال المبنية للمجهول .

ثانيًا: أسماء المعاني:١- الاسم المرفوع . ٢- الاسم المجرور .٣- الاسم المنصوب.

(ثم يُذكر المثنى كذلك ، ثم الجمع كذلك)

ثالثًا: المشتقات:

١- المشتقات دون إضافة الحروف الساكنة.

٢- المشتقات بإضافة الحروف الساكنة.

ويلاحظ أن التطابق الحرفي يكون بين النص والمرجع المشار إليه أولًا.

٥- رموز الكتاب وطريقة الدلالة على موضع الحديث:

- رموز الكتاب:(* *) النجم المزدوج يدل على تكرر اللفظ في الحديث المنقول أو في الباب أو في الصفحة.

(خ): رمز للبخاري في «صحيحه». (م): رمز لمسلم في «صحيحه».

(ت): رمز للترمذي في «سننه». (د): رمز لأبي داود في «سننه».

(ن): رمز للنسائي في «سننه».(جه): رمز لابن ماجه في «سننه».

(ط): رمز لمالك في «الموطأ» (حم):رمز لأحمد بن حنبل في «مسنده».

(دي): رمز للدارمي في «مسنده».وقد وضعت هذه الرموز، وما تدل عليه في أسفل كل صفحتين من المعجم؛ تسهيلا على المراجع ليكون على ذكر منها دائما.

- طريقة الدلالة على موضع الحديث:

طريقة الدلالة على موضع الحديث في الكتب التسعة المذكورة:

١- كتابة رمز الكتاب المذكور آنفًا.

٢- كتابة اسم الكتاب الموجود فيه ذلك الحديث؛ كقوله: «أدب» إلا في «مسند أحمد» ؛ لأنه مرتب على المسانيد

٣- الإشارة إلى رقم الباب داخل ذلك الكتاب بكتابة الرقم؛ مثل ١٥ ،

وذلك فيما عدا «صحيح مسلم» و «موطأ مالك»؛ فإن الرقم يشير إلى رقم الحديث المتسلسل من أول ذلك الكتاب.

٤- «مسند أحمد» يُشار إلى موضع الحديث فيه بكتابة رقم كبير، ورقم صغير؛ فالرقم الكبير يشير إلى الجزء، والرقم الصغير يشير إلى الصفحة من ذلك الجزء.

- مثال: مأخوذ عن كل كتاب من الكتب التسعة:

- (ت) أدب (١٥) =

الباب الخامس عشر من كتاب الأدب في صحيح الترمذي.

- (جه) تجارات (٣١) =

الباب الحادي والثلاثون من كتاب التجارات في سنن ابن ماجه.

- (حم) (٤ ١٧٥) = صفحة (١٧٥) من الجزء الرابع لمسند ابن حنبل.

- (خ) شركة (٣، ١٦) =

الباب الثالث والسادس عشر من كتاب الشركة في صحيح البخاري.

- (د) طهارة (٧٢) =

الباب الثاني والسبعون من كتاب الطهارة في سنن أبي داود.

- (دي) صلاة (٧٩) =

الباب التاسع والسبعون من كتاب الصلاة في مسند الدارمي.

- (ط) صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٣) = الحديث رقم (٣) من صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في موطأ مالك.

- (م) فضائل الصحابة رضي الله عنهم (١٦٥) =

الحديث رقم (١٦٥) من كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم في صحيح مسلم.

- (ن) صيام (٧٨) = الباب الثامن والسبعون من كتاب الصيام في سنن النسائي.

٧- تنبيهات:

ذكر في أول المجلد السابع بعض التنبيهات، والاصطلاحات، وهذا نصَّها:

أولا: أوردنا الفعل، ثم الاسم لكل مادة بمراعاة الترتيب حسَب تسلسل الاشتقاق، وتنوع المعنى طبقا لما هو مقرر في علميْ الصرف والنحو.

ثانيا: أوردنا الحديث وأتبعناه بالمكان الذي يوجد فيه لفظه، والأماكن الأخرى باعتبار المعنى فقط.

قد يوجد تفاوت بين أرقام الأبواب، والأحاديث المضبوطة في هذا الكتاب، وبين الترتيب الموجود في بعض النصوص المطبوعة.

ولم يؤخذ من «الموطأ» سوى الحديث وحده دون ما ذهب إليه مالك وغيره من أهل الأثر والفقه.

ولم يؤخذ من «صحيح مسلم» ما كان إسنادا فقط.

٨- مثال تطبيقي:وهو حديث: « ثَلاَثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ أَنْ يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، و َأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لاَ يُحِبُّهُ إِلاَّ لِه، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ».

صفحة | ٤٧

- هذا لفظ البخاري،

- وعدد كلمات هذا الحديث أربع وثلاثون كلمة بما فيها الحروف،

- وعند مراجعة جميع كلماته ظهرت النتائج التالية:

أولا: ذُكرت مواضع الحديث في اثنتي عشرة كلمة من كلماته.

ثانيا: أُحيل على مواد أخرى في كلمتين من كلماته.

ثالثا: لم يذكر الحديث -أبدًا- في عشرين كلمة من كلماته؛

لعدم وجود تلك المواد؛ إما لأن كلماتها حروف أو ما شابهها، أو لأنها أفعال أو كلمات يكثر ترددها.

ونلاحظ فيما سبق ما يلي:

١- أنه يبدأ -أحيانا- بذكر البخاري، ويبدأ -أحيانا- بذكر غيره؛

وذلك حسب اللفظ الذي أورده حتى يطابق أول مصدر يذكره،

ثم يذكر باقي المصادر التي لا يشترط فيها المطابقة باللفظ إنما يكفي المطابقة بالمعنى ؛ كما سبق.

٢- أنه يشير في بعض كلمات الحديث إلى مصادر قد لا يشير إليها في بعض الكلمات الأخرى،

ومَرَدُّ ذلك إلى الجملة التي يأتي بها في "المعجم" من هذا الحديث؛ فقد تكون في إحدى المصادر دون الأخرى.

٨- تقويم الكتاب: الكتاب جيد في بابه، وإن لم يبلغ درجة الكمال؛ فإن الملاحظات التي يمكن ملاحظتها عليه تغتفر بجانب الفوائد الكبيرة التي يستفيدها المراجع.

هذا الكتاب حين ظهر، وصار له وجود في المجامع العلمية، وفي الجامعات، وفي معاهد التدريس خاصة في أقسام الحديث، وفي أقسام السنة كان هو المعوّل عليه؛ لكونه أكبر مرجع يحيل على تسعة كتب من كتب السنة.

ثم إن موضوع الكتاب موضوعُ فهرسة ألفاظٍ لأحاديثَ محصورةٍ معروفة؛ فلا مجال فيه للدس، أو الغمز؛ كالموضوعات الفكرية، أو الاستنتاجية.

فلا حرج من الاستفادة من هذا الكتاب، وإن سبق إلى ترتيبه جماعةٌ غير مسلمين؛ لحاجتهم الماسة إلى تلك الفهرسة في دراساتهم الاستشراقية،

ولم يقصدوا بتصنيفه أن يقدِّموا خدمة للمسلمين -والله أعلم-؛

بقرينة أنهم لم يطبعوا من الكتاب هذا مع ضخامته وكثرة تكاليفه وحاجة الناس إليه سوى ٥٠٠ نسخة.

٩- عيوب الكتاب:تتمثل أبرز عيب في هذا الكتاب في كثرة الإحالات فيه:فكثيرًا ما يحيل المعجم عند ذكره مادةً من المواد إلى النظر في مواد أخرى؛ ليتم استيفاء ما قد يطلبه المراجع من الأحاديث التي فيها كلمة من هذه المادة نفسها.

وهذا ما دعا كثيرًا من المراجعين فيه أن يقولوا إن فيه نقصًا كبيرًا، وإنه لم يُفَهْرِسْ كثيرًا من ألفاظ الأحاديث الموجودة في الكتب التي التزم فهرسة ألفاظها.

والحقيقة أن هذه الإحالات -لاسيما مع كثرتها- تُتْعِب المراجع وتربكه، وتأخذ من وقته كثيرًا -في بعض الأحيان-، وربما يَمَلّ ويترك المراجعة، ولا يصل إلى مطلوبه؛ لأن بعض الإحالات طويلة جدا.

فربما أحال المراجع إلى ما يزيد على خمسين مادة؛

كما فعل -مثلاً- في مادة "قاتل"؛ فقد أحال المراجع إلى مراجعة ثمانية وستين مادة.

فهذا من الأشياء الشديدة جدا التي وقع فيها هذا الكتاب.

١٠- ملاحظاتٌ على الكتب التي تناولها المعجم بالفهرسة:

من المعلوم أن المؤلفين رقموا الأبواب في جميع المصادر المفهرسة ما عدا مسند أحمد، كما رقموا أحاديث صحيح مسلم، وموطأ مالك، كما أشاروا إلى أرقام الأجزاء والصفحات في مسند أحمد،فما هي الطبعات الموافقة لتلك الترقيمات يا ترى؟!

من المعلوم أن الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي قد انضمَّ إلى المستشرقين في إخراج هذا المعجم، وقد عرف أن كثيرا من الكتب المطبوعة يصعب الاهتداء إلى موضع الحديث فيها؛ لأنها غير مرقمة الأبواب أو الأحاديث؛

لذلك قام بإخراج بعض هذه الكتب مُرتبة مُبوّبة مُرقّمة مما يتناسب وطريقةَ المعجم لكن عاجلته المنية ولم يتيسر له إخراج جميع هذه الكتب.

فالشيخ محمد فؤاد عبد الباقي- رحمه الله- له منَّةٌ في أعناق المشتغلين بعلم الحديث من جهة خدمته، وفهرسته لكثير من كتب السنة.

وقد وضع فهارس لموطأ مالك، وصحيح مسلم، وغيرها من الكتب بما يتناسب مع الإحالات الموجودة في المعجم المفهرس؛

فمعظم الطبعات هي طبعة فؤاد عبد الباقي؛ طبعة صحيح مسلم، و«سنن ابن ماجه» ، و«موطأ مالك»، وغيرها.

وشارك في إخراج نسخة الشيخ أحمد شاكر من «سنن الترمذي» الذي توفيَ -رحمه الله- ولم يتمها؛ فأكلمها الشيخ إبراهيم عطوة، وأكملها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.

فالترقيم والفهارسُ الموجودة في هذه الكتب متطابقةٌ تمام التطابق مع ما هو موجود من الإحالات في "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي".

المحاضرة العاشرة
التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث (١)

التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث

١- متى يلجأ إلى هذه الطريقة؟

أ- من لديه الذوق العلمي الذي يمكنه من تحديد موضوع الحديث ، أو موضوع من موضوعاته إن كان الحديث يتعلق بأكثر من موضوع.

ب- من عنده الاطلاع الواسع، وكثرة الممارسة لمصنفات الحديث.

تنبيه:لا يقوى على هذا كل شخص.

ومع ذلك لابد أن يسلك الباحث هذه الطريقة عند الحاجة إليها ، وعدم وجود طريقة أخرى أسهل منها.

٢- بماذا يستعان في هذه الطريقة؟

- بالمصنفات الحديثية المرتبة على الأبواب والموضوعات.

- وهي كثيرة جدًا.

- ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام ،وهي:

القسم الأول: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين:وهي أنواع

وأشهر هذه الأنواع هي:

١- الجوامع.٢- المستخرجات على الجوامع.٣- المستدركات على الجوامع.٤- المجاميع.

٥- الزوائد.٦- كتاب «مفتاح كنوز السنة».

القسم الثاني: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين:

وهي أنواع ،

وأشهر هذه الأنواع هي:

١- السنن. ٢- المصنّفات. ٣- الموطآت.٤- المستخرجات على السنن.

القسم الثالث: المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين ، أو جانب من جوانبه وهي أنواع :

وأشهر هذه الأنواع هي:

١- الأجزاء.

٢- الترغيب والترهيب.٣- الزهد والفضائل والآداب والأخلاق.

٤- الأحكام. ٥- موضوعات خاصة.

٦- كتب الفنون الأخرى.٧- كتب التخريج.

٨- الشروح الحديثية والتعليقات عليها.

القسم الأول

المصنفات التى شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين

هذا النوع من المصنفات الحديثية التي جمعها أصحابها ورتبوها على الأبواب قد شملت أبوابها جميعَ أبواب الدين.

فترى فيها أبواب الإيمان، وأبواب الطهارة، وأبواب العبادات والمعاملات، والأنكحة، والتاريخ والسير، والمناقب، والتفسير، والآداب، والمواعظ، وأخبار يوم القيامة، وصفات الجنة والنار، وأخبار الفتن والملاحم، وأشراط الساعة، وغير ذلك.

هذا النوع من المصنفات ليس ترتيبه على ترتيب أبواب الفقه فقط.

هي استوعبت أبواب الفقه، ثم زادت على ذلك أشياء من أبواب الدين ، وهي: الأخلاق، والعقائد، والسير، وفضائل الأنبياء، ومناقب الصحابة، والتفسير، وغير ذلك من أبواب الدين.

وقد تعددت أسماء هذا القسم من المصنفات.

وأشهرها - كما سبق - ما يلي:

١- الجوامع.٢- المستخرجات على الجوامع.٣- المستدركات على الجوامع٤- المجاميع.٥- الزوائد.

٦- كتاب «مفتاح كنوز السنة».وسنذكر نبذة عن كل تسمية من هذه المسميات، وطريقة كل منها.

(١) الجوامع جمع : جامع.

والجامع في اصطلاح المحدثين : كل كتاب حديثي يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها ؛ من العقائد ، والأحكام ، والرقاق ، وآداب الأكل والشرب ، والسفر والمقام ، وما يتعلق بالتفسير ، والتاريخ ، والسير ، والفتن ، والمناقب والمثالب، وغير ذلك.

وأشهر الجوامع هي:الجامع الصحيح للبخاري، الجامع الصحيح لمسلم، جامع عبد الرزاق، جامع الثوريّ، جامع ابن عيينة، جامع معمر، جامع الترمذي، وغيرها.

- «الجامع الصحيح» للبخاري:

- الاسم الكامل لهذا الكتاب الذي سماه به مؤلفه هو:

"الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه".

وقد رتبه مؤلفه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري على الأبواب

مُفتتحًا إيَّاه بكتاب بدء الوحى ثم كتاب الإيمان ،

ثم سرد كتب العلم والطهارة وغيرها ،

حتى انتهى بكتاب التوحيد.

- ومجموع تلك الكتب ٩٧ كتابًا ،كل كتاب منها مُجَزَّءٌ إلى أبواب ،

وتحت كل باب عدد من الأحاديث.

مثال من صحيح البخاري: بَابُ رَفْعِ العِلْمِ وَظُهُورِ الجَهْلِ

حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يُرْفَعَ العِلْمُ وَيَثْبُتَ الجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الخَمْرُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَا "

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَأُحَدِّثَنَّكُمْ حَدِيثًا لاَ يُحَدِّثُكُمْ أَحَدٌ بَعْدِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يَقِلَّ العِلْمُ، وَيَظْهَرَ الجَهْلُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَا، وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ، حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً القَيِّمُ الوَاحِدُ "

(٢) المستخرجات على الجوامع معنى المستخرج:

المستخرجات جمع مستخرج.

والمستخرج عند المحدثين :

هو أن يأتي المصنف المستخرِج إلى كتاب من كتب الحديث ، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه ،

من غير طريق صاحب الكتاب ،

فيجتمع معه في شيخه ،

أو مَن فوقه ، ولو في الصحابي.

- وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة

- وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندًا يرتضيه،

وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب.

- موافقة المستخرج للكتاب المخرج عليه في الترتيب والتبويب:

بما أن المستخرج يتفق مع الكتاب المخرج عليه في الترتيب والأبواب ؛

لذا فإن موضوع المستخرجات على الجوامع هو موضوع الجوامع ذاتها من حيث الترتيب وعدد الكتب والأبواب

وبالتالي فإن طريق المراجعة فيها هي طريقة المراجعة والبحث في الجوامع عينها.

تنبيه :لكن ينبغي التنبه إلى أن المستخرجات على غير الجوامع

(كالمستخرجات على كتب السنن أو غيرها ؛ وذلك مثل مستخرج قاسم بن أصبغ على سنن أبي داود ، ومستخرج أبي نُعيم الأصفهاني على كتاب التوحيد لابن خزيمة)

ليست كالمستخرجات على الجوامع ،

وإنما هي مثل الكتب المخرجة عليها من أنواع المصنفات الأخرى

عدد المستخرجات على الصحيحين :

هناك مستخرجات كثيرة على عدد من أنواع المصنفات الحديثية،

لكن المستخرجات على الصحيحين معًا أو على أحدهما كان لها النصيب الأكبر من تلك المستخرجات.

فقد زاد عدد المستخرجات على كلٍّ من الصحيحين على عشرة مستخرجات.

وهذا لمزيد العناية من علماء الحديث بالصحيحين.

ومن هذه المستخرجات: المستخرجات على البخاري :

١- مستخرج الإسماعيلي المتوفى سنة ٣٧١ هـ ،

٢- مستخرج الغطريفي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ،

٣- مستخرج ابن أبي ذهل المتوفى سنة ٣٧٨ هـ .

- المستخرجات على مسلم :

١- مستخرج أبي عوانة الإسفراييني المتوفى سنة ٣١٠ هـ ،

٢- مستخرج الحيري المتوفى سنة ٣١١ هـ ،

٣- مستخرج أبي حامد الهروي المتوفى سنة ٣٥٥ هـ .

- المستخرجات عليهما معًا :

١- مستخرج أبي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠ هـ ،

٢- مستخرج ابن الأخرم المتوفى سنة ٣٤٤ هـ ،

٣- مستخرج أبي بكر البرقاني المتوفى سنة هـ .

مثال من مستخرج أبي عوانة :

بَابٌ: إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلاَةِ.

حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلاَةِ».

(٣) المستدركات على الجوامع

المستدركات جمع مستدرك،

والمستدرك هو كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه.

مثل: المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم المتوفى سنة ٤٠٥ للهجرة.

- مستدرك الحاكم : ترتيبه :

رتب الحاكم مستدركه على الأبواب، واتبع في ذلك أصل الترتيب الذي اتبعه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

- أنواع الأحاديث فيه :ذكر الحاكم في هذا المستدرك ثلاثة أنواع من الأحاديث وهي:

أولا: الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما ولم يخرجاها

ثانيا: الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرطهما أو شرط واحد منهما وهي التي يعبر عنها بأنها صحيحة الإسناد.

ثالثا: وذكر أحاديث لم تصح عنده لكنه نبه عليها.

- تساهل الحاكم والموقف من تصحيحاته :

الحاكم متساهل في تصحيح الأحاديث؛

فينبغي التريث في اعتماد تصحيحه ، والبحث.

ولكن الحافظ الذهبي تتبعه فأقره هو على تصحيح بعضها، وخالفه في البعض الآخر.

لكن الذهبي سكت على أشياء منها ؛ فهذه تحتاج إلى تتبع وبحث .

بل حتى التي وافقه الذهبي على تصحيحها أيضا في بعضها نظر، عند كثير من أهل العلم المهتمين بالنقد الحديثي.

مثال من المستدرك للحاكم : كِتَابُ الْأَدَبِ

حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأُمَوِيُّ، ثَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْقَزَّازُ، ثَنَا عَامِرُ بْنُ صَالِحِ بْنِ رُسْتُمٍ الْخَزَّازُ، ثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا نَحَلَ وَالِدٌ وَلَدَهُ أَفْضَلَ مِنْ أَدَبٍ حَسَنٍ» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ "

أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عِيسَى السَّبِيعِيُّ، بِالْكُوفَةِ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمٍ الْغِفَارِيُّ، ثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا نَاصِحٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَاللَّهِ لَأَنْ يُؤَدِّبَ أَحَدُكُمْ وَلَدَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَتَصَدَّقَ كُلَّ يَوْمٍ بِنِصْفِ صَاعٍ»

(٤) المجاميع المقصود بالمجاميع :المجاميع جمع مجمع،

والمقصود بالمجمع عند المحدثين : كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث عدة مصنفات ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها فيه.

- أمثلة:هناك كتب كثيرة جمعت بين عدد من المصنفات الحديثية ،

وأشهر هذه الكتب هي:

١- "الجمع بين الصحيحين" : للصاغاني الحسن بن محمد، المتوفى سنة ٦٥٠ هـ ،

وهو المسمى: "مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية".

٢- "الجمع بين الصحيحين" : للحميدي أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الفتوح المتوفى سنة ٤٨٨ هـ .

٣- "الجمع بين الأصول الستة" لرزين بن معاوية الأندلسي المتوفى سنة ٥٣٥ هـ ،

وهو المسمى بـ "التجريد للصحاح والسنن".

٤- "جامع الأصول من أحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-" : لابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .

٥- "جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد" : لمحمد بن محمد بن سليمان المغربي المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ .

وقد اشتمل هذا الكتاب على أحاديث أربعة عشر مُصنفا حديثيا، وهي: الصحيحان، والموطأ، والسنن الأربعة، ومسند الدارمي، ومسند أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة.

فهذه المصنفات وأمثالها مرتبة على الأبواب كترتيب الجوامع،

وبإمكان المراجع فيها أن يحدد موضوع الحديث الذي معه ،

ثم ينظر في ذلك الموضوع من هذه الكتب ؛ حتى يعثر عليه.

(٥) الزوائد

- المقصود بكتب الزوائد عند المحدثين:

المصنفات التي يجمع فيها مؤلفوها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى.

أمثلة لكتب الزوائد:

١- «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» : للبوصيري أحمد بن محمد (ت٨٤٠هـ).

ويشتمل على زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة الأصول.

٢- «فوائد المنتقي لزوائد البيهقي» : للبوصيري أيضاً.

٣- «إتحاف المَهَرَة الخَيرَة بزوائد المسانيد العشرة» : للبوصيري أيضاً.

وهي زوائد : (مسند أبي يعلى الموصلي - ومسند الحميدي - ومسدد مسدَّد بن مسَرهد - ومسند محمد بن يحيى العدني - ومسند إسحاق بن راهويه - و مسند أبي بكر بن أبي شيبة - ومسند أحمد بن منيع - ومسند عبد بن حميد - ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة - ومسند أبي يعلى الموصلي) على الكتب الستة.

٤- «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» : للحافظ ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

وهي زوائد المسانيد العشرة السابقة ماعدا أبي يعلى الموصلي ومسند إسحاق بن راهويه ، على الكتب الستة و«مسند أحمد».

إلا أنه تتبع ما فات الهيثمي في «مجمع الزوائد» من زوائد أبي يعلى ، كما ذكر زوائد نصف «مسند إسحاق بن راهويه» الذي استطاع الحصول عليه٥- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» : للحافظ الهيثمي علي بن أبي بكر (ت٨٠٧هـ).

وهو كتاب جمع الأحاديث الزوائد في (مسند أحمد - ومسند البزار - ومسند أبي يعلى الموصلي - ومعاجم الطبراني الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير) على الكتب الستة.

مثال من مجمع الزوائد: بَابٌ فِي الْمُسْتَبَّيْنِ

١٣٠٢٢ - عَنْ عِيَاضِ بْنِ حَمَّادٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِثْمُ الْمُسْتَبَّيْنِ مَا قَالَا عَلَى الْبَادِئِ مِنْهُمَا، مَا لَمْ يَعْتَدِ الْمَظْلُومُ، وَالْمُسْتَبَّانِ شَيْطَانَانِ يَتَكَاذَبَانِ وَيَتَهَاتَرَانِ» ".

١٣٠٢٣ - وَفِي رِوَايَةٍ «عَنْ عِيَاضٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ مِنْ قَوْمِي يَسُبُّنِي، وَهُوَ دُونِي، عَلَيَّ بَأْسٌ أَنْ أَنْتَصِرَ مِنْهُ»؟ فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْبَزَّارُ، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ، وَرِجَالُ أَحْمَدَ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

المحاضرة الحادية عشرة
التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث (٢)

التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث

١- متى يلجأ إلى هذه الطريقة؟

٢- بماذا يستعان في هذه الطريقة؟

- بالمصنفات الحديثية المرتبة على الأبواب والموضوعات.

- ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام ، وهي:

القسم الأول: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين.

القسم الثاني: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين

وأشهر هذه الأنواع هي:

١- الجوامع.٢- المستخرجات على الجوامع.٣- المستدركات على الجوامع.٤- المجاميع٥- الزوائد..

(٦) كتاب «مفتاح كنوز السنة»

١- محتوى الكتاب: هو : فهرس لأحاديث أربعة عشر (١٤) كتاباً من مصادر الحديث ، مرتبة على الموضوعات.

٢- مؤلفه: البروفسور فنسنك (ت١٩٣٩م).

٣- ترجمه إلى العربية: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

٤- تم نشره باللغة العربية عام (١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م).

٥- الكتب التي فهرس أحاديثها هي ما يلي:

١- صحيح البخاري. ٢- صحيح مسلم.

٣- سنن أبي داود. ٤- جامع الترمذي.

٥- سنن النسائي. ٦- سنن ابن ماجه.

٧- موطأ مالك. ٨- مسند أحمد.

٩- مسند أبي داود الطيالسي. ١٠- سنن الدارمي.

١١- مسند زيد بن علي. ١٢- سيرة ابن هشام.

١٣- مغازي الواقدي. ١٤- طبقات ابن سعد.

تنبيه:

لم يؤخذ من «الموطأ» سوى الحديث وحده، دون ما ذهب إليه مالك وغيره من أهل الأثر والفقه.

ولم يؤخذ من «صحيح مسلم» ما كان إسنادًا فقط.

٦- مدة تأليفه وترجمته:

مكث المؤلف في تأليفه عشر سنين،

ومكث المترجم في ترجمته أربع سنوات.

٧- طريقة ترتيبه:

أ- رتبه على الموضوعات، بحيث تشمل: المعاني، والمسائل العلمية، والأعلام التاريخية، والأحداث، والأماكن، ونحو ذلك.

ب- ثم رتب عناوين هذه الموضوعات على حروف المعجم.

ج- ثم قسم كل معنى أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بها.

د- ثم جمع ما يتعلق بكل مسألة من الأحاديث والآثار الواردة في هذا الكتب

تنبيهان:الأول:

الموضوعات التي يشملها الكتاب هي:

١- المسائل: كالتوبة، والدعاء، والزكاة، والشهداء، والصلاة، والطهارة٠٠٠ إلخ.

٢- الأشخاص: كأبي بكر، وداود، وعمر بن الخطاب، وعيسى، ومحمد ٠٠٠ إلخ.

٣- الأحداث: كأحد، وبدر، والساعة، وصِفِّين ٠٠٠ إلخ.

٤- الأماكن: كالحجر الأسود، ودمشق، والصراط، والصُّفة ٠٠٠ إلخ

الثاني:

يلاحظ أنه اعتمد في ترتيب عناوين هذه الموضوعات على حروف المعجم: على هيئة الكلمات، وليس على أصلها المجرد؛

لذلك فإنه -على سبيل المثال - :

وضع كلمة (الأعمال) في حرف الألف، لا في حرف العين،

و(التوحيد) في حرف التاء لا في حرف الواو،

و(الأقضية) في حرف الألف، لا في حرف القاف،

و(التسبيح) في حرف التاء، لا في حرف السين،

و(أبو بكر) في حرف الألف، وهكذا،

مع إهمال (ال) التعريف فقط.

٨- طريقة الدلالة على مواضع الأحاديث في الكتب الأربعة عشر التي جمع الكتاب أحاديثها هي كما يلي:

أ- يذكر رقم الكتاب ورقم الباب في كل من:

صحيح البخاري، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي،

وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وسنن الدارمي.

ب- يذكر رقم الكتاب ورقم الحديث في كل من:

صحيح مسلم، وموطأ مالك.

ج- يذكر رقم الحديث فقط في كل من:

مسند زيد بن علي، ومسند أبي داود الطيالسي.

د- يذكر رقم الجزء والصفحة في:

مسند أحمد.

هـ- يذكر رقم الجزء والقسم والصفحة في:طبقات ابن سعد.

و- يذكر رقم الصفحة فقط في:

سيرة ابن هشام، ومغازي الواقدي.

٩- رموز الكتاب:

أ- رموز أصحاب المصنفات التي نقل منها الكتاب:

١- (بخ) = صحيح البخاري.

٢- (مس) = صحيح مسلم.

٣- (بد) = سنن أبي داود.٤- (تر) = جامع الترمذي.

٥- (نس) = سنن النسائي.٦- (مج) = سنن ابن ماجه.

٧- (ما) = موطأ مالك.٨- (حم) = مسند أحمد.

٩- (ط) = مسند أبي داود الطيالسي.١٠- (مي) = سنن الدارمي.

١١- (ز) = مسند زيد بن علي.١٢- (هش) = سيرة ابن هشام.

١٣- (قد) = مغازي الواقدي.١٤- (عد) = طبقات ابن سعد.

ب- رموز أخرى استعملها الكتاب:

١٥- (ك) = كتاب.١٦- (ب) = باب.١٧- (ح) = حديث.

١٨- (ص) = صفحة.١٩- (ج) = جزء.٢٠- (ق) = قسم.

٢١- (قا) = قابل ما قبلها بما بعدها.

٢٢- (م م م) = فوق العدد من جهة اليسار تدل على أن الحديث مكرر مرات.

٢٣- الرقم الصغير فوق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث مكرر بقدره في الصفحة أو في الباب.

١٠- نموذج من الكتاب:

جاء في مادة: (الأصابع) عنوان: (الإشارة بالإصبع في الصلاة)، ثم جاء تحت هذا العنوان ما يلي:١- مس: ك ١٥ ح ١٤٧ =

صحيح مسلم، كتاب الحج، حديث رقم (١٤٧).

٢- بد: ك ١١ ب ٥٦ =

سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب (٥٦).

٣- تر: ك ٤٥ ب ١٠٤ =

سنن الترمذي، كتاب الدعوات، باب (١٠٤).

٤- نس: ك ١٢ ب ٧٩ ، وك ١٣ ب ٣٠ و٣٦- ٣٩ =

سنن النسائي، كتاب التطبيق، باب (٧٩)، وكتاب السهو، باب ٣٠ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩.

- مج: ك ٥ ب ٢٧ = سنن ابن ماجه، كتاب الإقامة، باب (٢٧)

٦- مي: ك ٢ب٨٣ و٩٢ =

سنن الدارمي، كتاب الوضوء، باب (٨٣) وباب (٩٢).

٧- حم. أول ص ٣٣٩ ، ثان ص ١١٩، ثالث ص ٤٧٠ ، رابع ص ٣١٦ و ٣١٨ و٣١٩ ، خامس ص ٢٩٧ =

مسند أحمد في هذه الأجزاء الخمسة بأرقام الصفحات المذكورة.

٨- ط: ح ٧٨٥ =

مسند الطيالسي، حديث رقم (٧٨٥).

١١- معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام الموجودة في الكتاب:

عمل المترجم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي مفتاحًا للكتاب في أوله.

وذلك بذكر:

أ- أسماء الكتب الموجودة في: الكتب الستة، وسنن الدارمي، وموطأ مالك،

مع ذكر رقم كل كتاب بجانبه، مع بيان عدد أبواب كل كتاب منها.

ب- أسماء الكتب الموجودة في: صحيح مسلم، وموطأ مالك،

مع بيان عدد أحاديث كل كتاب منها.

فإذا أردنا معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام الموجودة في الكتاب – كما في النموذج السابق – فعلينا بالعودة إلى هذا المفتاح.

١٢- الطبعات التي اعتمدها المؤلف في الكتب الأربعة عشر هي:

١- صحيح البخاري: طبعة ليدن سنة (١٨٦٢- ١٨٦٨م) و(١٩٠٧- ١٩٠٨م).

٢- صحيح مسلم: طبعة بولاق سنة (١٢٩٠هـ).

٣- سنن أبي داود: طبعة القاهرة سنة (١٢٨٠هـ).

٤- جامع الترمذي: طبعة بولاق سنة (١٢٩٢هـ).

٥- سنن النسائي: طبعة القاهرة سنة (١٣١٢هـ).

٦- سنن ابن ماجه: طبعة القاهرة سنة (١٣١٣هـ).

٧- سنن الدارمي: طبعة دهلي سنة (١٣٣٧هـ).

٨- موطأ مالك: طبعة القاهرة سنة (١٢٧٩هـ).

٩- مسند أحمد: طبعة القاهرة سنة (١٣١٣هـ).

١٠- مسند الطيالسي: طبعة حيدر آباد سنة (١٣٢١هـ).

١١- مسند زيد بن علي: طبعة ميلانو سنة (١٩١٩م).

١٢- طبقات ابن سعد: طبعة ليدن سنة (١٩٠٤- ١٩٠٨م).

١٣- سيرة ابن هشام: طبعة غوتنغن سنة (١٨٥٩- ١٨٦٠م).

١٤- مغازي الواقدي: طبعة برلين سنة (١٨٨٢م).

وهذه الطبعات تكاد تكون في حكم المفقودة الآن.

لكن من المعلوم أن الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي قد ترجم هذا الكتاب ، كما قد انضمَّ إلى المستشرقين في إخراج «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث»،

وقد عرف - رحمه الله - أن كثيرا من الطبعات السابقة لا تكاد توجد، كما انه في الطبعات الأخرى يصعب الاهتداء إلى موضع الحديث فيها؛ لأنها غير مرقمة الأبواب أو الأحاديث؛

لذلك بذا بإخراج هذه الكتب مُرتبة مُبوّبة مُرقّمة مما يتناسب وطريقةَ «مفتاح كنوز السنة» و «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» .

لكن عاجلته المنية، ولم يتيسر له إخراج جميع هذه الكتب.

وقد ذكرنا الكتب التي قام بإخراجها ونشرها، في المحاضرة الثامنة.

١٣- فوائد الكتاب:

هو مفيد جداً، ويدل على الأحاديث الواردة في الموضوع المراد بحثه؛ بغض النظر عن ألفاظ الأحاديث.

وقد ذلل المؤلف بكتابه هذا صعوبات كثيرة، كانت تعترض سبيل المتطلبين للأحاديث، والمعتنين بجمع شتاتها في المسألة الواحدة؛ مما أقر عيون الباحثين في العلوم الشرعية عامة، وعلم الحديث خاصة، وهو الأمر الذي حمل عالمين جليلين من علماء الأمة، وهما: الشيخ محمد رشيد رضا والشيخ العلامة المحدث أحمد محمد شاكر، على الثناء على الكتاب، والإشادة بفوائده أهل العلم.

١٤- عيوب الكتاب:

لا يعني ما سبق من فوائد الكتاب أنه يخلو من الضعف والنقص اللذين يلحقان أعمال البشر،

أو أنه سالم من بعض الاعتراضات والانتقادات التي قد تعن لمن خبره، وأطال ممارسته، وعكف على الاشتغال به في تخريج الأحاديث والآثار

<u>وأبرز هذه العيوب:</u> أولا: توعير الطريق أمام الباحث:

وذلك بإطالة سبيل البحث مما قد يضجره،فالباحث عن حديث رفع اليدين في الدعاء – مثلا - ينقدح في ذهنه لأول وهلة، أنه يوجد في الكتاب في مادة «الدعاء»!

لكن الكتاب أعرض عن ذكر حديث رفع اليدين في الدعاء في مادة «الدعاء»! وأحال على مادته «اليدين» المتأخرة.

ثانيا: ذكر مسائل في غير مواضعها التي يظن أن توجد فيها:

مما يشق على المستفيد من الكتاب طريق البحث، فلا مناسبة - مثلا - بين مادة «البيعة» التي تكون للإمام، وبين حديث «إذا بايعت فقل لا خلابة» الذي كان حقا على المفهرس أن يدرجه في مادة البيع، التي هو لها أنسب،

لأن سياق الحديث يدل دلالة قاطعة على ذلك، فعن ابن عمر قال: «كان رجل يخدع عند البيع، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: «إذا بايعت فقل لا خلابة» .

١٥- كيفية ومراحل التخريج بواسطة هذا الكتاب:

إذا أردنا تخريج حديث بواسطة "مفتاح كنوز السنة"،

مثل حديث أنس مرفوعًا: "تسحروا فإن في السحور بركة".

فعلينا اتباع المراحل الآتية:

١- استنباط الموضوع الخاص للحفموضوع حديثنا الخاص – مثلاً – هو "فضل السحور".

٢- تحديد الموضوع العام للحديث الذي يدخل تحته الموضوع المستنبط الخاص:فمثلاً موضوع حديثنا العام هو "الصيام".

٣- ثم البحث في المفتاح عن الموضوع العام:

فسنجد موضوع حديثنا العام "الصيام" فيه في حرف الصاد.

٤- ثم البحث في فقراته المتنوعة عن أقرب فقرة للموضوع الخاص: فسنجد في فقراته نص حديثنا في ص٢٩١-٢٩٢.

ديث:

٥- ثم معرفة عناوين الكتب والأبواب ذوات الأرقام التي ذكرها المفتاح للكتب المرتبة على الأبواب.

نبدأ الآن في تناول القسم الثاني من المصنفات التي يستعان بها في التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث ،وهي :

المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين

هذا النوع من المصنفات يشمل أكثر أبواب الدين،

ولا سيما الموضوعات الفقهية؛ فالغالب على هذه المصنفات أنها مرتبة على الأبواب الفقهية.

ولكن قد تذكر في بعضها ما يتعلق بغير ذلك؛ كالإيمان، والآداب

وهذه المصنفات أنواع ،وأشهر هذه الأنواع هي:

١- السنن.

٢- المصنّفات.

٣- الموطآت.

٤- المستخرجات على السنن.

(١) السنن

أ- تعريف السنن: هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، وتشمل على الأحاديث المرفوعة، دون الموقوفة أو المقطوعة.

ب- أمثلة: كتب السنن كثيرة جدًّا، من أشهرها:

١- سنن أبي داود (ت٢٧٥هـ).

٢- سنن النسائي (ت٣٠٣هـ).

٣- سنن ابن ماجه (ت٢٧٥هـ).

٤- سنن الشافعي (ت٢٠٤هـ).

٥- سنن البيهقي (ت٤٥٨هـ).

٦- سنن الدارقطني (ت٣٨٥هـ).٧- سنن الدارمي (ت٢٥٥هـ)

مثال من سنن ابن ماجة: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغِيبَةِ وَالرَّفَثِ لِلصَّائِمِ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغِيبَةِ وَالرَّفَثِ لِلصَّائِمِ

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ، وَالْجَهْلَ، وَالْعَمَلَ بِهِ، فَلَا حَاجَةَ لِلَّهِ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ»

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رُبَّ صَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ صِيَامِهِ إِلَّا الْجُوعُ، وَرُبَّ قَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ إِلَّا السَّهَرُ»

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ: أَنْبَأَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمِ أَحَدِكُمْ، فَلَا يَرْفُثْ، وَلَا يَجْهَلْ، وَإِنْ جَهِلَ عَلَيْهِ أَحَدٌ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ "

(٢) المصنَّفات

أ- تعريف المصنَّف: هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، والمشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة.

فهو يشتمل على الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين في بعض الحيان.

ب- الفرق بين المصنف والسنن:هو أن المصنف يشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، على حين السنن تشتمل على الأحاديث المرفوعة فقط، ولا تذكر غيرها إلا نادرًا.

ج- أمثلة:

١- المصنف، لابن أبي شيبة الكوفي (ت٢٣٥هـ).

٢- المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ).

٣- المصنف، لبقي بن مخلد القرطبي (ت٢٧٦هـ).

٤- المصنف، لوكيع بن الجراح الكوفي (ت١٩٦هـ).

٥- المصنف، لحماد بن سلمة البصري (ت١٦٧هـ).

مثال من مصنف ابن أبي شيبة :فِي اللَّعِبِ بِالنَّرْدِ وَمَا جَاءَ فِيهِ

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»

حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدَشِيرِ، فَكَأَنَّمَا غَمَسَ يَدَهُ فِي لَحْمِ خِنْزِيرٍ وَدَمِهِ»،

حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: بَلَغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ اللَّعِبِ بِالْكَعْبَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهَا مَيْسِرُ الْأَعَاجِمِ» قَالَ: وَكَانَ قَتَادَةُ يَكْرَهُ اللَّعِبَ بِكُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَكْرَهَ اللَّعِبَ بِالْحَصَى

حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، وَجَرِيرٌ، عَنِ الرُّكَيْنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الضَّرْبِ بِالْكِعَابِ»(٣) الموطآت

أ- تعريف الموطآت:الموطآتجمع موطأ.

والموطأ - في اللغة - كما يقول ابن فارس: (كلمةٌ تدلُّ على تمهيدِ شيءٍ وتسهيله) والموطأ -عند المحدثين - هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة.

ب- سبب التسمية قيل: لأن مؤلفه وطأه للناس،أي: سهله وهيأه لهم.

وقيل في سبب تسمية الإمام مالك كتابه بالموطأ أن ذلك لمواطأة علماء المدينة له فيه ، وموافقتهم عليه

قال مالك: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء

المدينة فكلهم واطأني عليه ، فسمّيته: الموطأ

ج- أمثلة:

١- الموطأ، لمالك بن أنس المدني (ت١٧٩هـ).

٢- الموطأ، لابن أبي ذئب المدني (ت١٨٥هـ).

٣- الموطأ، لعبد الله بن محمد المروزي (ت٢٩٣هـ).

مثال من موطأ الإمام مالك: بَابُ التَّشْمِيتِ فِي الْعُطَاسِ

حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِنْ عَطَسَ فَشَمِّتْهُ، ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَشَمِّتْهُ، ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَشَمِّتْهُ، ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَقُلْ: إِنَّكَ مَضْنُوكٌ " قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ لَا أَدْرِي أَبَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ.

وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا عَطَسَ، فَقِيلَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ؟ قَالَ: «يَرْحَمُنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ، وَيَغْفِرُ لَنَا وَلَكُمْ».

(٤) المستخرجات على الأنواع السابقة

أ- المستخرجات على المصنفات والموطآت:

لا توجد - فيما نعلم - مستخرجات على المصنفات والموطآت.

ب- المستخرجات على السنن:أما السنن فعليها مستخرجات،

وهي مثلها في الترتيب والتبويب.

ومن أمثلتها:

كتاب: مستخرج قاسم بن أصبغ على سنن أبي داود.

المحاضرة الثانية عشرة
التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث (٣)

التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث

١- متى يلجأ إلى هذه الطريقة؟

٢- بماذا يستعان في هذه الطريقة؟

- بالمصنفات الحديثية المرتبة على الأبواب والموضوعات.

ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام ، وهي:

القسم الأول: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين.

القسم الثاني: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين.

القسم الثالث: المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين ، أو جانب من جوانبه.

وهو موضوع هذه المحاضرة إن شاء الله تعالى.

القسم الثالث : المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين

أو جانب من جوانبه وهي كثيرة ، أشهرها :

١- الأجزاء.

٢- الترغيب والترهيب.

٣- الزهد والفضائل والآداب والأخلاق.

٤- الأحكام.

٥- موضوعات خاصة.

٦- كتب الفنون الأخرى.

٧- كتب التخريج.

٨- الشروح الحديثية والتعليقات عليها.

١- الأجزاء

أ- المقصود بالجزء الحديثي:

هو كتاب صغير يشتمل على أحد أمرين:

١- إما مرويات راوٍ واحد من رواة الحديث،

سواء كان ذلك جمع الأحاديث المروية عن واحد من الصحابة رضي الله عنهم ، أم من بعدهم :

مثل: «جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة رضي الله عنهم»: لعبد الكريم بن عبد الصمد الطبري، (ت١٧٨هـ).

٢- وإما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد على سبيل البسط والاستقصاء :

مثل: «جزء رفع اليدين في الصلاة» :للبخاري.

و«جزء القراءة خلف الإمام» : للبخاري أيضاً.

وجزء كتاب التوبة ، وجزء التوكل على الله ،وجزء الجوع ،وجزء الحلم ،وجزء الشكر ، وجزء الصبر والثواب عليه، وجزء العقل وفضله ، وجزء الصمت ، وجزء العقوبات: أبو بكر عبد الله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا.

ب- متى يبحث فيه؟

١- إذا كان حديثاً مروياً من طريق صحابي ما، أو من طريق أحد مشاهير الرواة ممن يجمع حديثه،

٢- أو كان حديثاً يتعلق بموضوع ذلك الجزء الموجود.

٢- الترغيب والترهيب

أ- المقصود بها:هي الكتب الحديثية المرتبة على أساس جمع الأحاديث الواردة في: الترغيب بأمر من الأمور المطلوبة، أو الترهيب من أمر من الأمور المنهي عنها،كالترغيب ببر الوالدين،

والترهيب من عقوقهما.

وقد صنف في هذا النوع عدد من المصنفات:

١- منها مصنفات صنفها مؤلفوها بأسانيدهم استقلالاً،

٢- ومنها كتب مجردة من الأسانيد ومنتقاة من مصنفات أخرى.

ب- أمثلة:

١- «الترغيب والترهيب» : لعمر بن أحمد المشهور بابن شاهين (ت٣٨٥هـ).

وقد ألفه ابن شاهين استقلالاً،

أي أنه يذكر أسانيده من شيوخه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - .

٢- «الترغيب والترهيب» : لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ).

نبذة عن هذا الكتاب :

- هو من الكتب المنتقى أحاديثها، والمجردة من الأسانيد، مع ذكر تخريجها ومراتبها.

- من أجمع الكتب في أحاديث الترغيب والترهيب.

-عدد أحاديثه حوالي (٥٥٨٠) حديثاً .

- أحاديثه تدور بين الصحيح والحسن والضعيف، والقليل من الموضوع .

- بين المصنف في مقدمته طريقته في الحكم على الحديث :

- فما كان في الصحيحين رواه بصيغة الجزم وسكت عليه لأنه صحيح.

- وما كان في غيرهما فهو على أقسام :

الأول : ما كان صحيحاً أو حسناً رواه بصيغة الجزم، فإما أن يسكت عليه، أو يبين سنده

والثاني : ما اختلف في أحد رواته والراجح توثيقه فقد رواه بصيغة الجزم، مع إشارته للراوي المختلف فيه.

والثالث : ما كان ضعيفاً، فقد رواه بصيغة التمريض وقد يبين ضعفه أو يسكت عليه.

والرابع : ما كان واهياً رواه بصيغة التمريض وبين سبب ضعفه ، وبعضه بعد التحقيق موضوع .

<u>٣- الزهد والفضائل والآداب والأخلاق</u>

هناك مصنفات كثيرة أفردت لهذا النوع من الموضوعات، فجمعت أكبر عدد من الأحاديث والآثار المتعلقة بالموضوع، وهي كتب نفيسة تشبع الموضوع حقه، وتحتوي على ثروة خصبة من الأحاديث والآثار، فمن أراد أن يعرف حديثًا من الأحاديث متعلقًا بهذه الموضوعات أو أراد كتابة بحث أو مقالة علمية في بعض هذه الموضوعات واحتاج إلى الأحاديث والآثار ليستشهد بها وليدعم أقواله ؛ فعليه أن يرجع إلى هذه الكتب ويبحث فيها فإنه يجد فيها طَلِبَتَه.

أمثلتها:

١- «ذم الغيبة» ،٢- «ذم الحسد» ،

٣- «ذم الدنيا» ، لابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد البغدادي (ت ٢٨١هـ).

٤- «أخلاق النبي صلى الله عليه وآلهوسلم» : لعبد الله بن محمد الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ).

٥- «الزهد» لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ).

٦- «الزهد» لعبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ).

٧- «الذكر والدعاء» لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي، (ت١٨٢هـ).

٨- «فضائل القرآن» لمحمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ).

٩- «فضائل الصحابة رضي الله عنهم» لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ).

١٠- «رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين» ليحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ).

وغير ذلك من المصنفات في هذه الأبواب.

فالحاصل هو أن من أراد أن يقف على كتاب مثلاً في ذم الدنيا، أو في ذم الحسد، أو في ذم الغيبة، أو في كتب الأخلاق أخلاق النبي - صلى الله عليه وسلم - ، أو في كتب الزهد؛فعليه بالمصنفات في هذا الموضوع الواحد، فيجد فيها ما يبتغيه ، وبخاصة إن كان لهذه الكتب فهارس خادمة بشكل جيد.

نموذج من كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل : زُهْدُ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: عَنْ جَرِيرٍ، وَقَالَ وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، - قَالَ: قَالَ لِيَ سَلْمَانُ: يَا جَرِيرُ تَوَاضَعْ لِلَّهِ؛ فَإِنَّ مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الدُّنْيَا يَرْفَعُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ "

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شِمْرِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ سَلْمَانَ، رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: أَكْثَرُ النَّاسِ ذُنُوبًا أَكْثَرُهُمْ كَلَامًا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ "

نموذج من كتاب ذم الغيبة لابن أبي الدنيا :

بَابُ كَفَّارَةِ الِاغْتِيَابِ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَفَّارَةُ مَنِ اغْتَبْتَ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ اللَّيْثِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَفَّارَةُ أَكْلِكَ لَحْمَ أَخِيكَ أَنْ تُثْنِيَ عَلَيْهِ وَتَدْعُوَ لَهُ بِخَيْرٍ»

٤- الأحكام

أ- المقصود بها: كتب الأحكام هي الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط.

وهي أحاديث انتقاها مؤلفو هذه الكتب من المصنفات الحديثية الأصول، ورتبوها على أبواب الفقه.

ومنها: الكبير، ومنها: المتوسط، ومنها: الصغير.

وهي كثيرة.

ب- من أشهرها:

١- «الأحكام الكبرى» لعبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، (ت٥٨١هـ).

٢- «الأحكام الصغرى» له أيضاً.

٣- «الأحكام» لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٠٠هـ).

٤- «عمدة الأحكام عن سيد الأنام» له أيضاً.

٥- «الإمام في أحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ).

٦- «الإلمام بأحاديث الأحكام» له أيضاً.

٧- «المنتقى في الأحكام» لعبد السلام بن عبد الله، المعروف بابن تيمية الجد الحراني (ت٦٥٢هـ).

٨- «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

يقول ابن حجر في مقدمة هذا الكتاب:

(فهذا مختصر يشمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام حررته تحريرا بالغا ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغاً،

ويستعين به الطالب المبتدئ ولا يستغني عنه الراغب المنتهي.

وقد بينت عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة لإرادة نصح الأمة).

نموذج من كتاب بلوغ المرام لابن حجر :

بَابُ الْوَصَايَا.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُمِّي اُفْتُلِتَتْ نَفْسُهَا وَلَمْ تُوصِ، وَأَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

٥- موضوعات خاصة

أ- المقصود بها: هي كتب أُفردت لأبواب خاصة، بحث مؤلفوها موضوعًا واحدًا في كل كتاب ، أشبعوه من جميع جوانبه،

وقد نشروا في ثناياه عددًا كبيرًا من الأحاديث النبوية المتعلقة بذلك الموضوع.

وهي كتب نفيسة جديرة بالعناية والاهتمام، لا سيما في تلك الموضوعات؛

ليتعرفوا على ما ورد فيها من الأحاديث والآثار، التي لا توجد في المصنفات الحديثية المشهورة.

ب- من أشهرها:

١- «الإخلاص» لابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد البغدادي (ت٢٨١هـ).

٢- «الأسماء والصفات» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ).

٣- «ذم الكلام» لعبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ت٤٨١هـ).

٤- «الفتن والملاحم» لنعيم بن حماد المروزي (ت٢٢٨هـ).

٥- «الجهاد» لعبد الله بن المبارك المروزي (ت ١٨١ هـ).

نموذج من كتاب النهاية في الفتن والملاحم لابن كثير:

ذكر أن الجنة حفت بالمكاره وأن النار حفت بالشهوات

...

ذكر أَنَّ الجَنّة حفَّت بالمكاره وهي الأَعمال الشَّاقة من فعل الخَيْرات وتَرك المحرَّمات وأَنَّ النَّار حفَّت بِالشَّهَوَاتِ

قَالَ الإمام أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ".

وَهَكَذَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ: مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، زَادَ مُسْلِمٌ وَحُمَيْدٌ كِلَاهُمَا: عَنْ أَنَسٍ، بِهِ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ النَّضْرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم قال: "حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ"

تَفَرَّدَ بِهِ أَحْمَدُ: وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ حَسَنٌ، لِمَا لَهُ مِنَ الشَّوَاهِدِ.

<u>٦- كتب الفنون الأخرى</u>

أ- المقصود بها:هي الكتب المصنفة في الأصل في غير الحديث النبوي، مثل: كتب التفسير، والفقه، والتاريخ، وغيرها، لكن أوردت كثيراً من الأحاديث النبوية بين ثناياها.

ب- أنواعها:الذي يعنينا من هذه المصنفات التي تورد الأحاديث نوعان، وهما:

أولا: المصنفات التي تروي الحديث بالسند أصالة لا أخذا من كتاب آخر.

ثانيا: المصنفات التي تورد الحديث مجردا عن السند ثم تذكر من أخرجه من أصحاب الكتب الحديثية.

أما التي تورد الحديث بدون سند ولا تذكر من أخرجه؛ فلا تفيدنا في هذا الباب.

ج- من أشهرها:الكتب التي يتوفر فيها أحد الشرطين السابقين كثيرة والحمد لله في سائر العلوم والفنون الشرعية والعربية؛ فمنها:

١- «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» لمحمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ).

٢- «تفسير القرآن العظيم» لإسماعيل بن عمر الدمشقي، المعروف بابن كثير (ت٧٧٤هـ).

٣- «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للسيوطي (ت٩١١هـ).

٤- «المجموع في شرح المهذب» (في الفقه الشافعي) للنووي.

٥- «المغني» (في الفقه الحنبلي) لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ).

٦- «تاريخ الأمم والملوك» المعروف بـ «تاريخ الطبري» لمحمد بن جرير الطبري.

٧- كتب التخريج

أ- المقصود بها: هي الكتب التي تولى مؤلفوها فيها تخريج الأحاديث الواقعة في بعض المصنفات الآخر.

وهذه الكتب تتنوع بتنوع موضوع الكتب التي تُخَرَّج أحاديثها،

فقد تكون هذه الكتب المراد تخريجها في التفسير أو في الفقه أو اللغة أو غيرها.

ب- من أشهرها:

١- «تخريج أحاديث (الكشاف)» الحافظ عبد الله بن يوسف الزيلعي.

٢- «نصب الراية لأحاديث (الهداية)» للزيلعي أيضاً.

٣- «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث (شرح الوجيز الكبير)» للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٤- «مناهل الصفا في تخريج أحاديث (الشفا)» للسيوطي.

٥- «فَلق الإصباح في تخريج أحاديث (الصحاح)» للسيوطي أيضاً.

٦- «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في (الإحياء) من الأخبار» للحافظ العراقي.

٨- الشروح الحديثية والتعليقات عليها

أ- تعريفها: هي شروح لبعض الكتب العلمية، اعتنى مصنفوها - الذين لهم معرفة وعناية بالحديث - بإيراد الأحاديث الكثيرة مع بيان مخارجها في تلك الشروح؛

لهذا تعتبر تلك الشروح مصدرًا خصبًا من مصادر التخريج.

ب- من أشهرها:

١- «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٢- «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» لمحمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ).

٣- «شرح الإحياء» لمحمد مرتضى الزبيدي.

٤- «فتح القدير» (شرح كتاب الهداية في الفقه الحنفي) لمحمد بن عبد الواحد، المعروف بابن الهمام (ت٨٦١هـ).

هذا وإن التعليقات التي يضعها بعض العلماء الذين لهم عناية بالحديث وعلومه في هذا العصر أثناء تحقيقهم لبعض الكتب المشتملة على أحاديث غير معروفة المخرج يمكن الاستفادة منها لمعرفة مخارج تلك الأحاديث.

ومن هؤلاء العلماء على سبيل المثال:

الشيخ أحمد شاكر،

وأخوه الشيخ محمود شاكر،

والشيخ عبد الفتاح أبو غدة،

والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي،

والشيخ محمد فؤاد عبد الباقي،

والشيخ ناصر الدين الألباني.

رحمهم الله جميعا.

المحاضرة الثالثة عشرة
التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متنًا وسندًا

المقصود بهذه الطريقة:

المقصود بها : إمعان النظر في أحوال الحديث وصفاته التي تكون في متن ذلك الحديث أو سنده،

ثم البحث عن مخرِّج ذلك الحديث عن طريق معرفة تلك الحالة أو الصفة ،

وذلك في المصنفات التي أفردت لجمع الأحاديث التي فيها تلك الصفة في المتن أو السند.

والأمثلة على ذلك كثيرة ،

نكتفي ببعضها؛ ليقاس عليها غيرها.

ونبدأ بالصفات أو الأحوال التي في المتن ثم التي في السند ثم التي فيهما جميعا.

(أولًا) المتن:

١- إذا ظهرت على متن الحديث أمارات الوضع:

والحديث الموضوع هو: الكذب، المُخْتَلَق، المصنوع، المنسوب إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم

ويمكن أن يعرف بدون النظر في إسناده :إما لركاكة معناه أو ألفاظه، أو لفساد معناه، أو لمخالفته لصريح القرآن، أو لغير ذلك.

فأقرب طريق لمعرفة مخرِّجه هو النظر في كتب الموضوعات،

فغالبا ما نجده مع تخريجه، والكلام عليه، وبيان واضعه

وكتب الموضوعات منها ما هو مرتب على الحروف،

ومنها ما هو مرتب على الأبواب.

وهي كثيرة.

*** فمن الكتب المرتبة على الحروف:**

- كتاب: «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» (وهو المسمى «الموضوعات الصغرى») : للشيخ علي القاري الهروي (ت ١٠١٤ هـ) .

*** ومن الكتب المرتبة على الأبواب:**

أ- كتاب: «الموضوعات» : لابن الجوزي.

وهو من أقدم ما صنف في هذا الفن ،

لكنه متساهل في الحكم على الحديث بالوضع ، لذا انتقده العلماء وتعقبوه.

ب- كتاب: «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»: للسيوطي.

وهو اختصار لكتاب ابن الجوزي السابق ، وتعقيب عليه،

وفيه زيادات لم يذكرها ابن الجوزي .

ج- كتاب: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة» : لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني (ت ٩٦٣ هـ) .

٢- إذا كان من الأحاديث القدسية:

- والحديث القدسي هو: ما نُقِلَ إلينا عن النبي - صلي الله عليه وسلم - مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل .

- وله صيغتان يروى بهما ، هما :

أ- قال رسول الله - صلي الله عليه وسلم - فيما يرويه عن ربه عز وجل.

ب- قال الله تعالى ، فيما رواه عنه رسول الله - صلي الله عليه وسلم

فأقرب مصدر للبحث عنه هو الكتب التي أفردت لجمع الأحاديث القدسية،

فإنها تذكر الحديث وتذكر من أخرجه.

ومنها:

أ- كتاب: «مشكاة الأنوار في ما روي عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار» : لمحمد بن علي بن عربي الأندلسي (ت٦٣٨هـ).

ب- كتاب: «الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية» : لعبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ).

وقد جَمَع فيه : ٢٧٢ حديثاً.

نموذج من كتاب الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية :

- إذا تقرَّب إليَّ العبد شبرًا تقربت إليه ذراعًا، وإذا تقرب إلي ذراعًا تقربت منه باعًا، وإذا أتى إلي مشيًا أتيته هرولةً" .رواه البخاري عن أنس وأبي هريرة، وأبو عوانة والطبري عن سلمان.

- إذا ذكرني عبدي خاليًا ذكرته خاليًا، وإذا ذكرني في ملأٍ ذكرته في ملأٍ خير من الملأ الذي ذكرني فيه". رواه الطبراني عن ابن عباس.

٣- إذا كان الحديث مُشكلاً في ظاهره:

كأن يكون – في ظاهره – متعارضًا مع آية قرآنية، أو مع حديث نبوي آخر، أو مع العقل، أو مع الحس.

وفي هذه الحالة يمكن الرجوع إلى الكتب التي أُلفت في هذا الباب.

ومنها:

أ- كتاب «اختلاف الحديث» : للإمام الشافعي.

ب- كتاب «تأويل مختلف الحديث» : لابن قتيبة.

ج- كتاب «شرح مشكل الآثار» : للطحاوي.

وهو أوسع هذه الكتب ، وأشملها.

نموذج من كتاب تأويل مختلف الحديث :

قَالُوا: حَدِيثَانِ مُتَدَافِعَانِ مُتَنَاقِضَانِ

مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ:

قَالُوا: رُوِّيتُمْ "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ لَا يُصَلِّي عَلَى الْمَدِينِ، إِذَا لَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً لدينِهِ".

ثُمَّ رُوِّيتُمْ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِأَهْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا فَعَلَيَّ".

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ "مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَإِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ".

يَعْنِي: عِيَالًا فُقَرَاءَ، وَأَطْفَالًا لَا كَافِلَ لَهُمْ.

فَكَيْفَ يَتْرُكُ الصَّلَاةَ، عَلَى مَنْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ قَضَاءَ الدَّيْنِ عَنْهُ، وَالْقِيَامَ بِأَمْرِ وَلَدِهِ وَعِيَالِهِ بَعْدَهُ؟ وَهَذَا تَنَاقُضٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ:

وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا -بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى- تَنَاقُضٌ، لِأَنَّ تَرْكَهُ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَدِينِ، إِذَا لَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً بِدَيْنِهِ، كَانَ ذَلِكَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ، قَبْلَ أَنْ يُفْتَحَ عَلَيْهِ الْفُتُوحُ، وَيَأْتِيَهِ الْمَالُ.

وَأَرَادَ أَنْ لَا يَسْتَخِفَّ النَّاسُ بِالدَّيْنِ، وَلَا يَأْخُذُوا مَالا يَقْدِرُونَ عَلَى قَضَائِهِ.

فَلَمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ، وَفَتَحَ لَهُ الْفُتُوحَ، وَأَتَتْهُ الْأَمْوَالُ، جَعَلَ لِلْفُقَرَاءِ وَالذُّرِّيَّةِ نَصِيبًا فِي الْفَيْءِ، وَقضى مِنْهُ دين الْمُسلم.

٤- إذا كان الحديث موصوفاً بأنه متواتر:

والمتواتر هو: ما رواه عدد كثير تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

أي أنه: الحديث أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون، يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر.

وفي هذه الحالة نرجع إلى الكتب التي أُلفت في بيان الأحاديث المتواترة.

ومنها :

أ- كتاب: «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»: للسيوطي.

ب- كتاب: «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»: للسيوطي أيضاً .

وهو تلخيص للكتاب السابق.

ج- كتاب: «نظم المتناثر من الحديث المتواتر»: لمحمد بن جعفر الكتاني .

د- كتاب: «لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة»: للزبيدي .

نموذج من كتاب نظم المتناثر من الحديث المتواتر :

(دباغ الأديم طهوره) .

- وفي لفظ أيما إهاب دبغ فقد طهر وفي آخر إذا دبغ الاهاب فقد طهر وفي آخر دباغ الأديم ذكاته في ألفاظ أخر عن ابن عباس والمغيرة وأنس وسلمة بن المحبق وعائشة وأبي أمامة وميمونة وأم سلمة وزينب بنت جحش وزيد بن ثابت وابن عمر وجابر وابن مسعود وسودة وغيرهم وأخرجه الدارقطني من طرق عن عدة من الصحابة بألفاظ مختلفة ثم قال أسانيدها صحاح

وذكر المناوي في التيسير أنه متواتر وأصله للطحاوي في شرح معاني الآثار ونصه وقد جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم آثار متواترة

صحيحة المجيء مفسرة المعنى تخبر عن طهارة ذلك يعني جلد الميتة بالدباغ ثم ساق بعضها بأسانيده ثم قال فقد جاءت هذه الآثار متواترة في طهور جلد الميتة بالدباغ وهي ظاهرة المعنى فهي أولى من حديث عبد الله بن عكيم الذي لم يدلنا على خلاف ما جاءت به هذه الآثار اهـ ولم يذكره السيوطي في الأزهار.

(ثانيًا) السند:

إذا كان في السند لطيفة من لطائف الإسناد:

مثل:

١- أن يوجد أب يروي الحديث عن ابنه:

كحديث رواه العباس بن المطلب، عن ابنه الفضل : "أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جمع بين الصلاتين بالمزدلفة".

فأقرب مصدر لتخريجه هو الكتب التي أفردت لرواية الآباء عن الأبناء.

مثل:

- كتاب: «رواية الآباء عن الأبناء» للخطيب البغدادي.

٢- أن يكون الحديث من رواية الرجل عن أبيه ، أو عن أبيه عن جده:

فرواية الراوي عن أبيه فحسب : كرواية أبي العشراء عن أبيه.

ورواية الراوي عن أبيه عن جده : كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وهناك كتب مصنفة في هذا النوع بصورتيه .

فمما أُلف في رواية الراوي عن أبيه :

- كتاب «رواية الأبناء عن آبائهم» : لأبي نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي.

ومما أُلف في رواية الراوي عن أبيه عن جده :

أ- «جزء من روى عن أبيه عن جده» : لابن أبي خيثمة.

ب- كتاب: «الوشي المعلم لمن روى عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم» لقاسم بن قطلوبغا الحنفي.

٣- أن يكون الإسناد مسلسلاً :والمسلسل هو : ما تتابع رجال إسناده على صفة معينة أو حالة معينة ؛ للرواة تارة ، وللرواية تارة أخرىفيستعان في هذه الحالة بالكتب التي جمعت الأحاديث المسلسلة، مثل:

١- كتاب: «المسلسلات الكبرى» للسيوطي (ت ٩١١هـ).

وقد جمع فيه ٨٥ حديثًا.

٢- كتاب «المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة» لمحمد بن عبد الباقي الأيوبي (ت ١٣٦٤هـ).

وقد جمع فيه ٢١٢ حديث.

نموذج من كتاب جياد المسلسلات للسيوطي :

مسلسل بِإِجَابَةِ الدُّعَاءِ فِي الْمُلْتَزَمِ

أَخْبَرَتْنِي أُمُّ هَانِئٍ بِنْتُ أَبِي الْحَسَنِ، سَمَاعًا عَلَيْهَا، قَالَتْ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّشَاوُرِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّبَرِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ مَكِّيٍّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ السِّلَفِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْفَتْحِ الْغَزْنَوِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرٍ اللَّبَّانَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ حَمْزَةَ بْنَ يُوسُفَ السَّهْمِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ خَلَفٍ البَزَّازَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ الْأَنْصَارِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ إِدْرِيسَ الْمَكِّيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ الْحُمَيْدِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ

دِينَارٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «الْمُلْتَزَمُ مَوْضِعٌ يُسْتَجَابُ فِيهِ الدُّعَاءُ، وَمَا دَعَا عَبْدٌ اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ دَعْوَةً إِلا اسْتَجَابَهَا» .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَوَاللَّهِ مَا دَعَوْتُ اللَّهَ فِيهِ قَطُّ إِلا أَجَابَنِي.

قَالَ عَمْرٌو: وَأَنَا مَا دَعَوْتُ اللَّهَ فِيهِ إِلا اسْتَجَابَ لِي.

قَالَ سُفْيَانُ: وَأَنَا مَا دَعَوْتُ اللَّهَ فِيهِ إِلا اسْتَجَابَ لِي.

قَالَ الْحُمَيْدِيُّ: وَأَنَا مَا دَعَوْتُ اللَّهَ فِيهِ إِلا اسْتَجَابَ لِي.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ: وَأَنَا مَا دَعَوْتُ اللَّهَ فِيهِ إِلا اسْتَجَابَ لِي.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: وَأَنَا مَا دَعَوْتُ اللَّهَ فِيهِ إِلا اسْتَجَابَ لِي.

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: وَأَنَا دَعَوْتُ اللَّهَ فِيهِ مِرَارًا فَاسْتَجَابَ لِي.

قَالَ حَمْزَةُ: وَأَنَا دَعَوْتُ اللَّهَ فِيهِ فَاسْتَجَابَ لِي.

قَالَ الْحَسَنُ اللَّبَّانُ: وَأَنَا دَعَوْتُ اللَّهَ فِيهِ فَاسْتَجَابَ لِي.

قَالَ الْغَزْنَوِيُّ: وَأَنَا دَعَوْتُ اللَّهَ فِيهِ فَاسْتَجَابَ لِي.

قَالَ السِّلَفِيُّ: وَأَنَا دَعَوْتُ اللَّهَ فِيهِ فَاسْتَجَابَ لِي.

قَالَ ابْنُ مَكِّيٍّ: وَأَنَا دعَوْتُ اللَّهَ فِيهِ فَاسْتَجَابَ لِي.

قَالَ الطَّبَرِيُّ: وَأَنَا دَعَوْتُ اللَّهَ فِيهِ فَاسْتَجَابَ لِي.

قَالَ النَّشَاوُرِيُّ: وَأَنَا دَعَوْتُ اللَّهَ فِيهِ فَاسْتَجَابَ لِي.

قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ: وَأَنَا دَعَوْتُ اللَّهَ فِيهِ فَاسْتَجَابَ لِي.

قُلْتُ: وَأَنَا دعَوْتُ اللَّهَ بِأُمُورٍ دُنْيَوِيَّةٍ وَأُخْرَوِيَّةٍ، فَاسْتَجَابَ لِي الْأُولَى، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ الْأُخْرَى قَدِ اسْتُجِيبَتْ.

أَخْرَجَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي الشِّفَا مُسَلْسَلا، وَأَخْرَجَهُ الدَّيْلَمِيُّ فِي مُسْنَدِ الْفِرْدَوْسِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ الْأَنْصَارِيِّ مُسَلْسَلا.

٤- أن يكون الإسناد مرسلًا: والمرسل هو : ما سقط من آخر إسناده مَنْ بَعْدَ التابعي.

أي : هو الحديث الذي سقط من إسناده : الراوي الذي بعد التابعي، والذي بعد التابعي هو الصحابي. وآخر الإسناد هو طرفه الذي فيه الصحابي.

فيستعان في هذه الحالة بكتب المراسيل التي جمعت كثيرًا منها.

مثل:

١- كتاب : «المراسيل» لأبي داود السجستاني.

وهو مرتب على الأبواب.

٢- كتاب: «المراسيل» لابن أبي حاتم الرازي.

نموذج من كتاب المراسيل لأبي داود :

بَابُ دِيَةِ الذِّمِّيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى أَبُو مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دِيَةُ كُلِّ ذِي عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ أَلْفُ دِينَارٍ»

(ثالثًا) المتن والسند معًا:

هناك صفات وأحوال تكون أحيانا في المتن وأحيانا في السند،

وذلك كالعلة والإبهام.

والحديث المعلل هو : الحديث الذي أُطُّلِعَ فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها.

والمبهم كأن يقال في السند : (عن رجل) ،

أو يقال في المتن : (جاء رجل) ، أو : (سأل رجل) ، ونحو ذلك

فالأحاديث التي يوجد فيها شيء من العلة أو الإبهام يبحث عنها في الكتب التي أفردها العلماء للكلام عليها.

أ- فمن الكتب التي أفردها العلماء للكلام على العلل :

١- كتاب: «علل الحديث» لابن أبي حاتم الرازي.

وهو مرتب على الأبواب،

حيث يذكر تحت كل باب الأحاديث المعلولة، ويبين علتها بشكل جيد.

٢- كتاب: «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني

وهو أجمعها وأوسعها .

ب- ومن الكتب التي أفردها العلماء للكلام على المبهمات:

١- كتاب : «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ).

وموضوعه : إيراد الأحاديث التي تشتمل متونها على أسماء مبهمة

ثم بيان الاسم المبهم بإيراد الحديث من طريق آخر فيه ذكر اسم هذا المبهم صريحًا.

٢- كتاب : «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦ هـ).

وهو مرتب على الأبواب الفقهية ،

وهو من أجمع الكتب في هذا الباب وأنفعها.

وكما يتضح من عنوانه فهو شمل الكلام عن المبهمات الواقعة في المتون والأسانيد ، ولم يقتصر على مبهمات المتون كما فعل الخطيب.

نموذج من كتاب الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة:

(حديث عقبة بْن الحارث - أم يَحْيَى بِنْت إهاب)

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْقَاسِمِ النَّرْسِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا وَالْهَيْثَمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم

فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ بِنْتَ عَمٍّ لِي، فَدَخَلَتْ عَلَيْنَا امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنَّهَا قَدْ أَرْضَعَتْكُمَا وَلَيْسَتْ بِعَدْلٍ {قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟ " فَرَدَّهُ عَلَيْهِ} قَالَ: فَفَارِقَهَا وَنَكَحَتْ غَيْرَهُ.

قَالَ الشيخ الحافظ:هَذَا الرجل: عقبة بْن الحارث بْن عَامِر بْن عَبْدِ مناف أَبُو سروعة الْقُرَشِيّ.

المحاضرة الرابعة عشر

خلاصة طرق التخريج

للتخريج خمسة طرق، وهي :

١- التخريج عن طريق معرفة الراوي الأعلى للحديث (صحابي أو من دونه).

٢- التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث.

٣- التخريج عن طريق معرفة كلمة غريبة أو لفظ (بارز يقل دورانه) من أي جزء من متن الحديث.

٤- التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث،أو موضوع من موضوعاته إن كان يشتمل على عدد من الموضوعات.

٥- التخريج عن طريق معرفة صفات خاصة في سند الحديث أو متنه.

التخريج عن طريق معرفة الراوي الأعلى (صحابي أو من دونه)

٢- المعاجم:
أ- تعريفها :
ب - أشهرها :
١- المعجم الكبير للطبراني
٢- المعجم الأوسط للطبراني
٣ - المعجم الصغير للطبراني
٤- معجم الصحابة لابن قانع.
٥- معجم الصحابة للبغوي.
٦- معرفة الصحابة لأبي نعيم.
٧- الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم.
ج- طريقة الوصول إلى الحديث في كتب المعاجم:
د- صياغة التخريج:

١- المسانيد (**)
أ- تعريفها :
ب - عددها وأهمها :
ج - ترتيبها :
د - هل استوعبت أحاديث كل صحابي ؟
هـ - طريقة الوصول إلى الحديث في كتب المسانيد
و - صياغة التخريج
٢- التعريف بأهم كتب المسانيد:
١- مسند أحمد
٢- مسند الحميدي
٣- مسند الطيالسي

٣- الأطراف
أ- تعريفها:
ب- منهجها و طريقتها
ج- ترتيبها:
١- التزمت بذكر أطراف كتب معينة غالبا.
٢- رتبت الصحابة هجائيا .
٣- جمعت أسانيد كل حديث في موضع واحد.
د- أهم كتب الأطراف:
هـ - فوائدها: صـ٤٩
و- كتاب تحفة الأشراف للمزي
ز- ذخائر المواريث

الكتب التي نرجع إليها ونستعين بها في التخريج بهذه الطريقة:
١- كتب المسانيد
٢- كتب المعاجم
٣- كتب الأطراف
٤- الفهارس المُرتبة للأحاديث على أسماء الصحابة. (*)
٥- كتب تراجم الصحابة.
٦- الكتب المُصنفة في أحاديث صحابي معين.

متى نستعين بهذه الطريقة؟
إذا كان اسم الصحابي راوي الحديث مذكورا في الحديث المراد تخريجه.

(**) وتدخل معنا أيضا الكتب المُصنفة في أحاديث صحابي معين: كمسند أبي بكر الصديق للمروزي، ومسند سعد بن

مثال المسانيد :
مثال المعاجم:
مثال الأطراف :

الطريقـة الثانيـة

التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث
ونلجأ إليها إذا تأكدنا من معرفة أول كلمة من الحديث
ونرجع في هذه الطريقة إلى المؤلفات التالية:

١ـ الكتب المؤلفة في الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس

ـ تعريفها: المقصود بالأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس مايدور بينهم ويتناقلونه من أقوال منسوبة للرسول بعضها صحيحا وكثير منها ضعيف أو موضوع، ولا نقصد بالشهرة هنا المشهور اصطلاحا.

ب ترتيبها: أكثرها مرتب على حروف المعجم

ج أشهرها: (اقتصرت على ذكر بعض المطبوع)

١ـ اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة، لابن حجر.

المقاصد الحسنة في بيان الأحاديث شتهرة على الألسنة، للسخاوي.

٣ـ لدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، للسيوطي.

٤ـ ييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألس ة الناس من الحديث، لابن الديبع الشيباني.

٥ـ نف الخفاء ومُزيل الإلباس عما اشتهر من لأحاديث على الألسنة، للعجلوني.

ـ أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، للحوت.

٢ـ المؤلفات التي رُتبت الأحاديث فيها على حروف المُعجم

أـ تعريفها: كتب جمعت الأحاديث من مصنفات متعددة، وحذفت أسانيدها، مرتبة على حروف المعجم لتسهيل معرفتها.

ب ـ أشهرها:

١ـ الجامع الكبير، للسيوطي، كتاب ضخم قصد فيه جمع السنة كلها، وقِسْمُ الأحاديث القولية منه مرتب على حروف المعجم.

٢ـ الجامع الصغير من حديث البشير النذير، للسيوطي أيضا.

٣ ـ الزيادة على الجامع الصغير للسيوطي وهي أحاديث انتقاها زيادة على الصغير.

٤ـ الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، ليوسف النبهاني وانتُقِد لحذفه رموز السيوطي التي فيها بيان مرتبة الأحاديث صحة أو ضعفا.

٣ـ الفهارس والمفاتيح

أـ تعريفها: هي مفاتيح وفهارس لكتب حديثية مخصوصة، رتبت أحاديث تلك الكتب على حروف المعجم، تسهيلا على الباحثين.

ب- بعض المؤلفات فيها:

١ـ مفتاح الصحيحين، لمحمد الشريف بن مصطفى التوقادي

٢ـ مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب، لأحمد الغماري.

٣ـ فهرس ترتيب صحيح مسلم لمحمد فؤاد عبد الباقي.

٤ـ البغية في ترتيب أحاديث الحلية لعبد العزيز بن أحمد الغماري.

الطريقـة الثالثـة

التخريج عن طريق معرفة كلمة غريبة أول لفظ بارز يقل دورانه من متن الحديث

ونرجع في هذه الطريقة إلى:

١)- كتاب (المُعْجَم المُفَهْرِس لألفاظ الحديث) ٢)- كتب غريب الحديث المسندة

(المعجم المفهرِس لألفاظ الحديث)

طبوع في سبع مجلدات)

تعريفه: هو معجم مفهرس لألفاظ الحديث
وي الموجودة في تسعة مصادر من
هر مصادر السنة وهي: الكتب
تة وموطأ مالك ومسند أحمد
سند الدارمي .

- مؤلفه: رتب هذا المعجم وأعدّه لفيف
المستشرقين بإشراف (أرند جان
سنك) (ت١٩٣٩م) وطبع بمطبعة
ل بمدينة ليدن بهولندا، وشاركهم
إخراجه محمد فؤاد عبد الباقي .

– رموز الكتب المُفهرسة مع التمثيل
يقة الدلالة على موضع الحديث
المُعجم:

لا: صحيح البخاري ورمزه: خ ، ويلي
مز: اسم الكتاب الموجود فيه الحديث،
قم الباب داخل ذلك الكتاب.

مثل: خ شركة ٣,١٦= البخاري، كتاب
ركة،الباب الثالث والباب السادس عشر.

ثانيا: صحيح مسلم، ورمزه: م ، ويلي
مز: اسم الكتاب في صحيح مسلم، ورقم
ديث المتسلسل في مسلم.

مثل: م فضائل الصحابة ١٦٥= مسلم ،
يث١٦٥، كتاب فضائل الصحابة.

تنبيه: تُراجع بقية الرموز في الكتاب المُقرر
(ص ٨٤، ٨٥، ٨٦) .

ملاحظات على الكتب التي تناولها المعجم

إن معدي المعجم من المستشرقين رقموا الأبواب في جميع المصادر المفهرسة ما عدا :

١- مسند أحمد : حيث أشاروا إلى رقم الجزء والصفحة فقط .

٢- صحيح مسلم وموطأ مالك: رقموا أحاديثهما فقط .

وأما بقية الكتب فقد رقموا أبوابها وأحاديثها، وقد طبعت كل الكتب التي فهرسها المعجم مرتبة بما يتناسب مع طريقة المعجم، وهي:

١- صحيح البخاري.
٢- صحيح مسلم .
٣- سنن أبي داود .
٤- سنن الترمذي .
٥- سنن النسائي .
٦- سنن ابن ماجه .
٧- مسند أحمد .
٨- سنن الدارمي .
٩- موطأ مالك.

وأكثر الفهارس لهذه الكتب ومن صنع

٢- (كتب غريب الحد
المُسند

ومن أشهر

أ) غريب الحديث لابن قتي

ب)غريب الحديث للخطاب

ج) غريب الحديث لا
إسحاق إبراهيم الحرب

د) غريب الحديث لأبي عُ
القاسم بن سلا

الطريقة الرابعة

التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث

ونرجع في هذه الطريقة إلى ثلاثة أقسام من المؤلفات:

١. المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين	٢- المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين	٣- مصنفات مختصة بباب من أبواب الدين أو جانب منه

١ _ السنن
• المستخرجات على السنن
٢ _ المصنفات
٣ _ الموطأت

١ _ الأجزاء
٢ _ الترغيب والترهيب
٣ _ الزهد والفضائل والآداب والأخلاق
٤ _ الأحكام
٥ _ كتب موضوعات خاصة
٦ _ كتب الفنون الأخرى
٧ _ كتب التخريج
٨ _ الشروح الحديثية
٩ _ تعليقات لعلماء معاصرين اهتم بالحديث وعلومه

١ _ الجوامع
المستخرجات على الجوامع
المستدركات على الجوامع
٢ _ المجاميع
٣ _ الزوائد
٤ _ كتاب مفتاح كنوز السنة

:أولا: استخراج الحديث من خلال وصف يتعلق بالإسناد

المؤلفات التي يستعان بها في هذا القسم

١)- الكتب التي تتضمن أحكاما على الأحاديث

٢)- كتب مبهمات الإسناد

٣)- كتب الغرائب والأفراد

٤)- كتب الأحاديث المسلسلة

ثانيا:استخراج الحديث من خلال وصف يتعلق بالمتن:

١. إذا كان الحديث مشكلا ٢. أو معللا

٣.أو مدرجا ٤. أو قدسيا

٥.أو من الزوائد ٦. أو متواترا

٧. أو ناسخا أو منسوخا ٨. أو مبهما